

مؤقت

الجلسة ٦١٩٦

الاثنين، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة بودي ذي غيانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشيرننكو
	أوغندا	السيدة كافيرو
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد إردوغدو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الشكشوكي
	الصين	السيدة هي فن
	فرنسا	السيد غونيه
	كرواتيا	السيد سكراتشيتش
	كوستاريكا	السيد غييرمت
	المكسيك	السيد بوينته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد سولتنستول
	النمسا	السيد لوتروتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دونيغان
	اليابان	السيد مياجيما

جدول الأعمال

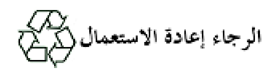
المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2009/465)

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2009/490)

09-54247 (A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي جمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا وولايات ميكرونيزيا الموحدة يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى المشاركة في النظر فـي البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين، مثلما قلت في الجلسة الصباحية، بأن يقتصروا في بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. والرجاء من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها المطبوعة وأن تدلي بنص مختصر عند التكلم في القاعة. وأشكر المشاركين على تفهمهم وتعاونهم.

أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئ فييت نام على تسلم رئاسة مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. وأشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة. إن الورقة المفاهيمية (S/2009/490، المرفق)، التي أعدها وفدكم بشأن احتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع مفيدة جدا. وأثني أيضا على المجلس الذي اتخذ في وقت سابق من اليوم القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

قبل متابعة كلامي، اسمحوا لي أن أعرب عن مدى حزني للأنباء التي تفيد عن وقوع هجوم إرهابي في إسلام أباد اليوم ضد مرافق برنامج الأغذية العالمي، وأودى بحياة خمسة من عمال المساعدة. نتقدم بتعازينا العميقة إلى الأسر المكلومة.

مثلما أشار الأمين العام في تقريره عن بناء السلام (S/2009/304)، ومثلما تم إبرازه في الورقة المفاهيمية، فإن الفترة التي تتبع الصراع مباشرة تكون فترة حرجة. وما يتم عمله أو لا يتم عمله يترك مضاعفات جمة على عملية تعزيز السلام. لهذا السبب علينا ألا ندخر جهدا لكفالة تلبية احتياجات وأولويات النساء والفتيات بشكل صحيح منذ اللحظات الأولى الممكنة.

ويعتقد وفدي أنه بقدر ما تكون النساء والفتيات عرضة للخطر بصورة خاصة في سياق الصراعات المسلحة، فإن استراتيجيات الإنعاش لما بعد الصراع يجب أن تجعلهن أولوية. ويجب إيلاء اهتمام خاص للواتي كن ضحايا العنف الجنسي خلال الصراع المسلح. ورغم أن للحروب تأثيرا علينا جميعا، فإن الإذلال الشخصي الذي يسببه العنف الجنسي والوصمة الاجتماعية التي تتبعه في العديد من الحالات يكونان مؤلمين بصفة خاصة. ويجب أن تقوم الحكومات الوطنية، ومنظومة الأمم المتحدة، ومجموعات المجتمع المدني بمضاعفة جهودها لمساعدة الضحايا على إعادة التأهيل بأكبر قدر وفي أسرع وقت ممكن.

ولكن ذلك لا يكفي. فالنساء لسن مجرد ضحايا يجب حمايتهن. بل يجب الاعتراف بهن وتمكينهن كأطراف فاعلة أساسية في إقامة السلام الدائم. ويجب أن تشاركن في وضع وتنفيذ استراتيجيات إعادة البناء على كل الجبهات. وبوصفي رئيس تشكيلة لجنة بناء السلام المعنية بغينيا - بيساو، فقد كان لي شرف مشاهدة التصميم والحيوية الاستثنائيين لنساء ذلك البلد. وهناك، كما هو الحال في بلدان عديدة أخرى، تؤدي النساء دورا محوريا.

وبدونهن سيكون الانتعاش مهمة أكثر صعوبة إلى حد كبير. ويجب أن نسعى لكي ينعكس الدور الهام الذي تؤديه المرأة في الاقتصاد في مشاركتها السياسية.

وتؤدي لجنة بناء السلام دورا هاما في تمكين المرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وقد أسعد وفد بلدي أن يلاحظ أن القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) الذي اعتمده المجلس في الأسبوع الماضي، يكرر تأكيد دور اللجنة في هذه المسألة. وفي حالة غينيا - بيساو، أذكر بأن المرأة أسهمت إسهاما هاما في إعداد الإطار الاستراتيجي لإعادة بناء البلد.

ويتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (S/2009/465) استنتاجات مقلقة في بعض حالات البلدان بعينها. ويجب أن يقدم مرتكبو أعمال العنف والاعتداءات إلى العدالة بطريقة عاجلة وفعالة إذا كان لنا أن نتجنب الوقوع في دائرة الإفلات من العقاب الذي يحفز على المزيد من العنف.

ولكن التقرير يحمل أيضا أنباء سارة. ومن المشجع بصفة خاصة أن نرى الطريقة التي ألزمت بها هيئات عديدة في منظومة الأمم المتحدة نفسها بتنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وجدير بالذكر، بشكل خاص، التقدم المحرز في مجالات التدريب، وبناء القدرات والتوعية. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى أن التقرير حينما يشير إلى التحديات، فإن ذلك يتعلق بسعة نطاق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن المهمة التي وضعناها نصب أعيننا في ذلك القرار كبيرة ومعقدة. ويتطلب الاضطلاع بها بنجاح نهجا عريضا ومنسقا فيما بين جميع أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة. وعلى النحو الذي فوض به مجلس الأمن بشكل فريد للتعامل مع تفشي أو منهجية العنف الجنسي في الصراعات المسلحة، فإن الهيئات الأخرى لها ولايات وخبرات متخصصة تسمح لها بتناول جوانب أخرى من المسألة على نحو أمثل. ويجب أن نواصل تأمين التنسيق فيما بين جميع الجهود المبذولة في هذا المجال وأن نتجنب الازدواجية وتجاوز الصلاحيات. وفي هذا السياق، فإننا نرحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٦٣/٣١١.

إن بعض التوصيات الواردة في التقرير يمكن أن تساعد أيضا في مجابهة التحديات التي نواجهها جميعا أثناء مواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن بين المقترحات، فإننا نرى أهمية خاصة لتحسين جمع البيانات. فبدون معلومات موثوق بها، لا يمكننا التصرف بشكل فعال أو منصف. وكما أشار وفد بلدي أثناء المناقشة العامة في آب/أغسطس الماضي (انظر S/PV.6180)، فإن تلك البيانات ينبغي تشاطرها مع الهيئات الرئيسية الأخرى ذات الصلة ومع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حسبما يكون مناسبا، للتأكد من أن التصرف الدولي ليس مجرد عمل عقابي بل أيضا عملية تحوُّل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلت به السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبوصفنا عضوا في فريق أصدقاء قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا نولي أهمية كبيرة لمسألة المرأة والسلام والأمن. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن النساء والأطفال يحتاجون إلى الحماية من العنف. وهذا صحيح بشكل خاص في حالات ما بعد النزاع المسلح التي لا وجود فيها لحماية الشرطة، وقد دمرت فيها الأجهزة القضائية. إن المؤسسات بحاجة إلى إعادة البناء، ولكن الحماية لا تستطيع الانتظار حتى تصبح الأنظمة عاملة بشكل كامل. ويجب أن تكون الحماية موجودة منذ الدقيقة الأولى

لبناء السلام، وذلك من أجل مصلحة الضحايا ولكن أيضا من أجل مصلحة المجتمع بأسره، لأن الاغتصاب والعنف الجنسي يدمران مكونات المجتمع ذاتها. وعليه، لا يمكن تحقيق السلام الدائم بدون حماية أكثر الفئات ضعفا، وأعني النساء والأطفال.

والنساء لسن مجرد ضحايا للصراعات، بل وسطاء أقوياء من أجل السلام والأمن. ومن هنا تنبع الأهمية البالغة لتمكين المرأة لكي تحقق هذه الإمكانية. إن نظام توفير القروض الصغيرة للنساء قد ثبت نجاحه في سياق التعاون الإنمائي. وسيساعد تمكين المرأة أيضا في إصلاح القطاع الأمني، وكذلك في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي أن تشارك المرأة في مفاوضات السلام وفي عمليات اتخاذ القرارات بشأن إعادة بناء البلدان والمجتمعات بعد أن مزقتها الحروب. ومن خلال تضمين المنظور الجنساني في هذه الجهود يمكن تحقيق السلام الشامل والمستدام والجامع.

فماذا تستطيع الدول الأعضاء أن تفعل؟ سأقدم للمجلس بعض الأمثلة القليلة. لقد نادت ألمانيا من أجل إشراك المستشارين الجنسانيين في جميع بعثات سياسة الأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي. وضمت بعثة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأول مرة، مستشارين جنسانيين بين صفوف أفرادها. وخلال رئاسة ألمانيا، كان المستشارون الجنسانيون جزءا من جميع بعثات سياسة الأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي. كما أن نشر نساء مجندات عزز نجاح العمليات. وعلى سبيل المثال، ثبت أن وجود الجنديات لتفتيش النساء والأطفال في نقاط التفتيش أدى إلى تهدئة الحالة في الميدان. وفي كمبوديا، تدعم ألمانيا مشروعا لوزارة شؤون المرأة وقدامى المحاربين، يركز على بناء القدرات وتعميم المنظور الجنساني. وأخيرا، يجب على جميع أفراد الشرطة والقوات العسكرية في ألمانيا تلقي التدريب الجنساني.

وماذا تستطيع الأمم المتحدة أن تفعل؟ إن قراري مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، الذي اعتمد اليوم، يمثلان معلما هاما في مكافحة العنف الجنسي وفي تمكين المرأة لصون السلم والأمن. وتحت تصرفنا الآن جملة واسعة من الأدوات لمنع العنف الجنسي وللاستجابة السريعة للحالات التي يقع فيها العنف الجنسي. إن الكيان المختلط المعني بنوع الجنس الذي قررت الجمعية العامة إنشاءه كجزء من الاتساق على نطاق المنظومة سيساعد على تنسيق هذا الصك وغيره من الصكوك المتاحة في الأمم المتحدة. وأود أن أردد ما دعت إليه رئاسة الاتحاد الأوروبي بأن يقوم الأمين العام ونائبته بالعمل بسرعة على إنشاء ذلك الكيان.

واسمحوا لي أن أقترح ثلاثة أهداف أخرى وأن أكرر التأكيد عليها. يتعين على الأمم المتحدة مواصلة العمل مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة في الميدان في مناطق ما بعد انتهاء الصراع. وعليها أن تسعى إلى إشراك المزيد من النساء في بعثات حفظ السلام على كل المستويات، وأن تحسن أداءها وتعطي بذلك مثالا للبلدان المعنية. ويجب أن توسع كيانات الأمم المتحدة نطاق أنشطتها المتعلقة بتوفير الخدمات الأساسية التي تحتاج إليها النساء في حالات ما بعد انتهاء الصراع، ولا سيما الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والأجهزة القضائية.

سيصادف العام القادم الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فلنحاول بلوغ هذه الأهداف بحلول ذلك الموعد لكي نتمكن من الإعلان عن تحقيق بعض النجاح الذي سيخدم وسيرشد جميع الناس في العالم الذين يحتاجون إلى مساعدتنا ويتطلعون إلى دعمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إعطاء الفلبين هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن الذكرى السنوية التاسعة لقرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويهنئ وفد بلدي فييت نام على رئاسة مجلس الأمن وعلى إيلاء الأولوية لمناقشة مسألة المرأة والسلام والأمن وموضوعه الرئيسي ''الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد التراع من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين'' وعلى تعميم الورقة المفاهيمية المتعلقة بذلك (S/2009/490). وسوف تسهم هذه المناقشة إسهاما قيِّما في الاحتفال المقبل بذكرى مرور خمسة عشر عاما على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

وتقترح الفلبين أن تستمد أي مناقشة تجري بشأن المرأة داخل الأمم المتحدة جذورها من الإعلانات الرسمية الواردة في ميثاقها التي تؤكد مجددا الإيمان بتساوي الرجل والمرأة في الحقوق، والواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تسلِّم بأن أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم يتمثل في الكرامة الأصيلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أفراد العائلة الإنسانية. وتلك هي الاستراتيجية الوحيدة التي تخرجنا عن مجرد الجعجعة بلا طحن إزاء مسألة بالغة الأهمية كالمرأة.

ويتسم دور المرأة في أمور السلام والأمن بأهمية خاصة بالنسبة للفلبين. فقد خرجت الفلبين بقيادة رئيستنا الراحلة كورازون أكينو، التي كانت امرأة وربة بيت، من ربقة دكتاتورية طويلة. فحملت لواء الذين عانوا تحت وطأة الطغيان وأصبحت بعد نجاحها رمزا للقوة والأمل. وهذه التجربة مكرسة في أحد أحكام دستور الفلبين لعام ١٩٨٧ ونصه:

''تعترف الدولة بدور المرأة في بناء الدولة، وتكفل المساواة الأساسية بين المرأة والرجل أمام القانون''.

وما زالت هذه الروح تسري في المجال العام. فالرئيسة الحالية امرأة، وهي الرئيسة الثانية لنا في قرابة ٢٥ عاما. واضطلعت المحكمة العليا، خلال فترة عملي كبيرا للقضاة، بتدابير غير مسبوقة لضمان استفادة المرأة على قدم المساواة من هياكل الجهاز القضائي وعملياته وبرامج وأنشطة تطويره، ومشاركتها المباشرة فيها. وفي شهر آب/أغسطس الماضي فقط، أقرّ كونغرس الفلبين ميثاقا للمرأة، ينص على تمثيل المرأة ومشاركتها في وضع السياسات.

ونعكف حاليا على إجراء مشاورات ميدانية لوضع خطة عمل وطنية بشأن قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في مختلف مناطق الفلبين. وستبلغ هذه المشاورات ذروتها في مشاورة وطنية تعقد بمانيلا يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وستمثل خطة عمل الفلبين بشأن القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) النموذج الذي تستخدمه مختلف الجهات المعنية لضمان قدرة المرأة على المشاركة المجدية في جميع عمليات السلام وفي صنع القرارات المتعلقة بقضايا السلام والأمن في كل من المجالين الرسمي وغير الرسمي.

ونعلم أن استخدام العنف الجنسي ضد المرأة والفتاة كسلاح من أسلحة الحرب، في هذا الزمن المتسم بالحرب غير المتناظرة، يمثِّل مصدرا للقلق أخطر شأنا وأشد خبثا. فهو سلاح يقصد به إذلال المرأة وتدميرها، سواء كفرد أو كقلب وروح للنظام الاجتماعي وأساس لحياة الأسرة والمجتمع. ومن ثم يترتب على ذلك أنه لا غنى عن الاستماع لصوت المرأة في عمليات السلام وإعادة الإعمار بجميع مراحلها. فكثيرا ما تكون النساء هن الشخصيات الرئيسية في

تعليم أطفالنا وتربيتهم، وبالتالي الناقلات الرئيسيات لآثار الصراع عبر الأجيال. وبدون صوهمن العامل على الاستقرار والتعقل في المجتمع، ينمو الأطفال وهم لا يعرفون لأنفسهم سوى الحرب مصدرا لعيشهم.

ويجب ألاّ تكون مناقشتنا الراهنة مجرد مناسبة للاحتفاء بدور المرأة. بل يجب أن تكون احتفالا بحدوث تحوُّل في نهج المجتمع الدولي إزاء حالات ما بعد انتهاء الصراع، تحول من الأنشطة الإنسانية والغوثية الضيقة إلى جهود أشمل تهدف إلى بلوغ السلام المستدام. وهذا معناه زيادة التركيز على هواجس المرأة والأدوار التي تقوم بها في رأب الفجوة بين الصراع والتنمية بعد انتهاء الصراع. والوعي باحتياجات الجنسين في بيئة ما بعد انتهاء الصراع معناه في نظر وفدي إيلاء الاهتمام الواجب لحصول المرأة على فرص العمل والأصول المنتجة، كالأرض ورأس المال والتعليم والتدريب والخدمات الصحية. كما أنه يعني النظر إلى دور المرأة في ضمان الأمن الغذائي في المجتمع، ومعالجة الأوضاع في مستوطنات اللاجئين على سبيل الأولوية. وجملة القول إن النهج التأهيلي لحالات ما بعد انتهاء الصراع يشتمل على التفكير الجدي في الاحتياجات الإنمائية للمجتمع المعني في الأجلين القصير والطويل.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بالقرار الذي اعتمده المجلس من فوره. وتشجعنا، في جملة أمور أخرى، الجهود التي تبذل لتحسين المخصصات من الموارد للقضايا المتعلقة بنوع الجنس داخل الأمم المتحدة بتعزيز رصد الإنفاق على الأنشطة المرتبطة باحتياجات الجنسين، على غرار النظام الذي كانت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الريادة فيه. ويسعدنا أن ننوه أخيرا بأن الأمم المتحدة، كما يتبين من الفقرة ١٩ من القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، تضطلع بتقييم منهجي للاحتياجات والتحديات التي تواجه المرأة والفتاة في حالات ما بعد انتهاء الصراع، وسيوصي تقريرها أيضا ببعض الاستجابات الممكنة في هذا الصدد، بما في ذلك في مجال التمويل الفعال.

لقد استغرق الأمر من المجلس تسع سنوات كاملة بعد الموافقة على القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل أن يطلب إجراء دراسة عن مشاركة المرأة وإدراجها في بناء السلام في أعقاب الصراع. ويرى وفدي أن هذا التقرير قد طال تأخره وينبغي لذلك أن يولى اهتماما عاجلا، إذا أرادت الأمم المتحدة أن تتصدى بشكل عاجل لحالة ملايين النساء المتأثرات بويلات الحرب.

وأود أن أختتم كلمتي بهذه الأبيات لأحد الشعراء:

”جميع الغنائم الحقيقية للأجيال

مرصعة بلآلئ من حب الأم

لأن اليد التي تهز المهد

هي اليد التي تحكم العالم“.

السيد كلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى الذين توجهوا لكم بالتهنئة يا سيدي الرئيس على تبوئكم رئاسة هذا المجلس. وأشير إلى أن نيوزيلندا تسعى لحماية المرأة ومشاركتها في عمليات السلام على قدم المساواة. ونشكركم على ترتيبكم لعقد هذه المناقشة ونعرب عن تقديرنا لإتاحتكم لنا فرصة المساهمة فيها.

هذا هو الشهر الثالث على التوالي الذي يناقش فيه مجلس الأمن قضايا المرأة والسلام والأمن. ونرحب بهذه الزيادة في التركيز، ولا سيما بالاهتمام الموجه لآفة العنف الجنسي. ونثني على استعداد المجلس لمعالجة تلك المسائل بشكل أكثر منهجية. وفي الأسبوع الماضي وحده، انضمت نيوزيلندا إلى المشاركين في تقديم القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) في هذا المجلس. وبالإضافة إلى القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٢

(٢٠٠٩)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، والقرار الذي اتخذ اليوم، ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، قطعنا شوطا طويلا في وضع مجموعة شاملة من المعايير لحماية وتعزيز مشاركة المرأة والفتاة في عمليات السلام.

واليوم، نرفع صوتنا قويا بتأييد النداءات التي تحث الدول والمجموعات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة على ترجمة تلك الأقوال إلى أفعال. ولعمل ذلك، نسلّم بضرورة تعزيز القيادة والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ونرحب بمبادرتين اتخذتا مؤخرا ومن شأنهما أن تسهما في بلوغ هذا الهدف. أولاهما هي تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالعنف الجنسي في الصراع المسلح في وقت لاحق. والثانية هي الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا بإصلاح الهيكل المعني بالأمور الجنسانية في الأمم المتحدة. ونحث الأمين العام الآن على تعيين مناصرين أقوياء ومتسمين بالدينامية لبرنامج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في دور كل من الممثل الخاص الجديد ورئيس الكيان المختلط الجديد المعني بالقضايا الجنسانية.

ومع زيادة تركيزنا على العنف الجنسي، يجب أيضا أن نضاعف جهودنا المبذولة لتنفيذ الجوانب الأخرى الحاسمة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي زيادة مشاركة المرأة سواء في بعثات حفظ السلام وبناء السلام أو في عمليات الوساطة والتفاوض. ولإحداث أثر دائم على حياة المرأة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع، يجب أن نعتمد نهجا متكاملا يتبع إزاء كل دعامة من دعائم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتحقيقا لهذه الغاية، من شأن تعيين ممثل خاص أن يتيح كثيرا من الظهور والقيادة والتماسك اللازم. ولهذا السبب نرى أن تغطي ولاية الممثل الخاص جميع جوانب البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وألا تقتصر على مسألة العنف الجنسي.

وتعترف نيوزيلندا بأن الدول يجب أن تتحمل أيضا المسؤولية عن إحراز تقدم صوب أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما فيها إتاحة المشاركة الكاملة للمرأة والفتاة في عملية السلام. وتحتاج المرأة، في جملة أمور أخرى، إلى المأوى والرعاية الصحية ومصدر لكسب العيش والتعليم والعدالة. وينبغي أن تشكِّل المرأة جزءا من أي عمليات لصنع القرار. وفوق كل شيء، يجب أن تكون بمنأى عن العنف.

وتعرب نيوزيلندا عن التزامها بتلبية هذه الاحتياجات في إطار جهودها الخاصة بحفظ السلام. وهناك عدة أمثلة ملموسة على الكيفية التي نفعل بها ذلك من خلال فريقنا الإقليمي لإعادة الإعمار في مقاطعة باميان في أفغانستان. وتيسيرا لمشاركة المرأة في قوة الشرطة الوطنية بأفغانستان، تساعد شرطة نيوزيلندا على ضمان توافر خدمات رعاية الطفل في الموقع للطالبات، وتوافر المدرسات لأغراض التدريب، وتوفير التوجيه للمعلمين وقدامى الموظفين الذكور في الشرطة الوطنية الأفغانية لدعم تدريب المرأة. ومن خلال اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، تدعم نيوزيلندا شبكة حماية المرأة في باميان. لقد ساهمنا في تمويل مركز للإحالات الطبية للنساء في باميان لتوفير الإقامة الآمنة والخدمات شبه القانونية للنساء اللواتي يسعين للوصول إلى العدالة. ويدعم أيضا فريق نيوزيلندا لإعادة الإعمار في المحافظات وزارة شؤون المرأة المحلية في إنشاء شبكة جنسانية للنظر في سبل تمكين النساء المحليات وبناء القدرة لشؤون المرأة في المنطقة. وأخيرا، تشمل أنشطتنا الشبكية نشر المعلومات على النساء لمساعدتهن في حل مشاكلهن، وعقد ورشات عمل تدريبية في جميع أنحاء المقاطعة وتشجيع تشكيل مجموعات مناقشة بشأن مسائل مثل دور الأمهات في البيت.

وبعد انقضاء تسع سنوات منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ويمكن

هذا المجلس أن يطمئن إلى أن نيوزيلندا، من خلال برامجها للتعاون الإنمائي، وجهودها في مجال حفظ السلام وسياساتها الداخلية، ستواصل البحث عن سبل لتعزيز وضمان حماية مشاركة النساء في عمليات السلام على قدم المساواة مع الرجال. ويحظى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بدعمنا المتواصل والتام والقوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد أولينغر (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل السويد في جلسة هذا الصباح باسم الاتحاد الأوروبي، وتهنئ الرئاسة الفييتنامية للمجلس على تنظيم تلك المناقشة الهامة اليوم.

ونرحب أيضا باتخاذ القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) اليوم، وكذلك القرارين ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن النساء والأطفال في الصراعات المسلحة. إن مناقشة اليوم المفتوحة تمثل ذكرى سنوية أخرى لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو أول قرار يتخذه مجلس الأمن ويتناول بالتحديد أثر الحرب على النساء ويعترف بدورهن في إدارة الصراع وحلّه وإسهامهن في البحث عن السلام الدائم.

وللأسف، نحن مضطرون إلى ملاحظة أن التقدم في تنفيذ التوصيات الواردة فيه يبقى غير كاف. وسيكون عام ٢٠١٠ هاما بصورة خاصة، لأنه سيتيح لنا فرصة – في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لمؤتمر بيجين والذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى جانب الدورة الوزارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تمكين النساء – لتقييم العمل المنجز وقبل كل شيء تحديد أوجه القصور ومعالجتها بشكل فعّال. ونأمل كذلك أن يشهد عام ٢٠١٠ إنشاء الكيان الجنساني المركب في إطار الأمانة العامة. ونحن على اقتناع بأن إنشاء الكيان في هذا الوقت المناسب سيعزز إلى حد كبير من تماسك التدابير المتخذة من أجل النساء في منظومة الأمم المتحدة.

إن النساء والفتيات غالبا مع يكن الضحايا الرئيسيين للصراع ولهن احتياجات خاصة في حالات ما بعد الصراع، لا سيما عندما يترحن أو يصبحن لاجئات، أو عندما يعاملن معاملة سيئة أو يتشوهن بفعل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، على نحو ما وصفته بحق السيدة ألبردي هذا الصباح. وينبغي أن تؤخذ هذه الاحتياجات الخاصة بعين الاعتبار عند تقييم متطلبات البلدان وهي تخرج من الصراع بصورة دائمة. وفي حالات ما بعد الصراع، يجب أن تصبح النساء عوامل محركة هامة للسلام والأمن في مجتمعاتهن. ومن المهم حقا أن تكون النساء أكثرا انخراطا في جهود حفظ السلام وبناء السلام على جميع المستويات. وينبغي لمشاركة النساء في عمليات صنع القرار من البداية أن تتيح لهن لاحقا مشاركة أفضل في الجهود الإنمائية.

وبصفة عامة، تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما توصيات الأمين العام الواردة في تقريره (S/2009/465) عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويرحب بلدي بصورة خاصة بالتوصية بأن يسعى مجلس الأمن جاهدا لوضع استراتيجية تهدف إلى زيادة مشاركة النساء في جميع عمليات السلام، لا سيما في إطار مفاوضات السلام والوساطة.

ويتعين على الدول الأعضاء أن تظهر الإرادة السياسية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا كاملا. ومن الواجب عليها بصورة خاصة أن تستغل جميع الأحكام القائمة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، وألا تتهاون كذلك مع الإفلات من العقاب وأن تحيل إلى المحاكم الوطنية والدولية الأفراد الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم ضد النساء. ويمكن أن يساعد مجلس الأمن

الدول في جهودها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحسبما أوصى الأمين العام، بوضع آلية واضحة وشاملة دائمة للمتابعة من شأنها أن تمكننا من تقييم التقدم المحرز.

وتؤكد لكسمبرغ أيضا على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به لجنة بناء السلام في تشجيع جميع الأطراف، بما في ذلك الدول المدرجة في جدول أعمالها، على إفساح المجال لمشاركة النساء في استراتيجياتها لبناء السلام وضمان أن يتم التشاور بصورة فعالة مع منظمات المجتمع المدني النسائية وأن تمثل في التشكيلات التي تستهدف بلدا بعينه. ويمكننا أيضا أن نضمن أن يشرع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في حوار بشأن أفضل السبل لمعالجة الآثار السلبية للصراع بالنسبة للنساء والنظر في كيفية إشراك المرأة بصورة تامة في جهود بناء السلام وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.

ويسعى بلدي جاهدا من أجل إدراج البعد الجنساني بصورة منهجية في مشاريعه التعاونية وذلك من أجل الاستجابة بشكل أفضل للأهداف الإنمائية للألفية، ويدعم دعما تاما مبادرات السلام التي تتخذها الجماعات النسائية والعمل المضني الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية لضمان مشاركة النساء على قدم المساواة في حالات ما بعد الصراع. ونرحب بمشاركة ممثلي الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالفرنسية): باسم حكومة كندا، أود بادئ ذي بدء أن أشكر الرئاسة الفييتنامية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن معالجة احتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع عنصر هام في مسؤوليات مجلس الأمن.

وكما نعرف جميعنا، فإن احتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع هي احتياجات فريدة، ومن المؤسف، أنه غالبا ما يتم تجاهلها. إن اتخاذ القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) اليوم يأتي استجابة لمجموعة كبيرة من نتائج البحوث التي تعزز ما نعرفه دائما – وهو أن تحقيق السلام الدائم والانتعاش والتنمية في البلدان الخارجة من الصراع يتطلب مشاركة النساء بصورة مجدية في جميع جوانب ومستويات عمليات السلام. إن صوتا قويا ودائما وحده سيسمح للنساء في بيئات ما بعد الصراع بإلغاء وضع الضحية وأن يتمكنّ بصفتهن عوامل للتغيير الإيجابي. إننا ندعو مجلس الأمن إلى ضمان أن تسمع أصواتهن بصورة عالية وواضحة.

وتود كندا، بصورة خاصة، أن تسترعي انتباه المجلس إلى اشتراك النساء في عمليات السلام وإلى دراسة أعدها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والتي أشير إليها سابقا اليوم، خلصت إلى أن متوسط نسبة مشاركة المرأة في وفود التفاوض في محادثات السلام تبلغ ٧ في المائة تقريبا. وتتشاطر الدول الأعضاء والأمانة العامة ووسطاء السلام الدوليون مجتمعين المسؤولية عن كفالة زيادة هذا الرقم وأننا نشرك النساء بصورة منتظمة في جميع عمليات السلام، الرسمية وغير الرسمية منها. وتأمل كندا بإخلاص أن يضمن مجلس الأمن والأمانة العامة أن يصبح ذلك ممارسة معتادة.

لقد اشتركت كندا في تقديم القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن العنف الجنسي في حالات الصراع. ويزيد القراران من وضوح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بتحديد عدد من الخطوات الملموسة الواجب اتخاذها لمعالجة العنف الجنسي على نحو أكثر منهجية. وترحب كندا بالدعوة إلى ترشيح ممثل خاص للأمين العام لتوفير قيادة استراتيجية ولتعزيز آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة حتى يتسنى معالجة العنف الجنسي.

وترحب كندا بحرارة أيضا بالتوصيات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2009/465) بخصوص تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتود كندا أن تكرر، بصورة خاصة، دعوة الأمين العام إلى وضع آلية فعالة للرصد والمساءلة فيما يتعلق بجميع جوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا سيما مشاركة النساء في عمليات السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

إن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو حقا عمل متواصل، على المستوى الوطني ومستوى الأمم المتحدة كليهما. وباقتراب حلول الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام المقبل، فقد حان الوقت لإلقاء نظرة فاحصة على المكاسب التي تحققت وكذلك على تلك الجوانب من القرار التي لم تتحقق بعد.

أما على الجانب الإيجابي، فقد تحققت بعض الإنجازات الرائعة من قبل العديد من الجهات الفاعلة المكرسة التي تسعى إلى تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك الجهود التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني. ومن الجهة الأخرى، لا نزال بحاجة إلى بعض الآليات المؤسسية والعمل. وفي هذا الصدد، نرحب بالإنشاء الوشيك للجنة التوجيه لتحسين التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة قبل حلول الذكرى العاشرة لاتخاذ القرار.

يوجد حالياً، ١٣ مستشاراً في الشؤون الجنسانية يعملون بوصفهم موظفين متفرغين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك البعثات المدمجة. وينبغي أن يكون لدى كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة مستشار جنساني متفرغ ومدرب جيدا وعمله مدمج بصورة منهجية طيلة العملية ولديه موارد مستقرة للاضطلاع بمهام عمله أو عملها. والآن ينبغي أن يكون ذلك ممارسة معيارية. ونرحب أيضاً بالدعوة الصادرة في القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) الذي اعتمد في وقت سابق في هذا اليوم بشأن تعيين مستشارين لحماية المرأة.

أود أن أقول بضع كلمات عن جبهة بناء السلام. إن لجنة بناء السلام تبشر بالشيء الكثير، من حيث إشراك النساء والفتيات في وضع استراتيجيات ما بعد انتهاء الصراع ومن ثم تنفيذها. ووفقاً للقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، فإن كل بلد من البلدان الأربعة المدرجة حالياً في جدول الأعمال لديه استراتيجيات لإشراك المرأة في الحكم وفي إصلاح القطاع الأمني ومؤسسات حقوق الإنسان وغير ذلك من المجالات الرئيسية في عملية إعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وكندا بوصفها رئيس التشكيلة القُطرية الخاصة بسيراليون، عملت مع حكومة سيراليون وشركائها الدوليين لضمان جعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصرين أساسيين في جهود بناء السلام في ذلك البلد.

وأخيراً نود أن نتطرق إلى مسألة مثول مرتكبي العنف الجنسي أمام العدالة. وكما نعرف جميعاً فإن هذا النوع من العنف ما برح قائماً في المناطق المتأثرة بالصراع. وفي أحيان كثيرة جداً تمر هذه الجرائم من دون عقاب، ومن ثم تديم دورة العنف الجنسي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تكرر كندا الدعوة الواردة في القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) من أجل العمل بسرعة على نشر فريق من الخبراء والمختصين بالعنف الجنسي، وتقترح كندا النظر في آلية الاستجابة السريعة للعدالة في الأمم المتحدة ونحن نمضي قدما نحو تنفيذ هذا الالتزام.

وفي الختام، فإن السلام الذي يدوم هو السلام الذي يملكه الجميع، بما في ذلك النساء. إننا إذ نقترب من الذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يمكننا التسليم بالتقدم المحرز نحو تنفيذه. وبوسعنا أيضاً التسليم بضرورة فعل المزيد. وستساعد في هذا الصدد المؤشرات العالمية لمتابعة

تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما ورد ذلك في قرار اليوم، ولكن علينا ألا ننتظر أكثر من ذلك. وعلينا الاستمرار في العمل الآن، خاصة في الميدان، لترجمة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى واقع ملموس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على منحي الفرصة للكلام.

ويا له من فرق أحدثه عام واحد! بعد ثماني سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان مجلس الأمن لا يزال بصدد مناقشة ما إذا كان العنف الجنسي مسألة مهمة للسلام والأمن ومن ثم جاء القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي بين بمنتهى الجلاء أنه أينما كانت النساء غير آمنات لا يوجد أمن. ومع ذلك، كان المجتمع الدولي لفترة طويلة جداً حائرا ومترددا إلى حد ما فيما يتعلق بالتنفيذ والعمل في الميدان – حتى الأسبوع الماضي.

واليوم اتخذ المجلس قراراً هاماً، وأود أيضا أن أهنئه على اتخاذه بالإجماع القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، بما تضمنه من توصيات شاملة ولكنها محددة من أجل العمل. وهذا عمل من جانب المجلس يدعو للفخر حقاً.

إن ما حدث كان عملاً قيادياً. ففي الأشهر القليلة الماضية شهدنا الرجال – وحتى النساء – الذين يحتلون مراكز مهمة وقد اتخذوا قراراً بجعل الكفاح ضد العنف الجنسي في الصراعات المسلحة أولويتهم العليا. وهناك درسان واضحان مستقيان من هذا. أولاً، حيثما وجدت الإرادة السياسية، توفرت الوسيلة، وثانياً، بوسع النساء اللواتي في مراكز السلطة أن يحدثن فرقاً نحو الأفضل.

قبل عام من حلول الذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حان الوقت الآن ليظهر مجلس الأمن والمجتمع الدولي بعض الحزم بشأن التحديات الأخرى المتبقية من أجل تعزيز المرأة والسلام والأمن. ويجب الاعتراف بالنساء ليس بوصفهن ضحايا للحرب ومنتفعات من السلام، ولكن الأهم من ذلك كله بوصفهن صانعات للسلم والأمن. لذلك نرحب بهذه المناقشة المفتوحة لرسم الطريق لفترة الـ ١٢ شهراً المقبلة، طريق لا يغص بإعادة الالتزامات والاعتذارات المتكررة، بل طريق يبين نتائج محددة يمكن تحقيقها وقياسها بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ونؤيد دعوة الأمين العام للمجلس لإنشاء آلية رقابة على جناح السرعة من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب أن يكون لهذه الآلية مؤشرات ومعايير واضحة، وأن يشمل ذلك مشاركة المرأة على جميع مستويات حفظ السلام وبناء السلام والمفاوضات والوساطة بعد انتهاء الصراع. ومما يكتسي أهمية بالغة في هذا الصدد، قياس الاستثمارات المالية والأموال المقدمة لتمويل القضايا الحساسة من الناحية الجنسانية.

ومهما يكن من أمر، بينما هذا الرصد لازم وموضع ترحيب، فإن الحقائق الأساسية معروفة جيداً بالفعل. فتمثيل النساء ناقص واحتياجاتهن غير ممولة بصورة كافية ولا تتوفر الخبرة لمراعاة الاعتبارات الجنسانية، في الميدان وفي العواصم على حد سواء. وتبين الدراسة الرائعة التي أجراها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتقييم الاحتياجات بعد انتهاء الصراع، بأنه لا يوجد سوى نسبة ٢ في المائة من الموقعين على اتفاقات السلام هم من النساء، بينما تبلغ النسبة أقل من ٨ في المائة في ميزانيات بعد انتهاء الصراع التي تتطرق بالتحديد إلى احتياجات النساء.

هذا يجب أن يتغير والنرويج تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة مساهمتنا. ففي هذا العام وحده خصصنا أكثر من ٥٠ مليون دولار لتستخدم بالتحديد في تمكين

المـرأة، مـن بينـها عنـصر رئيـسي، ألا وهـو تنفيـذ القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإننـا إذ ننفـذ خطـة العمـل الوطنيـة لـدينا منذ عـام ٢٠٠٦، حـددنا عـدداً مـن الـدروس المستقاة. ومـن بين المجالات الرئيسية التسليم بالحاجة إلى التصدي للموانـع التقليدية، بما في ذلك التعصب للرجال، واتخاذ تدابير سياسية ومالية استباقية لإشراك النساء مباشرة في الهياكل الحكومية الرسمية وفي التعاون مع المجتمع المدني. وقد أنشأنا فرقة عمل مكرسـة للقـضايا الجنـسانية في وزارة الخارجيـة لـدمج هـذه الـشواغل في جميـع جوانـب سياسـاتنا الخارجيـة، بمـا في ذلـك متابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

هذا النـهج مهـم بـنفس القـدر بالنسبة لمنظومـة الأمـم المتحـدة. ونقـدر تفـاني الأمـين العـام في مـسألة المـساواة بـين الجنسين وتمكين المرأة ونشجعه على توكيد قيادته بـشأن هـذه المسألة التي تجلت في ضـمان إنـشاء كيـان جنـساني مركـب جديد أقرته الجمعية العامة في الشهر الماضي وفي تعيينه لممثلين خاصـين ومبعـوثين خاصـين. وإن تعـيين مستـشار للـشؤون الجنـسانية في إدارة الـشؤون الـسياسية سـيكون أيـضاً خطـوة موضع ترحيب شديد.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثلة أيرلندا.

الـسيدة أندرسـون (أيرلنـدا) (تكلمـت بالإنكليزيـة): نتقــدم بــشكرنا الجزيــل إلى فييــت نــام علــى تنظيمهــا لهذه المناقشة.

ونؤيـد البيـان الـذي أدلـت بـه الـسويد باسـم الاتحـاد الأوروبي هذا الصباح.

وقـد أبـدأ كلمـتي بتـذكر شخـصي. قبـل ١٧ عامـاً، في كــانون الأول/ديــسمبر ١٩٩٢، ذهبــت إلى يوغوســلافيا الـسابقة بوصـفي عـضواً في بعثـة الاتحـاد الأوروبي لتقـصي اغتصاب النساء خلال صراع البلقـان. وكـانت هـذه التجربـة قد تركت أثراً عميقاً لدى جميع مـن شـاركوا في تلـك البعثـة. لقـد أزال ذلـك أي وهـم يتعلـق بوجـود أمكنـة تمـارس فيهـا الأعمال الوحشية. هناك، وفي قلب أوروبا وعلى عتبة القـرن الحادي والعشرين، كان الاغتصاب يستخدم مرة أخرى أداة مـن أدوات الحـرب. وناقـشنا في مقـال كتـب مـع زميـل بعـد تلـك المهمـة عـددا مـن جوانـب مـا حـدث. وأدرجنـا النقطـة التالية ''توزيع الأدوار بحيث يتفاوض الرجال من أجل تحقيـق الـسلام في جنيــف بينمــا تــضع النــساء بــرامج المــساعدات للضحايا هو أمر غير مقبول أساسا''.

ونـرى أنـه مـا زالـت تلـك المـسألة المتمثلـة بـالأدوار والمسؤوليات محورية اليوم. فمن المحتم التسليم تماما بازدواجية وضع المرأة – بوصفها ضحية وجهة فاعلة. والرجـال تبـوؤوا دائمـا هـذين الـدورين في وقـت واحـد – بوصـفهم ضـحايا ومنتصرين يشنون الحروب ويفرضون السلام. وبقيت النساء إلى حــد كــبير ســجينات في دور الــضحية، بوصــفهن مــن الأضرار الجانبية للحرب، وإن مرّ ذكرهن على الإطلاق يكـنّ من العناصر الإضافية على طاولة السلام.

ويحـاول القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الـذي مـر علـى اتخاذه تسع سنوات، الإطاحة بأنماط سادت لقرون. وتعـاد القـصة مـرارا وتكـرارا، مـع تـشابه الأحـداث الرئيـسية دائمـا. حيث يـشعر الرجـال الـذين كـانوا في الخـط الأمـامي للـصراع بـأنهم اكتـسبوا الحـق الحـصري لـصنع الـسلام. ولـدى النـساء اللـواتي يكـافحن بعـد الحـرب مـن أجـل البيـت والأسـرة معـا أولويات أخرى. ولـذلك فـإن تنفيـذ القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مسألة شاقة مثل تسلق الجبال. وحتى ننجز المهمـة، نحتـاج إلى تغير وتحول حقيقي في المواقف.

لقد أدهشني تعليق أدلت به وزيرة الخارجية هيلاري كلينتــون في إفطــار خــلال الجــزء الرفيــع المــستوى للجمعيــة العامــة. وقالــت الــوزيرة كلينتــون إن وســائل الإعــلام في

الولايات المتحدة تسألها مرارا وتكرارا عن سبب إنفاقها الكثير من الوقت على مسائل ثانوية بسيطة مثل المرأة في الصراع. وقالت إنها تضطر إلى التوضيح بقولها للمرة المليون إن هذه المسائل ليست ثانوية ولكنها مسائل أساسية في السياسة الخارجية. وتجسد تجربة الوزيرة حقيقة واقعة، وهي أن العديد من المعلقين والمحللين وموجهي الرأي لا يقدرون هذا النوع من المناقشات التي نجريها اليوم. إن إيماءة الاستصواب السياسي موجودة ولكن ليس لدرجة الاقتناع وإعطاء الأولويات التي تستحقها المسائل.

وعموما، يقدم تقرير الأمين العام (S/2009/465) قراءة واقعية. هناك بعض النقاط المضيئة، وخاصة في مجال التدريب، وجميع النجاحات تستحق التقدير والثناء. لكن الأرقام لها دلالتها الخاصة بها – لنأخذ مثالا واحدا فقط، لم تبلغ نسبة النساء من الموقعين على اتفاقات السلام منذ عام ١٩٩٢ سوى ٢,٤ في المائة.

ويشدد تقرير الأمين بحق، بحثا عن السبل العملية إلى الأمام، على أهمية الخطط الوطنية. وتعد أيرلندا حاليا خطة عمل وطنية خاصة بها. وكجزء من تلك العملية، شرعنا في عملية مبادرة تعلم متبادلة تسترشد بتجارب النساء والرجال في البلدان الخارجة من الصراع. ونعمل حاليا في إطار شراكة مع ليبريا وتيمور – ليشتي في تجربة تعلم تبادلية ثلاثية الأطراف. ومن خلال ذلك التعاون، هدفنا هو ضمان تحقيق تغيير حقيقي وفوري من أجل النساء اللاتي اكتوين بنار الصراع، واللاتي بوسعهن، بل ينبغي لهن، أن يكنّ صاحبات المصلحة في بناء الدولة وبناء السلام. وقد عقد أول اجتماع للتعلم المتبادل في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وسيعقد الاجتماع الثاني في تيمور – ليشتي في كانون الأول/ديسمبر المقبل، أما الاجتماع الثالث فمن المقترح عقده في ليبريا في مطلع عام ٢٠١٠. وستطلع الأمم المتحدة على تقرير عن العملية قبل حلول الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

واستضافت دبلن في وقت سابق من هذا العام الاجتماع الوزاري لشبكة الأمن البشري حيث بذل جهد إضافي لحفز مناقشة أقاليمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد تحدث الممثل الدائم لكوستاريكا عن تلك المبادرة في بيانه الذي أدلى به هذا الصباح، ولن أكرر ما قاله.

وثمة نقطة أخيرة هي أهمية التنسيق. إذ ينبغي أن يكون داخل منظومة الأمم المتحدة جهة واحدة تقدم كل ما يلزم من التوجيه والمشورة للدول الأعضاء في وضع الخطط الوطنية. نقترح أن يطلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن تحديد هذه الجهة التنسيقية. على الصعيد الوطني أيضا هناك دور تؤديه مراكز التنسيق لتوفير الزخم والقيادة. وفي أيرلندا، عينت نوالا أولوان، وهي امرأة متميزة تملك خبرة واسعة جدا وذات صلة، لتقوم بدور المبعوث الخاص بشأن المرأة والسلام والأمن. ربما كان ذلك النموذج ذا صلة في مكان آخر.

لا أحد منا هنا لديه أدنى شك بشأن حجم التحدي والحاجة الملحة للعمل. وسيمثل العام القادم حيث تمر الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة يجب اغتنامها – وليس لمنتدى آخر للتكلم ولكن لإجراء التقييم ووضع الاستراتيجيات وقطع الالتزامات. ونتطلع إلى مجلس الأمن ليواصل إظهار القيادة والتصميم إذ نبذل الجهد الجماعي الرامي إلى التحضير للاحتفال بتلك الذكرى السنوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد كورنادو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لعقدكم هذه الجلسة الهامة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام ميغيرو، والأمينة العامة المساعدة مايانجا والمدير التنفيذي ألبردي والسيدة أمين.

إيطاليا تؤيد الموقف الذي أعربت عنه السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ومن المؤسف أن العنف الجنسي ما زال يرتكب مع الإفلات من العقاب ويستخدم كسلاح في الحرب لتدمير نسيج المجتمع في كثير من الصراعات في العالم. ذلك يجب أن يتوقف. وكما قالت وزيرة الخارجية في هذه القاعة قبل بضعة أيام (انظر S/PV.6195)، فإن الطبيعة اللاإنسانية للعنف الجنسي تقوض الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتعيق التقدم الاقتصادي وتؤخرنا جميعا.

التزمت إيطاليا بجعل هذه المسألة إحدى أولى الأولويات في أعمالها الدولية. وفي إطار الرئاسة الإيطالية لمجموعة الثمانية، عقدت حكومة بلدي في ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر مؤتمرا دوليا في روما بشأن مسألة العنف ضد المرأة. وفي الاستنتاجات التي توصلت إليها رئاسة ذلك الاجتماع، أعلنا بوضوح أن العنف ضد النساء والفتيات هو جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. والتزم المشاركون ببذل أقصى الجهود لضمان التنفيذ الكامل قدر المستطاع للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وليس أقلها القضاء على الشعور بالإفلات من العقاب الذي ما زال شائعا بين مرتكبي مثل هذه الجرائم.

إن استخدام العنف الجنسي كوسيلة حرب هو من الواضح حالة طوارئ عالمية. وفي السنة والنصف الماضية، أظهر مجلس الأمن قيادة ملحوظة في هذا المجال. ولو رجعنا بالنظر إلى الوراء، نستطيع أن نقول إن اتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) كان في الواقع لحظة فاصلة. لقد أرسى القرار بوضوح أن العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح، عندما يستخدم كوسيلة من وسائل الحرب، هو مسألة تتعلق بالسلام والأمن وتدخل إلى حد كبير في صلب أعمال المجلس. وتفخر إيطاليا بأنها أحد مقدمي هذا القرار التاريخي وأنها أسهمت بنشاط في صياغته.

وأسفر القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) عن فهم أفضل للآثار المترتبة على العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب، وبالتالي فتح الطريق أمام المجلس لاتخاذ قرارين آخرين هامين وهما القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ في الأسبوع الماضي، والقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩). ويوفر كلا القرارين للمجلس أدوات جديدة هامة وفعالة لوضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة مرتكبي تلك الجرائم البشعة. والأمر الآن متروك لمجلس الأمن لاستخدام تلك الأدوات وتنفيذ القرارات تنفيذا كاملا ودون إبطاء.

ونشجع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة على استخدام المجموعة الكاملة من الوسائل المتاحة له لاتخاذ الإجراءات ضد الأطراف المسؤولة عن الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال. ونتطلع إلى قيام الأمين العام بالتعيين المبكر لممثل خاص معني بالمرأة والسلام والأمن لتوفير القيادة والتنسيق والدعوة التي تشتد الحاجة إليها. نحن مقتنعون أيضا بأهمية إيجاد سبل لضمان تقديم تقارير أفضل وأكثر تفصيلا إلى المجلس، وبصورة أساسية فيما يتعلق بهوية الأطراف المسؤولة عن هذه الانتهاكات الخطيرة.

يجب أن يُضمن أمن المرأة. ويجب التخلي عن منح العفو العام. ولكن حماية المرأة هي أحد أركان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالنساء هن عناصر تغيير ولاعبات رئيسيات

لتحقيق السلام والاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة. وتلك كانت إحدى الرسائل الرئيسية التي يبعث بها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ما نحتاج إليه الآن هو التحرك بنفس القدر من الحزم لتحقيق تقدم مماثل في مجال تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفعالة والمتكافئة في كل مرحلة من مراحل صنع السلام ومنع نشوب الصراعات وعمليات السلام وبناء السلام.

وكما ورد في استنتاجات الرئاسة في اجتماع مجموعة الثمانية في روما، الذي أشرتُ إليه، فإن صون السلام والأمن العالميين يتوقف أيضا على أعمال النساء وعلى مشاركتهن في ظل ظروف من المساواة في التنمية الاجتماعية وآليات الإدارة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. والقرار الذي اتخذه المجلس اليوم، القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، هو الخطوة الهامة الأولى في ذلك الاتجاه، ونحن نشيد بفييت نام على اتخاذها لهذه المبادرة.

ويتسم دور النساء بأهمية خاصة في جهود بناء السلام، على النحو الذي أقرته الولاية الجنسانية المحددة للجنة بناء السلام. وبعد انتهاء الصراع، غالبا ما تكون النساء ضحايا للاعتداءات الشنيعة ويمكن وصمهن بصورة غير عقلانية بسبب العنف الذي عانين منه. وفي الوقت نفسه، فإنهن يشكلن ركائز للأسر التي هي بحاجة إلى لم شملها وركائز للمجتمع الذي يلزم إعادة بنائه. وهن معلمات الأجيال المقبلة، وشركاء في إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وأمهات الأطفال الذي لا آباء لهم، والأطراف الاقتصادية الديناميكية الوحيدة في مجتمع لحق به الخراب. ولتلك الأسباب، لا يمكن أن يكون السلام الذي يبنى بدون اعتبار لاحتياجات النساء وآمالهن سلاما دائما.

وكما قلنا مرارا وتكرارا، إن هذه ليست مجرد مسألة تتعلق بعدد النساء المدرجات في العملية السياسية وعملية اتخاذ القرار؛ وإنما هي مسألة تتعلق بتمكين النساء من مناصرة القضايا الحيوية لتمكينهن. وهذا لا يمكن إلا من خلال المشاركة الكاملة للمجتمع المدني والمنظمات النسائية، ولهذا السبب يجب دائما إيلاء الاعتبار الكامل لتوفير الموارد والتدريب واحتياجات بناء القدرات. وتُسهم الأمم المتحدة إسهاما مهما، على سبيل المثال، في ضمان إبراز مشاركة النساء بصورة أفضل في ولايات بعثات حفظ السلام، وتزويد تلك البعثات بالخبرة والموارد التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك من خلال إدراج عنصر جنساني في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام إيطاليا الثابت بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبتعزيز مشاركة النساء وتمكينهن. وقد جعلنا هذا الأمر أولوية في عملنا السياسي وفي تعاوننا الإنمائي على السواء. وتحقيقا لتلك الغاية، قمنا بتمويل عدد من مشاريع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التي تركز على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في غرب أفريقيا، وبدأنا عملية لصياغة خطة عمل وطنية. ونحن، بوصفنا أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، نضطلع بدور هام في ضمان إدراج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع بعثات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيدة تاج (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشارك الوفود الأخرى الإشادة بوفد فييت نام، بقيادة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ومناقشة اليوم دليل آخر على ضرورة استمرار مجلس الأمن في أن يبقي قيد نظره التحديات المتمثلة في حماية النساء والفتيات في حالات الصراع وبعد

انتهاء الصراع. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/465). ونرحب بالتوصيات الواردة في التقرير وندعو إلى تنفيذها. كما نؤيد توصية الأمين العام بتنظيم مناسبة وزارية رفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالرغم من أننا كنا نفضل أن يكون تنظيم المناسبة على مستوى أرفع. كما أود عند هذه النقطة أن أشكر نائبة الأمين العام السيدة آشا روز ميغيرو، على التزامها بالنهوض بحقوق النساء، الذي أكدته في البيان الذي أدلت به صباح هذا اليوم.

ونقدر أيضا الإسهامات التي قدمتها السيدة مايانجا، والسيدة ألبردي، والسيدة أمين، فضلا عن تقديرنا لمختلف الأطراف الفعالة الأخرى، وبخاصة مكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية والعديد من المنظمات غير الحكومية على جهودها في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونحن نشعر بالقلق من أنه بالرغم من التدابير العديدة التي يجري اتخاذها استجابة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما زال محدودا التقدم المحرز في تنفيذ القرار، وما زالت النساء والفتيات تعاني من وطأة الحرب، وبخاصة الآثار المدمرة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويحدونا الأمل في أن يضيف تعيين ممثل خاص للأمين العام، على النحو الذي ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، زخما جديدا إلى عمل الأمم المتحدة في مكافحة أعمال العنف المروعة التي ترتكب ضد النساء والفتيات، فضلا عن الصبيان. كما نتوقع ألا يؤدي تعيين الممثل الخاص إلى تحويل الموارد من اتخاذ نهج كلي نحو قضية النساء والسلام والأمن، وهو نهج المشاركة والحماية والمنع. ونعرب عن بالغ استيائنا لاستخدام العنف سلاحا للحرب وندعو إلى بذل جهود متضافرة لإنهاء الإفلات من العقاب.

ويلزم أن نضمن تعزيز حقوق الإنسان والتمتع بها لجميع البشر، وبخاصة النساء والفتيات اللائي يعشن في حالات الصراع. ويشكل الحصول على التعليم والصحة وغيرهما من المساعدة الإنسانية أحد حقوق الإنسان الأساسية؛ ولذلك ندين بقوة أطراف الصراع التي تدمر المدارس والمرافق الصحية والإمدادات الإنسانية، والأطراف التي تمنع الفتيات والنساء من الحصول على التعليم. وعلى مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ إجراءات ضد تلك الأطراف، بما في ذلك فرض الجزاءات المستهدفة، وعليه أن يصر على وصول الأشخاص بدون عائق إلى موظفي تقديم المساعدة الإنسانية وإلى المساعدة الإنسانية.

وفضلا عن ذلك، وكجزء من عملية تسوية الصراع وبناء السلام، يجب على مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أن يضمنا توفير الموارد لإعادة سيادة القانون وتعزيز النظم القضائية ونظم إنفاذ القانون. كما يتعين إنشاء آليات للتصدي لجميع المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان.

إن مشاركة النساء أمر ضروري لضمان شرعة عملية اتخاذ القرار، ولتشجيع مشاركة واسعة القاعدة وللتمكين من تحقيق السلام المستدام والتنمية ولحماية النساء والفتيات. ويمثل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فضلا عن تنفيذ القرارات اللاحقة بشأن النساء والسلام والأمن، أداة ضرورية لتعزيز مشاركة النساء. كما نود أن نشدد على أننا يمكن أن نُحدث تأثيرا إيجابيا في حياة النساء والأطفال بتنفيذ هذه القرارات بالترادف مع منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وعلى الأمم المتحدة أن تكون مثالا يُحتذى في مناصرة مشاركة النساء بتعيين المزيد من النساء في الوظائف

القيادية العليا في المنظمة، بما في ذلك في المجالات التي تتعامل مع تسوية الصراع وبناء السلام. وعلى مستوى القاعدة الشعبية، يلزمنا أن نعالج أسباب عدم مشاركة النساء في عمليات السلام، وأن نمكن الجماعات النسائية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. كما نوصي بأن يجتمع مجلس الأمن مع الجماعات النسائية خلال جميع البعثات التي يضطلع بها المجلس.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام حكومة جمهورية تترانيا المتحدة بالتصدي للتحديات التي تواجهها النساء والأطفال في حالات الصراع وبتعزيز وحماية حقوقهم الإنسانية. كما نود أن نعرب عن تأييدنا للقرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، الذي اتخذه المجلس اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة غراو (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، فضلا عن الحلقة الدراسية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي عقدها بلدكم في هانوي في تموز/يوليه، وكان من دواعي سرور سويسرا أنها دعمت الحلقة الدراسية. كما أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكوستاريكا بالنيابة عن شبكة الأمن الإنساني.

إن مناقشة اليوم هي المناقشة الثامنة بشأن الموضوع التي تعقد منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واعتمد مجلس الأمن سبعة بيانات رئاسية بشأن تنفيذ القرار. وفيما يتعلق بأحد الجوانب الرئيسية لهذا القرار – وهو العنف الجنسي في الصراع المسلح – أحرزنا تقدما جديرا بالإعجاب. وأشير في هذا الصدد إلى القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وقبل فترة وجيزة للغاية، القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، اللذين اتخذا نتيجة لالتزام الولايات المتحدة الأمريكية وينبغي تنفيذهما الآن.

ويمكن القول عموما إن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ما زال غير مرض. والحقائق والأرقام الواردة في دراسات شتى، بما في ذلك دراسات أجراها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، غنية عن البيان.

وبالتالي، يظل السؤال: كيف يمكننا أن نكفل المضي قدما في جدول الأعمال بفعالية والتنفيذ الفعلي لما التزمنا بتنفيذه؟

أولا، قيمت سويسرا مؤخرا خطتها للعمل الوطني لعام ٢٠٠٧ وتواصل تحسين تلك الأداة. وبفضل مجمع الخبراء السويسري، ستزيد عدد النساء المنتدبات في عمليات حفظ السلام وكوسيطات. وسنحسن التدريب الجنساني في جميع مجالات سياستنا الخارجية، بما في ذلك في برامجنا الخاصة بتعزيز السلام والتعاون الإنمائي. وسويسرا يسعدها أن تتبادل خبراتها مع البلدان الأخرى والشركاء.

ثانيا، فإن سويسرا، بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء ١٣٢٥ التي ترأسها كندا، ستدعم التحضيرات للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة دعما نشطا. ولكن إذا كنا نريد أن يكون لدينا سبب للاحتفال، فإن ثمة حاجة إلى نهج استراتيجي وجدول أعمال ذكي. ومن الضروري تعزيز مسؤولية مجلس الأمن وزيادة القيادة في هذا المجال وتحسين متابعة تنفيذ القرار بوجه عام.

وتحقيقا لهذه الغاية، قام الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، بالتعاون الوثيق مع سويسرا، بصياغة مفهوم لرصد تنفيذ القرار. وستشمل هذه المبادرة، المعنونة ”المساءلة والعمل بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥“، إجراء تقييمات شهرية لجميع التدابير التي يتخذها المجلس وستسهم في تنفيذ القرار على نحو منهجي، وذلك عبر تقديم مقترحات ملموسة. غير أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الشركاء لنجاح هذا

المشروع. وسندعو جميع الدول إلى الانضمام لنا في جهودنا بتقديم الدعم السياسي و/أو المالي.

ثالثا، لدى المجلس بالفعل أدوات ممتازة تحت تصرفه. وتعميم مراعاة الجوانب الجنسانية في جميع عمليات حفظ السلام والاستخدام المتسق لنظام الجزاءات وإنشاء وحدة قوية رفيعة المستوى معنية بالمسائل الجنسانية هي جميعا عناصر مهمة لتحسين تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويجب علينا التفكير في الكيفية التي يمكن بها للمجلس استخدام الأدوات الموجودة استخداما استراتيجيا بقدر أكبر والتفكير حتى في إنشاء أدوات جديدة. ويمكن لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بحماية المدنيين في الصراع المسلح التعامل مع الجوانب الوقائية للقرار. وبخصوص الحماية، فإن الآلية النموذجية المنشأة للأطفال في القرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، مقترنة بالأدوات الجديدة المنصوص عليها في القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، مثال واعد جدا. ويمكن التعامل مع جانب تعزيز دور المرأة في القرار بتشكيل مجمع خبراء أو لجنة لترقية النساء إلى الوظائف العليا.

أمامنا الكثير من العمل. فلنبدأ اليوم وهنا ومعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم بونغهيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بشكر الرئاسة الفييتنامية لمجلس الأمن على الورقة المفاهيمية التي وزعت بمناسبة هذه المناقشة المفتوحة (S/2009/490). وأعبر أيضا عن تقديري للأمين العام لتقريره الممتاز (S/2009/465) الذي يقدم نظرة شاملة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وكذلك مقترحات سديدة بإجراءات محددة يتعين اتخاذها.

نرحب باتخاذ القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) هذا الصباح، والذي يؤكد مجددا التزام مجلس الأمن بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من القرارات المهمة ذات الصلة، بما في ذلك القراران ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإنه حدث تقدم في بعض مجالات تنفيذ القرار خلال العام المنقضي. وعلى سبيل المثال، قُطعت أشواط طويلة في إعداد خطط عمل وطنية. وتجدر الإشادة بالتعاون والتآزر بين مختلف الشركاء، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة مثل إدارة عمليات حفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة و المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في إعداد خطط عمل وطنية في شتى المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويمكن الاسترشاد ببعض الأمثلة لأفضل الممارسات، مثل حالة ليبريا، في وضع خطط عمل مستقبلية.

وذلك عنصر إيجابي بالتأكيد، لكن التقرير يبين أيضا عددا من الصعوبات المستمرة في تنفيذ القرار. واسمحوا لي بالتركيز على ثلاث نقاط رئيسية.

تتعلق النقطة الأولى بالعنف الجنسي. ونحن ندرك جميعا مدى خطورة الوضع ومدى صعوبة عكس اتجاه نطاق العنف الجنسي وأثره. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بالقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، المتخذ قبل خمسة أيام فحسب، والذي يتضمن خطوات محددة ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء اتخاذها لمنع العنف الجنسي أو التصدي له. ونتوقع أن يسهم تعيين ممثل خاص للأمين العام وسرعة نشر فريق خبراء إسهاما كبيرا في جهودنا الرامية إلى إنهاء العنف الجنسي.

والنقطة الثانية تتعلق باستمرار عدم مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية السلام، وهي عنصر جوهري من عناصر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن من الأسباب المستمرة التي تبعث على القلق أن النساء ما زلن شبه غائبات عن مفاوضات السلام وأن تمثيلهن لا يزال متدنياً بشكل حاد بصفة وسطاء الطرف الثالث في معظم البلدان المتضررة بالصراعات. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ١٩٩٢، لم تتجاوز نسبة الموقعين على اتفاقات السلام من النساء ٢,٤ في المائة وأنه لم يتم مطلقا تعيين امرأة في منصب كبير وسطاء.

وتحث جمهورية كوريا الدول الأعضاء والأمم المتحدة على اتخاذ مبادرات أقوى لكفالة مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار. وفي هذا الصدد، نشيد باستجابة الأمين العام بان كي - مون للدعوة الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى زيادة عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف عليا داخل الأمم المتحدة، وبخاصة في عمليات حفظ السلام. ومما يثلج صدورنا أن نرى رؤساء ثلاث بعثات من النساء وستة نواب من السيدات في الميدان وخمس سيدات في مناصب وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد في إدارة عمليات حفظ السلام. ونشجع الأمين العام على مواصلة تعزيز هذا الاتجاه الإيجابي ونأمل في أن تُحاكى جهوده في مفاوضات السلام وعمليات إعادة البناء على المستوى القطري بكفالة المشاركة الكاملة للمرأة فيها.

وتتعلق النقطة الثالثة بوجود عجز في التمويل المخصص لتلبية احتياجات المرأة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وكما جاء في الورقة المفاهيمية، فإن استعراض صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لقرابة ١٧ ٠٠٠ مشروع في النداءات الموحدة والعاجلة من أجل ٢٣ بلدا في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في ثلاثة أعوام يشير إلى أن أقل من ٣ في المائة من المشاريع المقدمة للحصول على تمويل تستهدف قضايا جنسانية بشكل صريح. وفضلا عن ذلك، فإن نسبة ٨ في المائة فحسب من الميزانيات المقترحة لتقييمات الاحتياجات في حالات ما بعد انتهاء الصراع تضمنت عناصر محددة لتلبية احتياجات المرأة. وكوسيلة لمعالجة تلك الفجوة، يحث وفد بلدي منظومة الأمم المتحدة على تعزيز إدماج المنظور الجنساني في تصميم برامج المساعدات وتنفيذها.

ومن بين المجالات التي يمكن لكيانات الأمم المتحدة القيام بالمزيد فيها على الفور استخدام مشاريع الأثر السريع. فهذه المشاريع تستهدف تلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمعات المحلية في المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع لكنها لا تنفذ كما ينبغي بصفة عامة في الكثير من ميادين تمركز البعثات، ناهيك عن أن المنظور الجنساني قلما يدمج في المشاريع الجاري تنفيذها.

ومن أهم سمات المشاريع ذات الأثر السريع تشجيع اتباع نهج قائم على أساس نوع الجنس والعمر، فيمكن لبعثات الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تنشِّط المشاريع ذات الأثر السريع على نحو كامل بغية تلبية الاحتياجات الملحة للنساء.

ويعتقد وفد بلدي أن التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يرتهن إلى حد كبير بقدرة منظومة الأمم المتحدة بصورة عامة على السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي ذلك الصدد، يشكل تعزيز الهيكل المعني بالمسائل الجنسانية عنصرا هاما. ونتطلع بترقب إلى التعجيل بإنشاء كيان مركب سيكون القوة الدافعة لتهيئة بيئة ملائمة للتنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، دعماً لجهود مجلس الأمن.

وفي الختام، تتشاطر جمهورية كوريا الآمال المعلقة على الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة المقبلة لاتخاذ القرار

١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠١٠. ونتوقع أن تتيح الذكرى السنوية فرصة جديدة لجميع أصحاب الشأن لتعزيز الجهود الرامية إلى التنفيذ التام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بغية تحقيق تغييرات حقيقية ودائمة في حياة النساء والفتيات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة رولوميني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن هذه المسألة الهامة. وترحب جنوب أفريقيا بالمناقشة المفتوحة، وترى أنها تنعقد في الوقت المناسب، تمهيدا للعمليات التحضيرية للذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، عام ٢٠١٠. وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأفريقي في وقت لاحق اليوم.

لقد اتُّخِذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل تسعة أعوام. وتماشيا مع أحكامه، فإن موضوع اليوم هو ”الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين“. ويروم دراسة الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل تحسين مشاركة النساء في جميع مراحل عمليات السلام، لا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات، والتخطيط لما بعد انتهاء الصراع وبناء السلام، بما في ذلك من خلال تعزيز انخراطهن في صنع القرار في المراحل المبكرة لعمليات الإنعاش. وقد تكون النساء أول ضحايا الحرب، إلا أنهن ما زلن يشكلن عناصر فعالة للتغيير، ويضطلعن بدور هام في تحقيق انتعاش أُسَرهن وإعادة إدماجها. كما تقوم النساء بدور أساسي في إرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة في مجتمعات ما بعد الصراع.

ويوفر الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية العديد من المزايا في السعي إلى منع نشوب الصراعات وحلها على نحو فعال. وبالتالي، فإن جمعية الاتحاد الأفريقي، في إطار جهودها لتعزيز مشاركة النساء في حفظ السلام وبناء السلام واستتباب الأمن، قامت باتخاذ إجراءات ملموسة، وتعّهدت بأن أجهزة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، من خلال استخدام إطاري القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ستدمج في جداول أعمالها السياسات والبرامج والأنشطة الجنسانية بشأن الصراع والسلام. وسيضمن ذلك الأمر مشاركة النساء بصورة كاملة في عمليات تسوية الصراعات وإدارتها.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من المبادئ التأسيسية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقد تم تكريسهما في معاهدة الجماعة. وتشرفنا كثيرا باضطلاع النساء بدور ريادي وإسهامهن على نحو هام في عمليات ومفاوضات السلام في المنطقة. وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وقّع رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على بروتوكول المسائل الجنسانية والتنمية، الذي تم التنويه به باعتباره خطوة هامة لتمكين المرأة، والقضاء على التمييز، وتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين.

وفي سياق السلام والأمن، ينص البروتوكول على أن الدول الأطراف ستسعى إلى اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة تمثيل المرأة ومشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في المواقع الرئيسية لصنع القرار في عمليات حل الصراعات وبناء السلام بحلول عام ٢٠١٥، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفضلا عن ذلك، ينص البروتوكول بالتحديد على أن الدول الأطراف، في أوقات الصراع المسلح، ستتخذ الخطوات اللازمة لمنع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان والقضاء عليها، لا سيما حقوق النساء والأطفال، وستضمن تقديم مرتكبي

تلك الانتهاكات إلى العدالة أمام المحاكم ذات الاختصاص القضائي المناسب.

وهناك حاجة ملحة للدعوة بقوة أكبر إلى كفالة المشاركة المتساوية والانخراط الكامل للمرأة في جميع جهود صون السلم والأمن وتعزيزهما. كما نعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف في القرار الملزم أن تكرس اهتمامها لضمان إيجاد الموارد الكافية، والقدرة على مواجهة التحديات، وتمكين المرأة من خلال البرامج التثقيفية، بغية تعزيز الوعي والفهم بشأن كيفية إيجاد حلول دائمة. ونشجع الدول الأعضاء على استكمال إنجاز خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تَضْمَنُ توفير التدريب اللازم للنساء والرجال على حد سواء.

وما فتئت جنوب أفريقيا تدعم عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز مشاركة النساء بصورة متساوية وانخراطهن على نحو كامل في جميع جهود صون السلم والأمن وتعزيزهما، فضلا عن حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي. وقد تعلمنا من تجربتنا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أهمية بناء التضامن فيما بين جميع المضطلعين بأدوار، لا سيما النساء، وبالتالي، فإننا نظل ملتزمين بالعمل في إطار من التشاور والتعاون لإيجاد حلول سلمية ودائمة للصراعات.

ولذلك الغرض، نرى أنه من الأهمية بمكان السماح للنساء في المجتمعات المحلية بالمشاركة في إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بتعمير بلدانهن وإعادة بنائها. ولا نغالي بالتشديد على أهمية تمثيل المرأة ومشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في عمليات السلام الرسمية وعلى طاولة المفاوضات.

والمسؤولية الرئيسية عن حماية النساء والفتيات في حالات الصراع وعواقبها ينبغي ألا تقع على عاتق المجتمع الدولي بمفرده. وسيسهم ذلك الأمر في تعزيز امتلاك زمام المبادرة على الصعيد المحلي في عمليات السلام. ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال للقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩). ونحن، في المجتمع الدولي، علينا التزام تجاه النساء بأن نحمي حقوقهن ونضمن مكانتهن في جميع جوانب عملية السلام.

وفي الختام، سيواصل وفد بلدي دعم عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال وانخراطهن الكامل في جميع جهود صون السلم والأمن وتعزيزهما، فضلا عن حماية النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع وعواقبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي ممثل فنلندا الكلمة.

السيد فينانن (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): سبق لممثل السويد أن تكلم باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، وإنني أؤيد بيانه تأييدا تاما. ويشرفني أن أدلي ببضع ملاحظات إضافية.

قبل تسع سنوات اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لحماية المرأة والنهوض بحقوقها في حالات الصراع وفيما بعد الصراع. وفي العام الماضي اعتمد المجلس القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي أدان فيه العنف الجنسي كوسيلة حرب، وفي الأسبوع الماضي اعتمد القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) لتشديد رد الأمم المتحدة على العنف الجنسي في الصراع. وإننا نرحب بالتطورات الأخيرة وبالقرار الذي اعتمد اليوم، القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، الذي يسترعي انتباهنا إلى المسألة الحاسمة، مسألة تمكين المرأة ومشاركتها في حالات الصراع وفيما بعد الصراع.

السيد الرئيس، لقد اخترتم موضوعا وثيق الصلة بالواقع لهذه المناقشة المفتوحة عن المرأة والسلام والأمن. فبناء سلام مستدام يتطلب أكثر بكثير من مجرد غياب العنف.

وإن استعادة سيادة القانون والاقتصاد المحلي والخدمات الأساسية ينبغي أن تحظى بالأولوية في أي حالة من حالات ما بعد الصراع. وينبغي لهذا أن يتم بالاقتران بتلبية الحاجة البديهية المتمثلة في كفالة السلامة الجسدية والأمن الفعلي للجميع، وهذا يشمل التحرر من الخوف من العنف الجنسي أو التحرش الجنسي.

النساء في أعقاب صراع عنيف يصبحن في الغالب أفضل الخبراء في تعريف أشد الاحتياجات الحاسمة لمجتمعاتهن المحلية. وإن تجربتهن ومعرفتهن وعزيمتهن مطلوبة للأسواق حتى تبدأ الحيوية تنبعث فيها من جديد، ومطلوبة للأطفال حتى يذهبوا إلى المدارس ومطلوبة للمجتمع المحلي حتى تلتئم جراحه. مع ذلك نرى أن النساء غالبا ما يستبعدن من مفاوضات السلام والعمليات اللاحقة التي يجري فيها التخطيط والبت في الأولويات والميزانيات اللازمة للانتعاش المبكر وبناء السلام. وتشدد فنلندا على حق المرأة في المشاركة التامة في بناء السلام فيما بعد الصراع.

إننا لا يلزمنا فقط التيقن من تمثيل النساء حول الطاولة على كل مستويات صنع القرار. بل ينبغي لنا أن ننظر في إمكانية السعي إلى التوصل إلى الاتفاق على المعايير الدولية فيما يتعلق بمشاركة النساء والرجال في عمليات السلام وعمليات ما بعد الصراع. كما نحتاج إلى التأكد من أن النساء يمكن أن يستخدمن كامل طاقاتهن ومهاراتهن ومزاياهن القيادية في تيسير الانتعاش السريع المستدام وبناء السلام. ولبلوغ تلك الغاية نظمت فنلندا، بمشاركة ليبريا، المؤتمر الأكاديمي الدولي المعني بتمكين المرأة والقيادة والتنمية والسلم والأمن الدوليين، الذي عقد في منروفيا في آذار/مارس الماضي.

الأمم المتحدة تؤدي دورا فريدا في منع الصراع والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. ولكن أثناء الستين سنة من عمر حفظ السلام في الأمم المتحدة، لم تتقلد منصب الممثل الشخصي للأمين العام في الميدان سوى سبع نساء. ولم ترشح أي امرأة لتكون الوسيط الأقدم في عملية للسلام تقودها الأمم المتحدة. وهذا يجب أن يتغير. ويلزمنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نكفل أن يحدث هذا التغيير.

ونحث الأمم المتحدة على أن تقود بالقدوة. ونثني على الأمين العام للجهود التي بذلها لزيادة أعداد النساء في المناصب القيادية المتقدمة، ونشجعه على تحقيق تقدم أكبر في هذا المجال في السنوات القادمة. ونرحب بالدعوة الواردة في القرار الذي اعتمد توا والموجهة إلى الأمين العام بأن يرسم استراتيجية لبلوغ تلك الغاية. وينبغي للأمين العام أن يكفل أن يكون في صفوف مبعوثيه وممثليه دائما نساء في كل عمليات السلام الرسمية التي يقودونها. ويجب أن يعملوا بهمة على استحصال وجهات نظر النساء حتى خارج نطاق المفاوضات الرسمية. وعلاوة على ذلك نشجع الأمم المتحدة، إلى جانب البنك الدولي والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، على أن تكفل تضمين شرط مشاركة المرأة في معايير تقييم احتياجات ما بعد الصراع، ورصد الاعتمادات المالية للمسائل الجنسانية في الميزانيات.

العام القادم سيصادف الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد تحقق بعض التقدم في تنفيذه لكن الكثير من العمل ما زال ينتظر الإنجاز قبل أن نتمكن من الوفاء بالتزاماتنا.

القرار الإجماعي الذي اتخذته الجمعية العامة، في القرار ٦٣/٣١١، بتأسيس كيان جديد للمسائل الجنسانية جاء بعد انتظار طويل في كل أنحاء العالم. والآن يجب علينا أن نضع هدفا طموحا بأن نتيقن من أن الكيان الجديد يزاول أعماله بحلول منتصف عام ٢٠١٠. وهذا سيمثل خطوة

أساسية نحو تحسين المساهمة الفعالة للأمم المتحدة في النهوض بحقوق المرأة ومشاركتها على نطاق العالم كله، بما في ذلك في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع.

إن اعتماد المجلس مؤخرا للقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) وطلبه تعيين ممثل خاص للأمين العام يوفر القيادة والتلاحم المحسن والتنسيق بين إجراءات الأمم المتحدة ضد العنف الجنسي في الصراع كان خطوة رئيسية إلى الأمام. فكفالة المشاركة التامة للنساء والفتيات وضمان حقوقهن يشكلان أفضل طريقة لمنع العنف الجنسي، وإن ولاية الممثل الخاص الجديد ينبغي أن تُصاغ مع وضع ذلك في الاعتبار.

وإضافة إلى ذلك تلزمنا معايير لرصد ما تم وما لم يتم إنجازه. وفي ذلك الصدد يسرنا بالغ السرور أن القرار الجديد يضع جدولا زمنيا لتطوير مؤشرات عالمية. لكن تلك المؤشرات يلزم استكمالها بآلية لرصد الامتثال وبالإرادة السياسية لجعل كلفة عدم الامتثال باهظة أكثر مما هي عليه اليوم. فثمن إبعاد النساء عن عمليات صنع السلام وبناء السلام إنما يعني انهيار السلام ذاته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي ممثل نيجيريا الكلمة.

السيد سكودو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الوفد النيجيري أود أن أشيد بالرئاسة الفييتنامية لمجلس الأمن على المبادرة بعقد هذا الاجتماع الهام المكرس للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع قبل تسع سنوات. نيجيريا ترحب بعمق التحليل الذي وضعه الأمين العام في تقريره (S/2009/465) وبالجهد المبذول لترجمة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى واقع عملي للنساء والفتيات في كل أنحاء العالم. ونعرب عن تقديرنا لنائبة الأمين العام على بيانها. كما نثني على مساهمات السيدة ريتشل ميانجا والسيدة إنس ألبردي والسيدة آشا هاغي إلمي أمين، ونشكرهن على إحاطاتهن الإعلامية.

يؤكد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أن احتياجات النساء والفتيات تفوق الاعتبارات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتشمل أيضا الحاجة إلى ضمان أمنهن وتمتعهن بإمكانيات الوصول وتوفير بيئة تمكينية تكفل مشاركتهن المجدية في المجتمع. ومن ثم يتيح هذا الاجتماع لنا فرصة لتقييم ما اتخذناه – وما فشلنا في اتخاذه – من إجراءات وفاء بواجباتنا الجماعية بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا ريب في أننا نحتاج إلى استراتيجيات جديدة لتسريع الوفاء بتلك الواجبات.

ومما يبعث على الاطمئنان أن بعض الدول الأعضاء قد برهنت على فعالية تعميم المنظور الجنساني كاستراتيجية صالحة لتنفيذ القرار. وهذا يثبته المثل الجيد الذي ضربته الحكومة الهندية بنشر وحدة حفظ سلام مؤلفة من النساء فقط في ليبريا، وهو إجراء لم يشجع النساء الليبريات على الانخراط في صفوف قوى الأمن الخاصة ببلدهن فحسب، وإنما زاد أيضا من جرأة النساء على التبليغ عن حالات الإساءة. والمثل الحميد الآخر يتمثل في برنامج لعلاج ورعاية ضحايا الاغتصاب يديره منتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم.

ولئن كانت تلك الأعمال تستحق الثناء، فإن المزيد ينبغي الاضطلاع به لتطوير خطط عمل وطنية لتنفيذ الدول الأعضاء للقرار. والواقع أن تقرير الأمين العام يبين أنه لم تضع سوى ١٦ دولة عضوا خطط عمل وطنية. وهذه المسألة تتطلب اهتمامنا العاجل.

وسيتطلب التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اتخاذ نهج متكامل. كما سيتطلب منا أن نغير ثوابتنا الذهنية حتى لا تُصوَّر النساء والبنات بعد الآن بوصفهن مجرد ضحايا

للحروب. كما سيتطلب منا أيضا أن نقر ونبرز الأدوار التي تضطلع بها النساء والفتيات ومساهمتهن الإيجابية في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشكّل مسائل العدالة الجنسانية والمساءلة وإعادة التأهيل جزءا من برامج التدخل لمساعدة النساء والفتيات.

وفيما يتعلق بحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي، تكرر نيجيريا دعمها الثابت للقرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) ولسياسة عدم التسامح مطلقا بشأن العنف الجنسي المرتكب ضد النساء والفتيات. وفي هذا السياق، نشيد بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في السودان، لتوفيرها الحراسة بواسطة الشرطة والحراسة العسكرية للنساء والفتيات لتمكينهن من الاضطلاع بمهامهن. وبالإضافة إلى ذلك، نعيد تأكيد دعمنا لتدابير منع الصراعات للتقليل من التهديدات التي تتعرض لها النساء والفتيات.

ونحث الدول الأعضاء على الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات مسترشدة في ذلك بمبادئ الأمن البشري. وكما أشار التقرير النهائي للجنة الأمن البشري لعام ٢٠٠٣، يعني الأمن البشري حماية الحريات الحيوية. كما يعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الخطيرة والمتفشية، والبناء على طاقاقم وطموحاقم. ويعني كذلك إيجاد نظم توفر للناس حجر الأساس اللازم للبقاء على قيد الحياة وحفظ الكرامة وتوفير سبل الرزق. لقد أنشأ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التزامات قبلناها بالإجماع منذ تسع سنوات. ولذلك، يجب أن نتحد من أجل تنفيذ هذه الالتزامات. وحكومتي على أهبة الاستعداد للعمل مع المجلس ومع الدول الأخرى في تنفيذ هذه الالتزامات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعبّر لكم، سيدي الرئيس، ولفييت نام عن أحر تهانينا، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وبتنظيمكم هذه المناقشة المهمة بشأن المرأة والسلام والأمن. وبصفتنا من الدول الأعضاء الزميلة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نتمنى لكم كل النجاح، وإننا واثقون أنكم سوف تؤدون عملا ممتازا بصفتكم رئيسا للمجلس لهذا الشهر. كما نبعث بأحر تهانينا أيضا إلى وفد الولايات المتحدة على الأسلوب المثالي الذي أدار به رئاسة مجلس الأمن في الشهر الماضي.

إن أشهر أحد الرموز في السعي العالمي من أجل تحقيق السلام هي جائزة نوبل للسلام، التي تُمنح كل عام للشخص الذي يبذل أقصى الجهود لتعزيز السلام في العالم. ومن غير المعروف جيدا عن هذه الجائزة أن ألفريد نوبل، المخترع السويدي الذي أنشأ الجائزة، تلقى الإلهام في الواقع من امرأة – هي البارونة بيرثا فون سوتنر، وهي ناشطة في مجال السلام قامت دون كلل بحملة ضد الحروب في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر. وقد فكّر فيها ألفريد نوبل عندما كتب في وصيته أنه ينبغي أن تُمنح جائزة السلام لأكثر الأشخاص استحقاقا لها، سواء كان من مواطني السويد أو من الأجانب، وسواء كان رجلا أو امرأة.

إن اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اعتراف بالحقيقة التي تؤيدها معظم أحداث التاريخ البشري والتي مؤداها أن المرأة تضطلع بدور قوي في تعزيز السلام والأمن. ويتضح ذلك عندما يُسمح للمرأة بأن تشارك مشاركة تامة، على قدم المساواة مع الرجل وبشكل فعال في جميع مراحل عملية السلام – أي حفظ السلام، ومفاوضات السلام، وبناء السلام – وأن تنخرط بصورة مماثلة في تطوير وتنفيذ استراتيجيات ما بعد انتهاء الصراع، والإعمار، وتوطيد السلام. وفي حين تكلم زملائي قبلي بإسهاب كبير

حول هذه المسائل، فإنني أود فقط أن أشدد على بضع نقاط رئيسية.

لا تزال توجد ثغرة خطيرة في ترجمة الالتزامات المكتوبة على الورق إلى حقيقة. ومن المؤسف أن المرأة تتحمل تأثير الصراع بشكل غير متناسب. فعلى سبيل المثال، كان أكثر من ٧٠ في المائة من الخسائر في الأرواح في الصراعات الأخيرة من غير المحاربين، ومعظمهم من النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، تؤثر الصراعات إلى حد كبير في صميم صحة المرأة وبقائها. ومعظم البلدان التي في حالة حرب أو في حالة ما بعد انتهاء الصراع لديها اليوم أعلى نسبة من الأخطار مدى الحياة في وفيات الأمهات. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين يبدأ البلد في الخروج من الصراع، فإن للنساء والفتيات أولويات واحتياجات محددة في مجالات مثل الأمن الجسدي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والتعليم، وتوليد الدخل، والحصول على الخدمات الأساسية، وإنفاذ القانون وكفالة فرص الوصول إلى العدالة على النحو الذي يراعي الفوارق بين الجنسين.

ولسوء الحظ، لا يتم في معظم الأحيان الاعتراف بهذه الاحتياجات والأولويات أو الوفاء بها. وقد بيّنت الدراسات وجود ثغرة كبيرة في تمويل احتياجات المرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ويعرقل هذا قدرة المرأة على تقديم مساهمات كبيرة إلى مجتمعاتها وجماعاتها المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود المبذولة لإدماج المرأة في عمليات بناء السلام والإعمار غالبا ما تكون محدودة. وتشكّل المرأة ٥٢ في المائة من سكان العالم ولكنها تشكّل ٧ في المائة فقط من المفاوضين المعينين في الوفود التفاوضية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تفتقر المرأة إلى القوة التنظيمية اللازمة لإسماع صوتها لدى عمليات صنع القرار في المجال الاقتصادي والسياسي. ونتيجة لذلك، تُمنع المرأة من تقديم المساهمات التي تود تقديمها في شؤون الحكم بعد انتهاء الصراع وفي توطيد السلام.

ومن الحيوي أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لتمكين المرأة، ولا سيما قبل حلول الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام القادم. ونتطلع إلى التقرير الذي يقدمه الأمين العام، كما هو مطلوب في القرار الذي اعتمده المجلس من فوره، والذي سيقدم توصيات مهمة عن كيفية تناول مشاركة المرأة وإدماجها في عمليات بناء السلام والتخطيط في أعقاب الصراع. وقد أثلج صدر سنغافورة أن شاركت في عملية تقديم هذا القرار، وكذلك القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) في الأسبوع الماضي، والتي قادها باقتدار وفدا فييت نام والولايات المتحدة، على التوالي. ويبين هذان النصان أنه يجب أن تضرب الأمم المتحدة المثل في الريادة في تناول المسائل الجنسانية في بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة الأكبر من جانب المرأة في البعثات السياسية وبعثات بناء السلام وحفظ السلام.

إن مجرد مشاركة المرأة ضمن القوات العسكرية وقوات الشرطة وحفظة السلام المدنيين على الأرض، له تأثير إيجابي هائل على المجتمعات المحلية بتوعية النساء المحليات وتقديم نماذج قوية يقتدين بها. وتشكّل المرأة حاليا ٢ في المائة من الأفراد العسكريين و ٨ في المائة من أفراد الشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وينبغي عمل المزيد من أجل تشجيع زيادة مشاركة الإناث. وخلال الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) التي ستُعقد في سنغافورة في أواخر هذا الأسبوع، ستعمل سنغافورة مع إدارة عمليات حفظ السلام لتعزيز الحملة العالمية التي تطلقها إدارة عمليات حفظ السلام بعنوان ”المرأة في عمليات حفظ السلام: قوة التمكين“ من أجل تجنيد المزيد من الشرطيات في عمليات حفظ السلام. كما سيتم إبراز الحاجة المستمرة إلى زيادة مشاركة ضابطات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ

السلام، في إعلان النتائج للاجتماع الوزاري للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني من حيث بدأته، أي بجائزة نوبل للسلام. عندما أنشأ ألفريد نوبل جائزة نوبل للسلام، أراد أن تصبح البارونة فون سوتنر الفائزة الأولى بهذه الجائزة. ومع ذلك، مرت خمس سنوات قبل أن تصبح البارونة أول امرأة تحصل على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٠٥. وفي احتفال تقديم الجائزة لها، قال السيد جورجين لوفلاند، رئيس لجنة نوبل في ذلك الوقت، ما يلي:

> ”يبين التاريخ باستمرار التأثير العظيم للمرأة. فقد شجعت المرأة الأفكار الداعية إلى الحروب، والمواقف المشجعة للحفاظ على الحياة، والأسباب التي حارب من أجلها الرجال، والتي من أجلها رُبي الأبناء، والتي حلموا بها. وإن أي تغيير أو إصلاح لهذه الأفكار يجب أن ينبع أساسا من المرأة“.

ومن واجبنا أن نضمن أن تتاح لجميع النساء حول العالم فرصة ممارسة قوتهن الهائلة في القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بمشاركة الآخرين في التقدم بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة حول هذه المسألة المهمة للغاية. وأود أن أهنئكم أيضا على ورقة المفاهيم الممتازة التي قمتم بتوزيعها قبل هذه الجلسة. كما أود أن أشكر نائبة الأمين العام، والمستشار الخاص للأمين العام، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على بياناتهم المثمرة والشاملة.

بطبيعة الحال، تتفق البرتغال مع البيان الذي أدلى به آنفا ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

يشكّل اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلما تاريخيا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. إنه لا يلفت انتباه هذا الجهاز للمسائل الملّحة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فحسب، بل إنه يوضح أيضا أن للمرأة دورا تضطلع به في حالات الصراع بوصفها من صناع السلام ومن حفظة السلام، بجانب دورها كضحية.

ونحن نؤمن بأن لمشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار تأثيرا إيجابيا في النظام الأمني الدولي، فبهذا تتم تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ أهداف مجلس الأمن – أي الحفاظ على السلام والأمن. وفي الوقت ذاته، من المهم بشكل أساسي أن نضع السياسات التي تتوخى تعزيز الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تضطلع به المرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

ولا نستطيع إنكار أن لحالات الصراع تأثيرا كبيرا على المرأة. فغالبا ما تكون المرأة ضحية لأعمال العنف والعنف الجنسي اللذين يستخدمان بوصفهما من أسلحة الحرب. وفي الوقت ذاته، غالبا ما تصبح النساء أكبر موفر للأمن الاقتصادي وعوامل البقاء لعائلاتهن. وهناك بالتالي ضرورة لكفالة أن نبني أيضا على تجاربهن في حالات ما بعد الصراع.

وتؤكد البرتغال من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولقد اعتمدنا في تشرين الاول/أكتوبر الماضي خطة عملنا الوطنية للاسهام في تنفيذ تلك الوثيقة على صعد السياسات الوطنية والاقليمية والدولية. وصوغ خطة العمل الوطنية هذه انطوى على عملية تحضيرية لمدة عام شملت إسهامات حكومية واسعة

المدى بمواكبة مشاورات عريضة وعلنية مع جامعات ومنظمات غير حكومية ووسائط إعلام وقطاعات إجتماعية أخرى من المجتمع المدني ذات صلة وشبكات دولية.

إن خطتنا الوطنية تلحظ التأثيرات المحددة للحروب المعاصرة على حياة النساء وتتناول الجهود الرامية إلى منع هذه التأثيرات ومكافحتها والتخفيف منها. وخطتنا التي ستمتد إلى عام ٢٠١٣ تدور حول الأهداف الرامية إلى تعزيز مشاركة وتمثيل النساء في جهود توطيد السلام والأمن؛ وتعزيز تعميم المنظور الجنساني في قطاعات الأمن، من قبيل بعثات حفظ السلام وإصلاح نظام الأمن؛ والمساعدة القضائية والإنمائية؛ وتعزيز حماية النساء والفتيات في مناطق الصراع وما بعده.

واسمحوا لي أن أبرز بإيجاز خمسة أهداف رئيسية لخطتنا. فهي أولا تسعى إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات بناء السلام وعلى جميع صعد اتخاذ القرار؛ ثانيا، بناء القدرة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والعنف القائم على الجنس، فضلا عن جوانب أخرى يشملها القراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، لجميع المعنيين بجهود المساعدة على بناء السلام والتنمية؛ ثالثا، تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة في مناطق الصراع وسيناريوهات ما بعد الصراع، مع مراعاة منع وإزالة العنف القائم على الجنس وتوطيد تمكين المرأة؛ رابعا، الاستثمار ونشر المعلومات في مجال المسائل المتعلقة بالمرأة، والسلم، والأمن، بما في ذلك زيادة الوعي بين صناع القرار والناس عموما؛ وأخيرا كفالة مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة العمل الوطنية.

وخطتنا الوطنية تجسد بالتالي قلق البرتغال إزاء ضعف النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع، إلى جانب التزامنا الوطني باتخاذ تدابير لتلبية احتياجات المرأة في هذه الحالات. وهذا يترجم بشكل ملموس على الصعيد الدولي بتعزيز السياسات العامة والاستراتيجيات والتشريعات لمنع العنف المسلح بما في ذلك العنف المسلح الداخلي، فضلا عن الإدماج المنهجي للبعد الجنساني وتدريب أطراف التنمية لهذا الميدان في البرامج الانمائية.

علاوة على ذلك، تشدد خطة عملنا الوطنية على أهمية النساء والأطفال وعلى قدرهم على التغيير والتنمية، وهي ترتكز على الاعتقاد أنه أولا، من الأهمية أن نتغلب على الفكرة التقليدية بأن النساء والفتيات هن بصفة حصرية ضحايا ضعيفة بحاجة إلى حماية، وأنه ثانيا من الضروري تنفيذ تدابير تضمن مراعاة هذا المنظور على جميع الصعد لعمليات بناء السلام من الأطراف المعنية الدولية والمحلية.

أخيرا، أود القول إن الحكومة البرتغالية ترى أن هذا القرار يمتد إلى أبعد من الصراعات المسلحة والمساعدة الإنسانية ليشمل تعزيز التماسك السياسي على الصعيد الوطني بشأن مسائل من قبيل نزع السلاح وتحديد الأسلحة، والأمن العام والقضاء على العنف القائم على الجنس.

بعد قرابة عشر سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الواضح أنه أحرز تقدم كبير لكن علينا أن ندرك أن أهدافه لم تتحقق بعد. وأحث المجلس وأعضاءه على مواصلة العمل الجيد في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أيسلندا.

السيد جوناسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي، على عقد هذا النقاش المفتوح عن المرأة والسلام والأمن لمناقشة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والتركيز الذي اخترتموه لمناقشتنا، "تلبية احتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع لتحقيق السلام والأمن المستدامين"، هام جدا ويوفر نطاقا

واسعا للتفكير في ماهية عملنا في ضوء الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار العام المقبل.

إن أيسلندا تلتزم التزاما قويا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فهي أحد البلدان القليلة التي اعتمدت خطة عمل وطنية عملا بالقرار. وقررت الحكومة الآيسلندية تركيز عملها المتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على إعادة الإعمار بعد الصراع ووصول النساء إلى مفاوضات السلام، اعتقادا منها أن إشراك النساء في عمليات السلام مسألة أمنية ضرورية للسلام المستدام.

وتؤيد أيسلندا بصفة خاصة العمل الرائع الذي تقوم به اللجنة الدولية للمراة لتحقيق السلام الفلسطيني – الإسرائيلي العادل والمستدام. إنها منظمة تمكنت فيها النساء من جانبي الصراع إلى جانب مجموعة نساء من المجتمع الدولي أن يجدن السبل المجدية لتعزيز السلام والبدائل السلمية للصراع.

وفي فصل الصيف الماضي، نظمت أيسلندا مؤتمرا دوليا حول القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بعنوان ”النساء يفاوضن من أجل السلام“، أبرز أفضل السبل لكفالة إشراك النساء في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية. واسمحوا لي أن أسهم في هذه المناقشة بذكر بعض المسائل الرسمية التي تناولها مؤتمر ريكجافيك. لقد ساد المؤتمر أربعة مواضيع.

الأول، شدد المؤتمر على أهمية زيادة الوعي بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونوه بأهمية استعمال الذكرى السنوية العاشرة المقبلة لاتخاذ القرار في سبيل ذلك الغرض. وينبغي تعزيز الوعي في المجتمع الدولي، داخل منظومة الأمم المتحدة فضلا عن الدول الأعضاء والمجتمعات في الصراع أو الخارجة منه.

ثانيا، هناك حاجة إلى التزام متزايد رفيع المستوى بالقرار داخل الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء على حد سواء. وهنا، كان الشاغل الرئيسي مسألة الهيكل الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة الذي رفع من شأنه جزئيا الآن عن طريق اتخاذ الجمعية العامة بالإجماع القرار ٦٣/١١١، الذي يدعو في جملة أمور إلى إنشاء كيان جنساني جديد ومعزز برئاسة وكيل للأمين العام. وبوسع مجلس الأمن أن ينشىء فريقا عاملا معنيا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأن يكون مثالا يحتذى بإدماج المنظور الجنساني لدى مناقشة صراع ما.

ثالثا، كانت هناك دعوة قوية إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء باستعمال الذكرى السنوية العاشرة كزخم للعمل الجاد حيال تنفيذ القرار. وينبغي للأمين العام أن يصر على المساءلة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جانب منظومة الأمم المتحدة. وبغية زيادة التركيز على النتائج، ينبغي للفريق التوجيهي الرفيع المستوى برئاسة نائب الأمين العام أن يصب الاهتمام على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي تعيين المزيد من النساء كممثلات خاصات ومبعوثات للأمين العام، وينبغي منح المستشارين الجنسيين مركزا ساميا لكفالة ألا تصبح مراعاة المنظور الجنساني مهمشة. وعلى صعيد الأعضاء، ينبغي أن يحل في الطليعة تنفيذ القرار وجعل اعتماد وتنفيذ خطط العمل الوطنية أمرا يتصف بالأولوية.

أخيرا، ولكن ربما الأشد أهمية، حدد المؤتمر ضرورة واضحة للمساءلة وآليات الإبلاغ لأجل كفالة التنفيذ الناجح. لذلك، يُحث مجلس الأمن على النظر في إنشاء آلية لمساءلة الدول الأعضاء حيال تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي للآلية أن تقوم على أهداف واضحة للإداء وفي الوقت المناسب، وأن يكون لديها الدعم السياسي الضروري للإبلاغ عن الإنجازات وجوانب الفشل في تنفيذ الدول الأعضاء. والقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن استعمال الجنود

الأطفال قد يوفر نموذجا مناسبا لكيفية ضمان الإبلاغ والمساءلة.

إن إحدى حلقات العمل في مؤتمر ريكجافيك أقرت توصيات بشأن كيفية الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام المقبل. وليس أمامي ما يكفي من الوقت لذكرها هنا. وستعمم التوصيات التسع مع النص المكتوب لبياني. وتتيح لنا الذكرى السنوية هذه فرصة لتوجيه الاهتمام إلى القرار، ولتقوية الالتزام والتنفيذ والعمل من أجل تعزيز القرار. فلنغتنم تلك الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على تولي فييت نام رئاسة مجلس الأمن.

لقد كانت أستراليا من المقدمين الأصليين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونحن نثمن الفرصة اليوم لمخاطبة المجلس بشأن مسألة الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع من أجل السلام والأمن الدائمين. ويمكن للنساء، بطبيعة الحال، كما نعلم وكما سمعنا، أن يكن وسطاء أقوياء للتغيير من أجل السلام والأمن. إن الملاحظات التاريخية بشأن البارونة فون سوتنر وتأثيرها في مجال الإلهام بجائزة نوبل للسلام، التي ذكرنا بها للتو زميلنا من سنغافورة، كانت تذكرة بليغة لنا بتلك الحقيقة. إن الاعتراف المبكر باحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد النزاع والاستجابة لها تساعد بوضوح، كما نعلم، على إرساء أساس قوي للسلام الدائم. وأستراليا نفسها مدركة تماما لهذه الحقيقة.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام (S/2009/465). كما نرحب بقيام برنامج الأمم الإنمائي بنشر مستشارين جنسانيين في بلدان، من بينها بابوا غينيا الجديدة، وتيمور - ليشتي، ونيبال. ويشجعنا بشكل خاص تركيز التقرير على المسألة الحيوية المتعلقة بالحصول على الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة، بما في ذلك صحة الأمهات والصحة الإنجابية.

ونحن نؤيد توصيات الأمين العام ونود أن نتناول عددا قليلا منها اليوم. أولا، إننا سنقدر عقد حدث رفيع المستوى في عام ٢٠١٠ للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فسيتيح ذلك فرصة مفيدة للغاية لتقييم التنفيذ، ولنقيم على أعلى المستويات ما تبقى من أعمال يتعين القيام بها للاستفادة من الزخم نحو تعزيز التنفيذ - وهذا ما يتطلب القيام به على أعلى المستويات. إننا نهنئ البلدان الـ ١٦ التي وضعت خطط عمل وطنية. ويتعين على أستراليا ذاتها أن تحسن أداءها في هذا المجال. ويتعين علينا الإسراع في جهودنا، وسنقدم إلى الحدث الرفيع المستوى مشورة ملموسة بشأن مواصلة التدابير العملية التي تتجاوز ما اتخذ حتى الآن لمواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثانيا، إننا نوافق على أن الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس يجب عدم التسامح بشأنه البتة. ونهنئ المجلس على اتخاذ القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) في الأسبوع الماضي. وكما أشار زميلنا من فنلندا للتو، كانت تلك خطوة كبيرة إلى الأمام، ويجب أن نقوم بكل ما يلزم لكفالة تنفيذه، بالتأكيد. ولا بد لي أن أشير إلى أن بلدي يساوره القلق البالغ إزاء التقارير حول تفشي عمليات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطير في ميانمار. إن غياب المؤسسات القضائية والأمنية الفعالة لضمان المساءلة ومنع العنف ومكافحة الإفلات من العقاب، ما زال يشكل تحديا ملحا في عديد من مجتمعات ما بعد النزاع.

ويجب على الأنظمة القضائية الرسمية أن توفر للنساء إمكانية الانتصاف.

ثالثا، إن المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في كل الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، وكذلك جهود المصالحة، أمر أساسي. إننا نوافق على أن تعزيز دور المرأة في هيئات صنع القرار يمثل عنصرا أساسيا بديهياً. وفي حالات ما بعد النزاع، يتعين أن تكون المرأة ممثلة مبكرا، بطبيعة الحال، وكجزء لا يتجزأ من العملية في كل المراحل خلال مفاوضات السلام، وهذا سيعزز الأولوية المعطاة لاحتياجات المرأة في عملية الانتعاش وسيعزز توطيد السلام. ومن الأساسي أيضا تعزيز المشاركة الانتخابية، ونلاحظ مع الارتياح، بشكل خاص، تركيز التقرير على جهود تيمور - ليشتي وشركائها لتعزيز نوعية وحجم تمثيل المرأة ومشاركتها في انتخابات مجالس القرى التي جرت في وقت سابق من هذا العام. ويرسي ذلك سابقة مفيدة بالنسبة لتعزيز برامج عمل إعادة البناء والتنمية المحلية التي تستجيب للعامل الجنساني.

رابعا، إننا نتفق مع الأمين العام بأن نظاما أكثر دقة واتساقا لجمع البيانات ضروري لرصد التقدم ومعالجة الفجوات في التنفيذ ولتسهيل تشاطر أفضل الممارسات. ولدى تطوير هذه الأدوات، ينبغي إيلاء الاعتبار لجمع وتحليل المعلومات حول مجالات مثل المرأة كرأس الأسرة، وأنماط استخدام المرأة للأراضي، والحصول على القروض، وعضوية التعاونيات الزراعية، والمشاركة في العمالة الرسمية، والصحة الإنجابية والمركز التعليمي.

أخيرا، إننا نرحب بتقدم الجمعية العامة نحو إنشاء كيان جنساني مركب، ونتطلع باهتمام إلى المزيد من تعزيز التنسيق في إطار الأمم المتحدة بشأن القضايا الجنسانية، بما في ذلك مسائل المرأة والسلام والأمن.

ويجب تعزيز قدرة المرأة على بناء السلام، لا سيما حين تعمل النساء أنفسهن على التعبئة من أجل إنهاء الصراع ودعم السلام والمصالحة في مجتمعاتهن المحلية.

وأستراليا تنخرط في شراكات على امتداد منطقة المحيط الهادئ وآسيا لبناء القدرات المحلية والإقليمية. وقد أسعدنا أن نشارك في المؤتمر الدولي للمرأة والسلام المعقود في تيمور - ليشتي في آذار/مارس، وأن ندعم المعرض الجوال للمؤتمر، الذي عزز دور المرأة، محليا، في بناء السلام وحل النزاعات. وفي منطقة المحيط الهادئ، يسعدنا أيضا أن ندعم الشبكة الإقليمية لوسائط إعلام المرأة المجتمعية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي تعمل على نشر الوعي ودعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال مبادرات وسائط الإعلام في فيجي وتونغا وجزر سليمان وفي بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة.

كما أن دور منظمات المجتمع المدني، بطبيعة الحال، أساسي. ونحن نشعر بالتفاؤل إزاء الجهود الدائمة والمتضافرة للعديد من الأفراد والمنظمات في كل أرجاء العالم الذين ينظمون الحملات في الميدان. وقد أسعد أستراليا بشكل خاص أن تدعم مبادرة ”محادثات السلام“ للوكالة الإنمائية الدولية للمرأة، التي قامت بنشر الوعي حول تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في منطقة المحيط الهادئ من خلال تدريب منظمات المجتمع المدني من جزر سليمان وتونغا وفيجي وبوغانفيل.

في الختام، وإذ نقر بالتحسن الذي طرأ على جهودنا المشتركة للاستجابة لاحتياجات المرأة وتعزيز دورها وإسماع صوتها في مجتمعات ما بعد الصراع، فإن علينا الإقرار بكل وضوح بأن علينا بذل المزيد من الجهود المتسمة بتصميم أقوى. وإذ تقترب الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن أستراليا تلزم نفسها مجددا بهذا الهدف الملزم،

وهـو الهـدف، الـذي يجـب علينـا جميعـا أن نـضمن تحقيقـه كما قلت.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): سيدي الرئيس، أود في البدايـة أن أهنـئكم علـى عقـد هـذه المناقـشة المفتوحـة حـول موضـوع المـرأة والـسلام والأمـن، وأن أتوجـه بالـشكر إلى الأمـين العـام علـى تقريـره المعـروض علـى المجلـس (S/2009/465)، وللسيدة أشا روز ميغيرو، نائبة الأمين العام، والسيدة راشيل ميانجا، المستشارة الخاصة للأمين العام لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، والسيدة إينيس ألبردي، المدير التنفيـذي لـصندوق الأمـم المتحـدة الإنمـائي للمـرأة علـى إحاطاتهن الإعلامية المتميزة اليوم.

تنعقد جلسة المجلس اليوم بعد ما يقارب عشرة أعوام علـى اتخـاذ القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بـشأن المـرأة والـسلام والأمن، لتقييم ما تحقـق مـن إنجـازات لتـوفير الحمايـة القانونيـة والعمليـة للمـرأة في منـاطق الـصراعات والنزاعـات المـسلحة. ويقتضي ذلك منا، أن نقر بأنه على الرغم مما سلطه القرار مـن ضـوء علـى المعانـاة الـتي تلاقيهـا المـرأة في أوقـات النـزاع، وعلى الرغم من مساهمته في تعزيز التعاون الدولي إزاء عـدد كبير مـن التحـديات، مـا زال أمامنـا الكـثير مـن العمـل لتنفيـذ كـل مـا ورد فيـه مـن أحكـام. وبـصفة خاصـة، يوجـد نقـص في المعلومـات والإحـصاءات، ولا تتـوافر التـشريعات اللازمـة أو عدم تطبيقها في أوقات النزاعات، مما يترتب عليه في بعض الأحيـان إفـلات مـرتكبي الجـرائم ضـد المـرأة مـن العقـاب. ويتطلـب ذلـك أيـضا تكثيـف الجهـود العمليـة والتـشريعية والقانونيـة لتعزيـز فـرص حـصول المرأة علـى حقهـا في الأمـن والـسلام في ظـل سياسـات متكاملـة، تتحقـق بهـا المـساواة في الحقـوق والواجبـات في المجتمعـات كافـة، وتقـود إلى تحقيـق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الكاملة بكل أبعادها.

وهنا، يتعين التأكيد على التكامل بين أركان الأمن والسلام والتنمية التي وردت في إعلان الألفية. فتوفير الأمن للمرأة يقتضي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تسوية النزاعات القائمة دون الاكتفـاء بإدارتهـا، كمـا يتطلـب الاهتمـام بتعزيز بُعْد التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة على نحو يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية.

ولـذا فـإن اعتمـاد مجلس الأمـن لإنـشاء منـصب ممثـل خاص للأمين العام للأمـم المتحـدة للعنـف الجنسي ضـد المرأة في النزاعات المسلحة، في قراره ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، هو خطوة علـى الطريـق الـصحيح، كنـا نأمـل أن يـتم تعزيزهـا بتوسـيع ولايـة الممثـل الخـاص لتـشمل كافـة حـالات وأشـكال العنـف الـتي تواجههـا المـرأة في النزاعـات المـسلحة، وألا تقتـصر فقـط علـى العنـف الجنـسي بمنـأى عـن أشـكال أخـرى مـن العنـف، مثل القتل والتشويه والتعذيب.

ولـيس هنـاك شـك في أن توسـيع ولايـة عمـل مهـام حفظ السلام لتشمل أيضا حماية المرأة من العنف على أساس نـوعي قـد أسـهم في تنفيـذ القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إلا أن تمكـين المـرأة ومـشاركتها في عمليـة صـنع القـرار وفي رسـم الاستراتيجيات وتنفيذها من شأنه أن يزيـد مـن فعاليـة التنفيـذ الكامل لهذا القرار. وينطبق ذلك أيضا على أنشطة لجنة بناء السلام ومختلف منظمـات ووكـالات الأمـم المتحـدة وبرامجهـا وصناديقها، بمشاركة فاعلة من المجتمع المدني والمنظمـات غير الحكومية، لتعزيز دور الحكومـات والمجتمعات في حمايـة المـرأة وتقديم ما يلزمها من خدمات تجعلها أكثر قـدرة علـى التغلـب على التحديات.

ويتطلـب كـل ذلـك التنسيق بـين منـصب المستـشارة الخاصـة للقـضايا الجنـسانية والنـهوض بـالمرأة والممثـل الجديـد

للعنف الجنسي ضد المرأة والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، وتحقيق التكامل والتنسيق المطلوبين في ولاية عملهم، خاصة وأنهم معنيون بجناحي الأسرة الممثلة في المرأة والطفل، وأن ولاية ممثلة الأمين العام المعنية بالأطفال في التراعات المسلحة هي ولاية أكثر شمولا واتساعا، لعدم اقتصارها على العنف الجنسي.

ومن الهام هنا التأكيد على دور التعليم والثقافة والتمكين في الارتقاء بأوضاع المرأة في أوقات السلام وأزمات التراعات المسلحة، وهو ما يقتضي الاهتمام بالفتيات منذ الصغر، وتعزيز فرص تلقيهن التعليم اللائق، كما يقتضي الحيلولة دون استهداف المدارس بالقصف المتعمد في كل مكان، ليس فقط في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وباكستان، كما ورد في تقرير الأمين العام، وإنما أيضا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي شهدت قصفا إسرائيليا للمدارس في غزة يستوجب الإدانة والمساءلة أيضا باعتباره ممارسة لاإنسانية ضد الأمن وضد السلام.

واتساقا مع دورها التاريخي، حرصت مصر على أن تتولى مسؤوليتها في تعزيز التعامل الإقليمي مع هذا القرار في دول المنطقة العربية والأفريقية. وتقود هذه الحملة سيدة مصر الأولى من خلال حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام، التي تسهم في تعزيز الإدراك الدولي والإقليمي لخطورة هذا الموضوع من خلال العديد من الاجتماعات والمنتديات الإقليمية، بالتعاون مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الهادفة لدعم قدرات الدول على وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية، بمشاركة كافة التحالفات النسائية المعنية بالسلام والشباب وثقافة السلام، لتفعيل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبتركيز على الأبعاد الخاصة لحماية المرأة والطفل في أوقات التراع، بما في ذلك تعزيز المواجهة الدولية لظاهرة الاتجار في البشر، وتعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة في صنع السلام وحفظه وإعادة الإعمار، بما يحفظ حق المرأة في العيش في سلام، ويتيح لها الأمن للقيام بدورها في عملية التنمية المجتمعية والدفع بمستقبل أفضل للأجيال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفدي عن تقديره لعقد هذه المناقشة، التي تتيح لنا فرصة تركيز اهتمامنا على حماية حقوق المرأة والفتاة، ولا سيما في حالات الصراع المسلح وما بعدها. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة يا سيدي لأهنئكم على تبوئكم رئاسة المجلس.

لقد عمل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على زيادة الوعي في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن أشد الناس تعرضا لخطر الإيذاء الجنسي والبدني، فضلا عن التعجيز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. ويجب أن يتضافر المجتمع الدولي في العمل بشكل فعال على وضع حد لتلك الأشكال من الاستغلال القائم على نوع الجنس التي لا يدانيها شيء في الخبث والوحشية. ونرحب بالتوصيات التي يطرحها الأمين العام.

وتمكين المرأة من أشد الآليات فعالية لحمايتها. وقد صدّق بلدي، سري لانكا، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ ٢٨ عاما، واتخذ تدابير استباقية لتنفيذ أحكامها على نحو كامل من خلال التشريعات الوطنية. ويوفر دستورنا ذاته الحماية لحقوق المرأة. واعتمدنا أيضا ميثاقا للمرأة تتجسد فيه مبادئ الاتفاقية وينص على مشاركة المرأة في بناء السلام من خلال البرامج النابعة من المجتمع. وقد أنشأت سري لانكا أيضا وزارة لشؤون المرأة، تتصدر البرامج الوطنية للنهوض بالمرأة وحماية حقوقها. ويدرج قانوننا الجنائي الاغتصاب ضمن الجرائم الخطيرة التي

يعاقب عليها بالسجن المشدد، لمدة لا تتجاوز ٢٠ عاما، وينص على أن يدفع الجاني تعويضا للضحية، تمشيا مع ما تقرره المحكمة.

ونحيط علما مع التقدير أيضا بالتقرير (S/2009/465) المقدم من الأمين العام إلى المجلس عملا بالقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨). ونشير مع القلق إلى استمرار استخدام العنف الجنسي ضد المدنيين على نطاق واسع ومنهجي، وخاصة ضد المرأة والفتاة في الصراعات المسلحة وما بعدها.

وقد اشتبكت سري لانكا في صراع مسلح ضد جماعة إرهابية وحشية على مدى ٢٧ عاما. وانتهى ذلك الصراع في أيار/مايو من هذا العام بهزيمة تلك الجماعة الإرهابية. وطوال حملتها الرامية إلى إيقاع الهزيمة بأولئك الإرهابيين، حافظت قواتنا الأمنية على أعلى درجات الانضباط. ويمكننا أن نبلغكم بفخر أننا لسنا من البلدان التي يذكرها تقرير الأمين العام والتي أبلغ فيها عن ارتكاب جرائم جنسية جسيمة بواسطة القوات الأمنية ضد المدنيين الذين يجدون أنفسهم محاصرين في الصراعات المسلحة وما بعدها. والواقع أنه لم تقدم أي ادعاءات بارتكاب الاغتصاب ضد قواتنا الأمنية في أثناء تقدمها الناجح في مواجهة أولئك الإرهابيين.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن أيا من جهات الأمم المتحدة المكلفة لم تجد أي دليل على ارتكاب قواتنا المسلحة لهذه الجرائم خلال تلك الحملة. ومن العوامل التي لعلها أسهمت في تحقيق هذا السجل التدريب المقدم بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية والإجراءات الفورية التي تتخذ كلما وجهت هذه الادعاءات.

وأود أن أشير لعلم المجلس إلى قضية كريشانتي كوماراسوامي، وهي طالبة عمرها ١٦ عاما قام ٦ جنود باغتصابها وقتلها في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، أي قبل ١٣ عاما. لقد أجرت حكومتنا تحقيقا في القضية. وقبض على الجنود الستة المتورطين وحوكموا وصدرت ضدهم أقصى عقوبة وهي السجن مدى الحياة. وأشير إلى تلك الحادثة لأوضح أن اتخاذ إجراء قوي وحاسم ضد المسؤولين عن ارتكاب أفعال العنف الجنسي يعمل بمثابة رادع. وفي هذا السياق، من دواعي الأسف العميق أن البعض أشار إلى سري لانكا، وأدرجها في زمرة البلدان التي يدعى استخدام الاغتصاب فيها كواحد من أساليب الحرب. والواقع أن جماعة نمور تاميل إيلام للتحرير الإرهابية ذاتها، رغم ميلها إلى المبالغة في الأحداث لأغراض دعائية، لم تدّع شيئا كهذا ضد قوات أمن سري لانكا في أثناء تقدمها للقضاء عليها.

ونعرب عن ترحيبنا بتوصية الأمين العام بإيلاء قدر مساوٍ من الاهتمام للعنف الجنسي في جميع الحالات المعنية التي يرتكب فيها ضد المدنيين وبأن تبقي الأمم المتحدة على التزامها بالقيام بدور عالمي أكبر في مجال الدعوة فيما يتعلق بمسألة العنف الجنسي في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. ونؤيد أيضا بقوة توصية الأمين العام بأنه ينبغي زيادة مشاركة المرأة في شؤون الحكم وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.

ويرحب وفدي أيضا بالاجتماع الوزاري الرفيع المستوى المزمع عقده السنة القادمة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا بشكل كامل البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/465) عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتود بلجيكا أيضا أن تشكر وفدكم، سيدي الرئيس، على اتخاذ المبادرة لتنظيم هذه المناقشة الهامة.

أما بخصوص مكافحة العنف الجنسي، ستكون هذه السنة المنصرمة علامة بارزة في سجلات الأمم المتحدة. ففي غضون فترة لا تزيد عن العام، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وقام بتوسيع آليات القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وفي الفترة الأخيرة، باعتماد القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، وفّر للأمم المتحدة الأدوات العملية لمعالجة العنف الجنسي في الميدان.

إن بلجيكا، التي كان لها شرف المشاركة في صياغة واعتماد القرار ١٨٢٠(٢٠٠٨) عندما كانت تحتل مقعدا في مجلس الأمن، ترحب بتماسك المجلس ورؤياه التي أثبتها في الميدان خلال هذه الفترة. ويحدونا الأمل في تعيين الممثل الخاص الجديد المعني بالعنف الجنسي على وجه السرعة وتشكيل فريق الخبراء حسبما ورد في القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩). ونحن على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة لهاتين الآليتين في تنفيذ مهامهما.

إن مكافحة العنف الجنسي شيء؛ والمسألة الأوسع لدور المرأة ومكانتها في مفاوضات السلام، وعمليات بناء السلام وإعادة الإعمار شيء آخر. والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في رأينا، هو الأداة الرئيسية التي توجه إجراءاتنا في هذا المجال ويجب أن يبقى كذلك. لكن، فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار – واسمحوا لي أن أتحدث بصراحة، سيدي الرئيس – ليس لدى المجتمع الدولي حقا ما يفتخر به. يجب أن نبقي عيوننا على الصورة الأكبر.

طبعا، لقد أحرز بعض التقدم. فبعد مرور خمس عشرة سنة على مؤتمر بيجين، وبفضل الجهود التي تبذلها لجنة مركز المرأة بالتحديد، نستطيع التأكيد على أن المسائل المتعلقة بالمسائل الجنسانية قد وجدت مكانها في مناقشات الأمم المتحدة الرسمية. ونشيد أيضا بالجهود التي يبذلها الأمين العام لضمان تمثيل النساء بصورة أكبر على مستوى أعلى في إدارة الأمم المتحدة، رغم أن المشوار ما زال طويلا.

وإذا بذلنا الجهود لننظر إلى أبعد من فقاعتنا في نيويورك ونلقي نظرة نحو الحالة في الميدان، فإننا نضطر إلى الاعتراف بأن حالة النساء اللواتي يعشن في بلدان فيها صراعات مسلحة أو خارجة من الصراعات لم تتحسن حقيقة منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل تسع سنوات. وبالنسبة لبلجيكا، هذا الوضع القائم غير مقبول. إن المسألة بالتحديد هي حياة مثل هؤلاء النساء التي التزمنا بتحسينها عندما اعتمدنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وبالنسبة لبلجيكا، الحالة بسيطة جدا. فبعد سنة من الآن، سنحتفل بمرور ١٠ سنوات منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولذا لم يبق أمامنا سوى سنة لردم الهوة القائمة بين البرامج المتوخاة في نيويورك أو في عواصمنا من ناحية، وتمويلها وتنفيذها في أرض الواقع من ناحية أخرى. وبدون بذل جهود كبيرة في هذا الاتجاه، ستكون ذكرى حزينة حقا هي التي سنحتفل بها في العام القادم.

ماذا يمكن أن نفعل في سنة واحدة؟ ربما أكثر بكثير مما نتصور. أولا، يمكن اتخاذ العديد من التدابير الأساسية بسهولة، غالبا بين عشية وضحاها، وهي لا تكلف الأمم المتحدة سوى النذر اليسير. وقد تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، زيادة عدد النساء في أفرقة الوساطة ولا سيما تعيين رئيسة مفاوضين. وبالمثل، لا بد من تعيين مستشار للشؤون الجنسانية في إدارة الشؤون السياسية.

ثانيا، لضمان أن تؤخذ احتياجات النساء المحددة بعين الاعتبار حقيقة والاستجابة لها بصدق في عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار، يجب أن نوفر الأموال عندما يتعلق الأمر بوضع الميزانيات الجنسانية. يجب علينا أن نخصص

موارد كافية لبرامج النساء. وهذا جهد يتوجب على كل واحد منا أن يقوم به بشكل عاجل، ليس هنا فحسب بل أيضا على المستوى الوطني.

ثالثا، علينا أن ندعم وجود النساء المتزايد في صفوف الخوذ الزرقاء وضباط الشرطة في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يمكننا جميعا أن نسعى جاهدين لتشكيل وحدات نسائية وتعزيز الخبرات بخصوص المسائل الجنسانية في صفوف قواتنا المسلحة وقوات الشرطة.

رابعا، لا تستطيع بلجيكا أن تؤكد بالقدر الكافي أهمية وفائدة وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن دواعي الفخر أن تعلن بلجيكا أنها قد وضعت خطة عمل من هذا القبيل في العام الماضي وهي على استعداد لتشاطر خبرتها مع الدول الأعضاء المهتمة بذلك.

وفي الختام، فيما يتعلق بوضع خطط العمل الوطنية هذه، تتساءل بلجيكا عما إذا كانت لجنة بناء السلام تستطيع القيام بدور هام في البلدان التي تنشط فيها. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، تسعى اللجنة، التي ترأسها بلجيكا، جاهدة إلى أبعد حد ممكن لضمان تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). ولا يتطلب الأمر سوى بذل جهد إضافي صغير لوضع خطة عمل وطنية بالاشتراك مع السلطات الوطنية، وبلجيكا على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد هويغ (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. وأود أيضا أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للسويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أيضا أن أشكر بصورة خاصة الرئاسة التي عقدت هذه الجلسة وبذلك تكون قد استرعت مرة أخرى انتباه مجلس الأمن إلى الدور الحيوي الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به النساء في جميع الجهود المبذولة لبناء وصون السلم والأمن الدوليين.

إن زيادة الوعي بالمسائل الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها هي في الواقع أمر مشجع. وفي هذا الشأن، ترحب الدانمرك بالقرار الأخير الذي اتخذته الجمعية العامة لإنشاء كيان جنساني تابع للأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يدخل هذا الكيان التحسينات المطلوبة إلى حد كبير على عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال السلم والأمن الدوليين. ونتطلع إلى تلقي اقتراح بشأن التفصيلات الخاصة بهذا الكيان، وكذلك تعيين وكيل جديد للأمين العام في أقرب وقت. وينبغي ألاّ نفقد الزخم بشأن هذا الموضوع.

إن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2009/465) يقدم نظرة عامة عن المنجزات، والفجوات والتحديات، وكذلك عن التوصيات باتخاذ المزيد من الإجراءات للإسراع في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويعرض التقرير استنتاجاته هكذا:

> ”تكمن أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الطريقة التي يربط بها بين أثر الحرب والصراع على المرأة من جهة، وبين تعزيز مشاركتها في مختلف عمليات السلام والأمن مثل مفاوضات السلام والإصلاحات الدستورية والانتخابية وإعادة الإعمار وإعادة الإدماج من جهة أخرى“ (S/2009/465, Para.77).

تلك الصلة بين أثر الحرب على النساء وإمكانية استخدام الطاقة الكامنة للمرأة في السلام والمفاوضات وإعادة البناء التي يجب أن نركز عليها بالتحديد في تنفيذ القرار.

فالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو لب قرارات مجلس الأمن المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ويبرز ضرورة معالجة مسألة المرأة بوصفها من بناة السلام ومن ضحايا الحرب أيضاً. إن تمكين المرأة واحترام حقوق النساء من بين متطلبات السلم المستدام والتنمية الديمقراطية الثابتة.

وأود أن أبرز ثلاثة مجالات رئيسية للعمل في المستقبل في هذا الميدان. أولا، علينا أن نعمل من أجل تحقيق مشاركة أكثر فعالية للنساء في بناء السلام وإعادة البناء. ثانيا، علينا أن نحسن من الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات والحفاظ على حقوقهن خلال الصراعات المسلحة وبعد انتهائها. ثالثا، علينا أن نحمي الفتيات والنساء من العنف، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس، من قبيل الاغتصاب والاعتداء الجنسي، ويجب علينا أن نضع حداً للإفلات من العقاب عن ارتكاب الجرائم المتصلة بنوع الجنس. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب باتخاذ مجلس الأمن لقراره ١٨٨٨ (٢٠٠٩) في الأسبوع الماضي والذي اشتركت الدانمرك في تقديمه.

هذه الأهداف الثلاثة هي أيضاً أهداف توليها الدانمرك أولوية في خطة العمل الوطنية الجديدة لديها من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولنتمكن من رصد التقدم المحرز، وضعنا مؤشرات لكل هدف. لقد قامت الدانمرك بتنقيح خطة العمل الوطنية لديها. والخطة الجديدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ترتكز على خبرة مستمدة من خطتنا الأولى. ومن بين الدروس المستقاة أننا نحتاج إلى كفالة التعاون التام من ذوي المصالح جميعهم في حفظ السلام وفي العمليات الأمنية، في جميع المراحل وعلى جميع الصعد. وفي الخطة الدانمركية الجديدة وضع تشديد أقوى على استخدام الطاقة الكامنة غير المستغلة للمرأة بحيث يجري إشراكها بنشاط وعلى قدم المساواة في عمليات بناء السلام وصنع القرار على جميع المستويات مع التركيز على الوضوح على الصعيد القطري.

إن خطة العمل الوطنية الدانمركية وضعت بصورة تشاركية بحيث تشمل جميع أصحاب المصالح الوطنيين. ويجري التخطيط لحوار سنوي مع المجتمع المدني وفريق عامل مشترك بين الوزارات تقع على عاتقه مسؤولية الإبلاغ عن تنفيذ الخطة. وقد أطنبت في كلامي إلى حد ما عن خطة العمل الوطنية الدانمركية وأهدافها، لأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حد ذاته لن يفعل ذلك. ولا بد من أن ينفذ. ويجب وضع خطط العمل والقيام بالعمل والرصد. ونتشاطر بالكامل قلق الأمين العام إزاء التنفيذ البطيء للقرار، لأنه من الواضح أن التنفيذ هو الجانب الرئيسي لأي قرار جدير بالجهد الذي بذل في صياغته.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قوي، وعلينا جميعاً التزام بتنفيذه بفعالية. وننظر إلى القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المتخذ اليوم بوصفه خطوة نحو تعزيز جهودنا المشتركة في ذلك الصدد. وقد أحرز بعض التقدم وينبغي الاعتراف به. وعملية دمج المنظور الجنساني في عمليات السلام آخذة في البروز ولكن ببطء. لقد وضعت وكالات الأمم المتحدة وعدد متزايد من الحكومات خطط عمل. والتعاون الدولي يتزايد. هذا شيء إيجابي لكنه غير كاف.

وتؤيد الدانمرك تأييداً كاملاً توصيات الأمين العام بشأن ضمان المسائلة. ونشدد أيضاً على الحاجة المعرب عنها للقيام بجهود متضافرة لجمع البيانات. وفي نهاية المطاف، فإن ما يعول عليه هو النتائج. والمسؤولية عن زيادة وضوح نتائج المبادرات المضطلع بها تقع على منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية لكفالة أثر حقيقي للقرار على دور ومركز الفتيات والنساء في حالات الصراع.

ونأمل أن نتوصل قريباً إلى مشاركة كاملة ومتساوية للمرأة في عمليات السلام وعلى جميع مستويات المفاوضات وصنع القرار، بحيث لا يمكننا فحسب أن نحمي بفعالية حقوق النساء، بل أيضاً أن نخفض بدرجة كبيرة من العنف الجنسي وفي النهاية القضاء عليه. ولدينا حالات تبين أنه من الممكن إحراز تقدم في ذلك المجال. إن رواندا مثال رائع على كيفية خروج بلد بنجاح من صراع بينما نجد أن النساء تستفيد من المساواة في الحقوق وسلطة صنع القرار. وأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إذا ما نفذ بفعالية في حالات الصراع الأخرى فقد يؤدي إلى نتائج إيجابية مماثلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد تنين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة في وقت مبكر من رئاستكم. شهدنا مؤخراً زخماً إيجابياً ملحوظاً في هذه القاعة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وآمل أن يكون بوسعنا الاستفادة من ذلك الزخم هنا اليوم.

إن المرأة في العالم أجمع تبدأ حياتها من موقف ضعف. وفي بعض البلدان هذا يعني تباينات في الأجور ومناقشات حول التحرش في مكان العمل. ولكن في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع، فإن الأمراض الأساسية التي تواجه المجتمعات المعنية تكون كبيرة فيما يتعلق بالمرأة. فعندما يكون المجتمع فقيراً يرتفع نسبيا عدد النساء الجوعى. ومع انعدام التعليم أو الرعاية الصحية فإن النساء والفتيات أول من يعاني من الحرمان. وعندما تواجه دولة ما حالة كبيرة من انعدام الأمن، تجد النسوة أنهن أكثر عرضة لتلك الحالة وأكثر تقييدا وانقطاعا عن الوصول إلى الموارد اللازمة.

أصبحت حالة المرأة في أفغانستان مسألة تحظى باهتمام دولي كبير، عندما بدأت حركة طالبان لأول مرة إنفاذ سياساتها الوحشية والمجحفة اجتماعياً، وغدت النساء الأفغانيات مطاردات في وطنهن. وهكذا عندما أطيح بنظام طالبان في عام ٢٠٠١، كان ينظر إلى هذا، جزئياً على أضعف الإيمان، بوصفه القشة التي حررت المرأة الأفغانية من أغلالهم. ووعدت أفغانستان والمجتمع الدولي كل منهما الأخر بأن ما حصل تحت قيادة طالبان لن يحدث أبداً مرة أخرى. ومما هو أكثر أهمية أننا قطعنا نفس الوعد للنساء في أفغانستان.

وطيلة السنوات الثماني الماضية أبقينا على تلك الوعود بأفضل ما لدينا من قدرة. لقد ضمن الدستور الأفغاني حقوقا متساوية للنساء وتمثيلاً في الحكومة. وأيدت أفغانستان الأهداف الإنمائية للألفية؛ وهي من بين الأطراف الموقعة على برنامج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتؤيد تأييداً كاملاً تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) ووضعت إطاراً قانونياً وسياسياً يحمي حقوق المرأة ويعززها. وإلى جانب هذه المبادرات القانونية، شهدت المرأة الأفغانية تحسينات ملموسة في حياتها اليومية، بما في ذلك حصولها على أفضل قدر من التعليم والرعاية الصحية والهياكل الأساسية. وخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان تكفل للنساء والفتيات الحصول بصورة متساوية على هذه الموارد.

وعلاوة على ذلك، وربما ما هو الأكثر أهمية، أن المرأة الأفغانية تقوم الآن بدور نشط في الحياة الاجتماعية والسياسية في أفغانستان، فقد تم تعيين النساء في مراكز حكومية رفيعة، ويمثلن نسبة مضمونة في الهيئات الحكومية المحلية والوطنية. وفي الانتخابات الأخيرة، تنافست النساء على عضوية مجالس المحافظات بأعداد كبيرة وأكثر من أي وقت مضى، لدرجة تنافست مرشحتان على منصب

الرئيس. وتم تدريب أكثر من ٦٠ ٠٠٠ امرأة وتطوعن كمراقبات وعاملات صناديق اقتراع، وشاركن في عملية عد الأصوات. وعلى الرغم من زيادة اضطراب الحالة الأمنية، شارك في التصويت أكثر من مليونين امرأة في جميع أرجاء البلاد.

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تتمتع المرأة الأفغانية بالحرية والأمن اللذين تستحقهما. ولكي نفي وفاء كاملا بوعدنا لنساء أفغانستان، علينا أن نفهم الأسباب الجذرية للمشاكل والظروف الراهنة التي تحبط جهودنا. أولاً، إن عدم الأمن يلعب دائماً دوراً رئيسياً في معاناة المرأة في أفغانستان. ففي الماضي تسبب عدم الأمن بانهيار كامل في الهياكل الأساسية والموارد، مما نجم عن ذلك فقر مدقع وانعدام الحصول على الرعاية الصحية والتعليم الأساسي. أما اليوم فإن الوصول المقيد إلى أقل المناطق أمناً في البلاد يديم هذه الحالة ويعرقل التقدم. وحركة طالبان تستهدف بصورة متزايدة المدنيين، وخاصة النساء والفتيات لحرمانهن من الحصول على الخدمات الأساسية والحقوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انعدام الأمن يعزز ثقافة البندقية التي تفضل القوة الغاشمة على سيادة القانون. والخطر الناجم يجبر النساء على البقاء في منازلهن خوفا على سلامتهن وشرفهن، مما يزيد من القيود المفروضة على حريتهن في الوصول إلى الخدمات والحياة العامة.

ثانيا، ما برحت أيديولوجيات القهر المتطرفة تهدد النساء في المقام الأول على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وعلى مدى التسعينات، ارتكبت طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة العنف الشديد ضد النساء. وكان المتطرفون يبررون الجرائم المرتكبة ضد النساء، بما في ذلك العنف الجنسي، والزواج القسري، ويحمون مرتكبيها. وللأسف، ما دام انعدام الأمن والتطرف مستمرين، فلن تتمكن أفغانستان من التحرر من انحراف المنظور هذا والعمل بشأن المرأة.

بالإضافة إلى تلك الأسباب الجذرية، قد حدّ ضعف مؤسسات الدولة وهشاشتها في أجزاء من أفغانستان، للأسف، من قدرة الحكومة على توفير الحماية الكاملة لحقوق المرأة. فنظام العدالة الذي ما زال في المهد وقوة الشرطة لم يحصلا بعد على التدريب أو الموارد بصورة كافية لإجراء التحقيق ومحاكمة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم. ولم تكتسب البيروقراطية المتخلفة لدينا حتى الآن القدرات اللازمة للنهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها. وفي أفغانستان ليس هناك نقص في الإرادة لإحراز التقدم ولكن الظروف أثبتت أنها خصم قوي أمام إحرازه.

وعلى الرغم من هذه التحديات المستمرة، فإن أفغانستان ملتزمة بضمان التمتع الكامل لجميع النساء بحقوقهن في أمان. ونحن نعالج ضعف الإدارة وقصورها من خلال بناء القدرات وتعزيز مؤسساتنا والأجهزة الأمنية لدينا بمساعدة ودعم من المجتمع الدولي. في ذلك الصدد، نؤكد أهمية التركيز الجديد للقوات الدولية على حماية السكان، الأمر الذي سيساعد على التقليل من العنف ضد المرأة. علاوة على ذلك، نحاول باستمرار تحسين الوضع القانوني للمرأة الأفغانية والتمسك بالمعايير القانونية والتشريعية الدولية، على سبيل المثال من خلال مراجعة ما يزيد على ٦٠ مادة من المواد الأكثر إثارة للجدل في قانون علاقات الأسرة الشيعية المقترح.

إن حكومة أفغانستان ملتزمة بتمثيل مصالح جميع الأفغان، رجالا ونساء، صغارا وكبارا. ونشجع المرأة الأفغانية على القيام بدور استباقي واضح في رسم مستقبلها، لأن ذلك أمر ضروري لإعادة بناء النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأفغانستان. وقبل كل شيء، يجب

علينا، إذ نسعى لتحقيق المصالحة الوطنية السياسية، ألا نخنث بالعهد الذي قطعناه على أنفسنا وبوعدنا للمرأة الأفغانية في عام ٢٠٠١. لا يمكننا أن نضحي بحقوق المرأة والأمن مقابل سلام هش في أفغانستان، لأنه إذا قمنا بذلك فإننا نخون أملنا في تحقيق مستقبل مستقر. بدلا من ذلك، يجب علينا أن نتحد حول المثل الأعلى للعدالة والمساواة في الحقوق للجميع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أتمنى لكم ولوفدكم التوفيق خلال فترة رئاستكم المجلس لهذا الشهر. نشيد أيضا بوفد الولايات المتحدة الأمريكية على قيادته خلال شهر أيلول/سبتمبر. كما أود أن أبدي ملاحظتين. إننا نؤيد البيان الذي سيُدلى به في وقت لاحق بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر لزميلي ممثل أستراليا لذكره بلدي في بيانه وأشيد بكل المساعدة التي يمنحها بلده لنا.

سيدي الرئيس، ونحن نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في السنة المقبلة، نشيد بوفدكم على هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وعلى وجه التحديد، لتركيز اهتمامنا الجماعي على موضوع ”الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد التراع من أجل تحقيق السلام والأمن المستدامين“ الذي يرد في نطاق موضوع أكبر هو المرأة والسلام والأمن. ووفدكم محق في قوله في الورقة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2009/490، المرفق) إن مكاسب كبيرة تحققت بتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ”لا سيما فيما يتعلق بتعزيز حماية المدنيين في حالات التراع المسلح، بما يشمل النساء والفتيات، وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن“ (الفقرة ٢).

ولئن كنا نلاحظ ما تقدم، فإننا نتفق أيضا مع ملاحظة هامة أبداها وفدكم وهي أن الحالة ما زالت بعيدة كل البعد عن كونها مرضية، مع وجود الثغرات والتحديات المتبقية، وبخاصة في فترة ما بعد الصراع، عندما تُقيد إمكانات إسهام المرأة في بناء السلام بسبب استبعادها من عملية صنع القرار وعدم الاعتراف الكافي باحتياجاتها وعدم توفير التمويل لتلبيتها

ليس هناك شك في أن المجتمع الدولي قد قبل تماما كون اشتراك المرأة في حل الصراعات وفي فترة ما بعد الصراع وبناء السلام هي جزء لا يتجزأ - إن لم يكن حاسما - من المضي قدما في حل الصراعات وبناء السلام. وسنستمر في دعم تعميم مشاركة المرأة في العملية.

نلاحظ أيضا أنه حتى في مرحلة ما قبل الصراع - وخاصة عندما يصبح المجتمع الدولي يدرك أن الصراع يختمر - ينبغي الاستئناس برأي المرأة لتحديد طبيعة حالة الصراع الوشيك وحدته. كما أشرنا في بياننا في المناقشة بشأن المسؤولية عن الحماية التي عقدت هذا العام في الجمعية العامة، في كثير من الأحيان، فإن أصوات النساء لا تلقى أذنا صاغية في المقام الأول، وهذا الإهمال له تأثير ضار على العديد من المجتمعات التي تقع في نهاية المطاف في هوة الصراع.

وتجربة بابوا غينيا الجديدة ذات الصلة التي مرت بها يشهد عليها للأسف عشرة أعوام من الصراع في جزيرة بوغانفيل، مما يوفر لنا فرصة للتفكير في أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ففي نيسان/أبريل ١٩٩٨، كلف مجلس الأمن بعثة من مراقبي الأمم المتحدة للمساعدة في حل الصراع

وعملية بناء السلام والإشراف على ذلك. وقد أنجزت المهمة بنجاح في عام ٢٠٠٥.

ونحن نقترب من العام القادم حيث تصادف الذكرى السنوية الخامسة لانسحاب بعثة المراقبة، ندرك الملاحظة التي أبداها الأمين العام في تقريره الذي صدر عام ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع (S/2009/304)، إذ أشار فيها إلى أن التهديدات التي يتعرض لها السلام أشد في المراحل المبكرة بعد انتهاء الصراع. وهذه الفترة تشكل فرصة حاسمة لكفالة التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وإن كان إحلال السلام ما زال مستمرا في بوغانفيل، فإننا نقول بكل احترام إن الهشاشة التي لمح إليها الأمين العام لا يمكن الاستهانة بها. ونحن إذ نواصل توطيد مرحلة بناء السلام من خلال الجهود التي تبذلها حكومة بابوا غينيا الجديدة، وحكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية الآخرين، فسيستمر الطلب الشديد إلى جميع الأطراف ضمان عدم ضياع السلام الذي تحقق بشق الأنفس.

ونشيد بمشروع الأمم المتحدة الحالي المسمى مشروع بوغانفيل التابع للأمم المتحدة، الذي يهدف إلى توفير

> ''الدعم ... لمواصلة البحث عن سبل لمعالجة الأثر النفسي ذي المدى الطويل الذي تركه الصراع الأخير في نفوس الناس من خلال الحرمان من التعليم وتعطل الخدمات الاجتماعية وكسب الرزق والدخل؛ الاستكمال الناجح لخطة التخلص من الأسلحة، وتنفيذ عدد من مبادرات بناء السلام واستعادة الخدمات الاجتماعية.''

ومع ذلك، في سياق مناقشة اليوم، أود أن أبدي ملاحظة حيث قد يكون هناك حاجة للمزيد من الإشارات المحددة إلى أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذه. ينبغي أن يكون هناك مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالمجالات المحددة التي ينبغي للنساء والفتيات الإسهام فيها في هذا المشروع.

وعلى الصعيد الإقليمي، وفي التطبيق الأوسع نطاقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة - وخاصة فيما يتعلق بأحكام المادة ٥٢ - قد بذلت منطقة المحيط الهادئ وما زالت تبذل كل جهد ممكن لتنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي الآونة الأخيرة، اعتمد زعماء منتدى جزر المحيط الهادئ في منتداهم الأربعين بندا شاملا لمعالجة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، مشيرين في الفقرة ٦٣ من بيانهم الختامي إلى أن هذه الظاهرة هي

> ''الآن تعتبر على نطاق واسع خطرا على الأمن البشري وعاملا من عوامل زعزعة الاستقرار المحتملة بالنسبة للجماعات المحلية والمجتمعات على حد سواء. وما زالت منتشرة في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ، وبما أنها ما زالت تعتبر مسألة حساسة في معظم الثقافات في منطقة المحيط الهادئ، فإن انتشارها في كثير من الأحيان لا يبلغ عنه بما فيه الكفاية. هناك حاجة ماسة للاعتراف بانتشار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في منطقة المحيط الهادئ على جميع مستويات المجتمع، سواء وقع في السياق المحلي أو أثناء الصراع وحالات ما بعد الصراع''.

أود أن أذكر أيضا أنه من الجدير بالثناء في منطقتنا أن العديد من المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني تؤدي أدورا تيسيرية في تعزيز تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ونرى أنه ينبغي لها الاستمرار في القيام بتلك الأدوار.

في كثير من الأحيان، يكون النساء والأطفال، بمن فيهم الفتيات، أول من يكتوي بنار الكثير من الصراعات. وإذا كانوا من المارة الأبرياء، فإنهم يتعرضون للصدمة أو يصابون أو يقتلون، وغالبا ما يعتبرون "أضرار جانبية". وما زالت الأمم المتحدة ووكالاتها - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وخاصة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - تقوم بعمل جيد في مناطق الصراع. ومع أنه تحقق الكثير، فمن الواضح أنه ينبغي القيام بأكثر من ذلك بكثير.

وختاما، نعتقد أن هناك حاجة لإدراج الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيقها في هذه المناقشة. وعلى وجه التحديد، نلاحظ الحاجة إلى الاستفادة من الفرص الكبيرة التي يتيحها الهدف ٨: الهدف المتعلق بالشراكات. فالشراكات الاستراتيجية الجيدة والقوية هي التي ستساعد على تعزيز تنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغويبو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بتقديم التهنئة لبعثة فييت نام على توليها رئاسة المجلس وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تعكس الالتزام القوي لمجلس الأمن بالمتابعة الفعالة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبتنفيذ القرار بعد ١٠ أعوام تقريبا من اتخاذه. ونشكر الأمين العام على تقديم تقريره (S/2009/465). ونحن نؤيد التوصيات الواردة في التقرير، وبخاصة فيما يتعلق بإنشاء آليات للرصد والمساءلة من أجل تنفيذ القرار على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

إن الأرجنتين هي أحد البلدان التي أحرزت تقدما في وضع خطة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في قطاع الدفاع. وفي الوقت نفسه، تقوم الأرجنتين بصياغة خطة وطنية تتناول جميع المجالات الواردة في ذلك الصك، وأدمجت الأرجنتين سياسات محددة لتنفيذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي ضد المرأة في حالات الصراع المسلح.

ويمكن تحليل مشاركة النساء في عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع من وجهة نظر منظومة الأمم المتحدة ووجهة نظر الدولة على السواء. وفي الحالة الأولى، فإن الأمر الأساسي هو معالجة قضية المساواة بين الجنسين من مرحلة تخطيط الأنشطة في الميدان والى استدامتها في جميع مراحل إعادة الإعمار وبناء السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري تحسين نظم المعلومات التابعة لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها بحيث يكون لديها فهم كامل لحالة النساء في أي مكان بعينه. وفي الوقت نفسه، فإن تعاون الدول الأعضاء أمر مطلوب لزيادة مشاركة النساء في الميدان بوصفهن موظفات مدنيات أو عسكريات أو موظفات شرطة.

ومن وجهة نظر الدولة، من الأهمية بمكان أن يدمج الدور الذي تضطلع به النساء في أنشطة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في خطط التنفيذ الوطنية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وذلك لا ينطوي على نشر عدد كبير من النساء في الميدان فحسب، بل ينطوي أيضا على الإقرار بفعالية الدور الذي يمكن أن تضطلع به النساء في جميع مراحل تلك العملية، بما في ذلك بوصفهن وسيطات في عمليات السلام.

إن تمكين النساء أمر أساسي لزيادة مشاركتهن في إعادة الإعمار. وينبغي للمؤسسات الجديدة أن تراعي مصالح النساء واحتياجاتهن، وأن تكفل وصولهن إلى جميع الكيانات التي تضمن تمتعهن بحقوقهن. ولكن في الوقت نفسه، من الضروري الاستثمار في التعليم وتدريب النساء بحيث يتمكنّ من الاضطلاع بدور في المؤسسات المنشأة لهذا الغرض.

وذلك أمر هام على وجه الخصوص في حالة الأحزاب السياسية والعمليات الانتخابية، والنظم القضائية والمؤسسات الأمنية.

وفي ذلك الصدد، من الأهمية الجوهرية العمل في إطار الدولة لإنهاء العنف القائم على نوع الجنس. ولا توجد أي إمكانية للتمكين في أي مناخ للعنف. ولذلك نرحب باتخاذ القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بتأييد واسع من أعضاء الأمم المتحدة، وإيمان بأن تنفيذه سيكون خطوة فعالة نحو القضاء على الإفلات من العقاب. والدور الذي تضطلع به البلدان المساهمة بقوات في تلك المهمة دور هام للغاية؛ وتلك البلدان في موقف يمكنها، بالاقتران مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المختلفة، من تعزيز مبادرات مشتركة لتحسين حياة النساء في البعثات التي يشاركن فيها. وبالتالي، على سبيل المثال، تقوم الأرجنتين حاليا، بالترافق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بتنظيم حلقة عمل بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتهدف إلى زيادة وعي حكومة هايتي وشعبها بالمساواة بين الجنسين.

ونحن نعتقد أن الإدماج المنهجي للقضايا الجنسانية في مشاريع الانتعاش بعد انتهاء الصراع لا يمكن القيام به على المستوى التقني أو من خلال الالتزامات النظرية، ولكن ذلك يتوقف إلى درجة كبيرة على توفر الإرادة السياسية والتمويل الكافي. ولذلك، من واجبنا أن نجعل ذلك واقعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي فييت نام رئاسة المجلس للشهر الحالي وأن أعرب عن تقديري لكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أعرب عن تهانينا لوفد الولايات المتحدة على المداولات الناجحة التي جرت خلال رئاسته للمجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تزويدنا بتقرير مرحلي (S/2009/465) عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعلى التوصيات الواردة في التقرير. وقبل حلول الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تتاح لنا اليوم فرصة في هذه المناقشة المفتوحة لتعزيز مشاركة النساء في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام.

إن الصراع المسلح مدمر لأي إنسان. ومع ذلك، فإنه يحدث آثارا غير متناسبة على النساء والفتيات. ويتم إسكات أصواتهن في الصراع وضياع حقوقهن الأساسية في التدهور السياسي والاجتماعي الذي يرافق الصراع. ويصبحن محرومات من فرص التمكين. وقبل بضعة أيام، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩). وكان ذلك مسعى آخر لزيادة تعزيز جهود المجتمع الدولي في مكافحة العنف الجنسي في الصراعات المسلحة.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع الدولي للتصدي للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع. وينبغي أن نواصل تعزيز الوعي على جميع الصعد باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل وضع استراتيجيات لتخفيف الواقع الكئيب والقاسي الذي يواجه كل يوم، وبخاصة من جانب النساء والفتيات اللائي يعشن في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع.

إن دور النساء في حالات بعد انتهاء الصراع دور بالغ الأهمية. فالنساء يعملن بوصفهن إحدى لبنات البناء الرئيسية للسلام وأدواته. بيد أنه بسبب استمرار العنف

خلال الصراع، تواجه النساء عوائق مادية وعقلية واجتماعية في حالات بعد انتهاء الصراع تؤدي إلى تقويض دورهن في السلام. وعلى المجتمع الدولي أن يعترف بهذا التحدي وأن يتصدى له بصورة فعالة. وتحقيقا لتلك الغاية، على المجتمع الدولي أن يلبي الاحتياجات المتعددة الأبعاد للنساء والفتيات في حالات بعد انتهاء الصراع. ويلزم بلوغ ذلك الهدف بتوفير التمويل الكافي.

وخلال مداولاتنا بشأن هذه المسألة في العام الماضي، أقرت إندونيسيا بضرورة تيسير المشاركة الكاملة والفعالة للنساء في جميع مراحل عمليات السلام وبناء السلام. وتؤيد إندونيسيا اضطلاع مزيد من النساء بأدوار رئيسية في بعثات حفظ السلام، بما في ذلك كأفراد عسكريين وأفراد شرطة. وقد أرسلت إندونيسيا، من جانبها، إناثا بصفة مراقبين عسكريين وضباط أركان وأعضاء في وحداتنا المشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما ينبغي لنا كفالة أن يكون لدى حفظة السلام القدرة الكافية على تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالقضايا الجنسانية. وفضلا عن ذلك، من المهم أن تتماشى الأحكام بشأن العنف الجنسي في ولايات بعثات حفظ السلام مع غيرها من الأحكام مثل حماية المدنيين؛ وينبغي إعدادها بمفهوم واضح وشامل. وينبغي مواصلة ودعم التدريب الإلزامي لجميع حفظة السلام على التصدي للعنف الجنسي.

ويجب على المجتمع الدولي المساعدة على استعادة السلام في مناطق الصراع بمشاركة المرأة. ونشيد بالجهد المستمر لإدماج منظور جنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، وهو الأمر الذي ييسره وجود كيان قوي معني بالقضايا الجنسانية داخل الأمم المتحدة. غير أننا نلاحظ أن المشاريع التي تهدف إلى معالجة قضايا جنسانية في مناطق ما بعد انتهاء الصراع ما زالت محدودة. وينبغي للأمم المتحدة تشجيع النماذج الجنسانية التي يحتذى بها مع مراعاة وجهات نظر البلدان النامية في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وينبغي لمجلس الأمن وفقا لولايته، أن يواصل، معالجة السبب الجذري للعنف ضد النساء في الصراع المسلح. وفي غضون ذلك، ينبغي الاستمرار في تشجيع المرأة على القيام بدور في الحفاظ على السلام بعد انتهاء الصراع.

ولتلك الأسباب، ترحب إندونيسيا بشدة باتخاذ المجلس للقرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) في وقت سابق من اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

السيدة كافون (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد فييت نام على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة وإتاحة الفرصة للمجلس وللدول الأعضاء لتبادل الآراء على نطاق واسع بشأن هذه المسألة المهمة: تمكين المرأة من أجل السلام والأمن المستدامين.

ونود أيضا أن نشيد بالجهود القوية لأعضاء مجلس الأمن والرامية إلى إيجاد وسائل فعالة لحماية المرأة وكفالة مشاركتها الكاملة في مساعي الحفاظ على السلام والأمن. وفي هذا السياق، نعرب عن تأييدنا لقرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، الذي اتُخذ الشهر الماضي تحت رئاسة الولايات المتحدة.

تؤيد أوكرانيا تماما البيان الذي أدلى به ممثل السويد في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي وتماشيا مع الاتحاد، فهي لا تعتبر المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة أهدافا مهمة فحسب، ولكن أيضا

وسائل لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وجزءا أساسيا من برنامج التنمية.

لقد كانت أوكرانيا، بصفتها عضوا غير دائم في المجلس في عام ٢٠٠٠، من بين ١٥ بلدا صوتت تأييدا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا شك في أن قرار المجلس هذا كان وما زال بمثابة الوثيقة التاريخية بشأن تمكين المرأة. ونرحب بأحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ ذلك القرار (S/2009/465) ونؤيد توصياته. وفي غضون ذلك، يشاطر بلدي الأمين العام الشواغل التي عبر عنها بخصوص عدم تنفيذ القرار.

إن المسألة المعروضة علينا اليوم مسألة معقدة. ففي سياق التصدي للاستهداف المتزايد للنساء وغيرهن من المدنيين والذي أصبح أداة مشينة من أدوات الحرب المعاصرة، فعل المجتمع الدولي الكثير لكن هناك الكثير الذي ما زال ينبغي عمله. واتخذ مجلس الأمن عدة قرارات بشأن حماية الأطفال والمدنيين في الصراع المسلح والتي حث بموجبها جميع الأطراف على اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من الاغتصاب ومن أشكال العنف الجنسي الأخرى.

مع ذلك وعلى الرغم من كل الجهود الدولية، ما زالت المرأة أضعف ضحايا الصراع المسلح حيث يجري استهداف النساء بأكثر أشكال العنف الجنسي وحشية. وفضلا عن ذلك، تعاني المرأة كذلك من روع فقدان الأقارب والأصدقاء في أوقات الصراع المسلح، واضطرارها أيضا لتولي مسؤولية رعاية من يبقون على قيد الحياة من أفراد الأسرة. كما تشكل النساء الأغلبية بين اللاجئين والمشردين.

ويشعر بلدي بقلق بالغ إزاء هذا الوضع، ويدين بشدة استهداف النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح.

وفي هذا السياق، نرحب بجهود مجلس الأمن لإيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للمرأة المتضررة من الصراع المسلح، لدى النظر في الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلام والأمن.

ومن الأهمية بمكان أن تراعي تقارير الأمين العام، التي يرفعها إلى المجلس وتعالج حالات صراع بعينها أو تطورات في الميدان، المنظورات الجنسانية في معالجة الجوانب المختلفة لتحليل الصراع وتسوية الصراع. ومن الأهمية بمكان أيضا التأكد من تدريب الأفراد العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام تدريبا مناسبا على حماية المرأة ومراعاة حقوقها واحتياجاتها الخاصة. وينبغي أن تتضمن قرارات مجلس الأمن بإنشاء أو تمديد عمليات حفظ السلام ولاية واضحة لمعالجة حماية النساء والفتيات المتضررات بالصراع من جميع أشكال العنف الجنسي والاختطاف والدعارة القسرية والاتجار بالنساء والتهديدات التي تأتي من الجماعات العسكرية والجماعات شبه العسكرية وغيرها من الجماعات.

وإننا نعتقد أن لمجلس الأمن مسؤولية خاصة عن دعم مشاركة المرأة في عمليات السلام عن طريق كفالة تحقيق التوازن السليم بين الجنسين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرحب باعتراف المجلس بالفعل بالدور الهام للمرأة في تسوية الصراعات وفي حفظ السلام وبناء السلام، وتشديده على أهمية التشجيع على انتهاج سياسة فعالة وواضحة تكفل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج لدى معالجة الصراعات المسلحة أو غيرها من الصراعات.

إن وجود المرأة في بعثات الأمم المتحدة يمكن أن يعزز الثقة في أوساط السكان المحليين، وهي عناصر حاسمة في أي بعثة لحفظ السلام. والمرأة في أدائها لمهامها، يُنظر إليها

على أنها رحيمة وغير راغبة في تغليب القوة على المصالحة، وأنها على استعداد للإصغاء والتعلم. كما ينظر إليها على أنها مساهمة في تهيئة بيئة الاستقرار والأخلاق التي تدعم مسيرة السلام.

وفي نفس الوقت، ما زالت المرأة غير ممثلة بالقدر الكافي في صنع القرارات فيما يتعلق بالصراع. وقلما يُلتفت إلى مبادراتها ورؤيتها بشأن السلم والأمن أثناء مفاوضات السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ضرورة ألا ينظر إلى المرأة أساسا على أنها ضحية الصراع المسلح؛ وينبغي للمجتمع الدولي الاستفادة من إمكانات المرأة كوسيطة في الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام.

وأوكرانيا، وهي مشارك نشط في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، تساهم منذ سنوات بنساء في الشرطة المدنية وبمراقبات عسكريات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونؤكد مجددا استعدادنا لمواصلة العمل على نحو بناء مع الدول الأخرى الأعضاء بغية ضمان حماية المرأة في الصراعات المسلحة ومشاركة المرأة في عمليات السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

ويسعدنا أن نشارك في المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن. ويتسم موضوع مناقشة اليوم، أي ”المرأة والسلام والأمن: الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد التراع من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين“، بحسن توقيته ووجاهته. وتُولي الهند أهمية قصوى لكفالة اتخاذ إجراء ملموس في هذا المجال، وترحب بتقرير الأمين العام (S/2009/465).

لقد شاركنا في تقديم القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، الذي اتُّخذ في الأسبوع الماضي خلال رئاسة الولايات المتحدة للمجلس. كما سُرِرنا بالمشاركة في تقديم القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، الذي اتُّخذ اليوم. غير أنني أود أن أشدد على أن لمسألة المرأة والسلام والأمن تداعيات شاملة ومتعددة الأبعاد. ولذا، فإننا لا نغالي في التشديد على أهمية مناقشة هذه المسائل في هذا المحفل العالمي – الجمعية العامة.

وما انفكت الهند تعتبر أن تعزيز مشاركة المرأة في مجالات منع نشوب الصراع، ومفاوضات السلام، وبناء السلام، والتعمير بعد انتهاء الصراع، شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام والأمن الدائمين. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، فأقل ما يمكن القول هو أن إنجازاتها كانت متواضعة في أحسن الأحوال، لا سيما من حيث نشر النساء في قوات حفظ السلام. فلا تمثل النساء حاليا، سوى نسبة ٨ في المائة من أفراد شرطة الأمم المتحدة، وحوالي ٢ في المائة من الأفراد العسكريين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالنظر إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بوجوب أن تكون الأمم المتحدة قدوة في ريادتها. ولتلك الأسباب تحديدا، ساهمت الهند بوحدة نسائية لحفظ السلام تتألف من ١٠٠ امرأة، وهي موجودة حاليا في ليبريا. وتتميز تلك البعثة في ليبريا بأنها الوحيدة من نوعها ضمن عمليات الأمم المتحدة الجارية لحفظ السلام.

وننوه بعمل الأمين العام من أجل تعميم المنظور الجنساني في عملية التوظيف بالأمم المتحدة. ونأمل أن يتم إضفاء طابع مؤسسي على تلك العملية في أقرب وقت ممكن، وأن نحقق توازنا جنسانيا في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما في الميدان، الذي تشتد فيه الحاجة إليه. كما أن

هناك حاجة كبيرة لكفالة تعزيز تمثيل النساء في المناصب الرفيعة لصنع القرار في الأمم المتحدة.

ومن دواعي أسفنا البالغ اضطرار المجتمع الدولي إلى تكرار مناقشة مسألة العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح. ويجب التنديد بذلك السلوك الفظيع بصورة لا لبس فيها وعلى نحو واضح وحازم، سواء كان مقترفوه من الأطراف في الصراعات المسلحة، أو من أفراد حفظ السلام، بما في ذلك عنصره المدني، أو الأطراف العاملة في المجال الإنساني.

ولا تزال مسألة النهوض بحقوق الإنسان للنساء والفتيات في الصراع المسلح وحمايتها تشكل تحديا ملحا. وينبغي ألا يكون هناك أي تسامح على الإطلاق مع العنف القائم على أساس جنساني. ويجب التحقيق بشأن جميع قضايا العنف القائم على أساس جنساني ومقاضاة مقترفيه. وأود أن أؤكد للمجلس أن الهند ستواصل إسهامها بصورة إيجابية في جهود الأمم المتحدة لحماية الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال، في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. وينبغي القيام بذلك بصورة شاملة، وبمشاركة فعالة من لدن جميع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها. كما أود أن أشدد على ضرورة تعزيز المجتمع الدولي للتعاون، من خلال تقديم موارد مالية جديدة وإضافية، وتشاطر التجارب والخبرة، وبناء القدرات في مجالي العدالة وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد توراي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): كما تعلمون، سيدي الرئيس، تشكل سيراليون متاهة فيما يتعلق بحالة من حالات ما بعد الصراع. ونحن أيضا مدرجون على جدول أعمال المجلس. وبالتالي، فإننا نرحب بعقد جلسة أخرى بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن، تركز هذه المرة على ما اتُّخذ من تدابير لتلبية احتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع. وأود أن أشكركم، سيدي، على اتخاذكم هذه المبادرة. كما أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشكر أيضا سائر أعضاء المجلس والأمين العام على انخراطهم المستمر في تعزيز وحماية دور النساء في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وبناء السلام، ومكافحة العنف الجنسي في الصراعات المسلحة.

كما أود أن أسجل خالص مواساة وتعازي وفد بلدي إلى شعوب ساموا، وإندونيسيا، والفلبين، في أعقاب الكوارث التي اجتاحت مجتمعاتها المحلية مؤخرا.

وإذ نجتمع اليوم لتقييم ما أُحرز من تقدم حتى الآن في تنفيذ هذا القرار التاريخي، يسر وفد بلدي ملاحظة التقدم الكبير المحرز في تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتُّخذت في ذلك الصدد على مستوى فرادى البلدان، والأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات المرتبطة بها. ويشجعنا على نحو خاص ما أُبدي من إصرار جماعي بمرور السنوات على تناول مسألة المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتمكينها، وهو ما يتجلى في عدد القرارات التي اتخذها المجلس والبيانات الرئاسية الصادرة عنه، ناهيك عن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة.

وقبل نحو شهرين، في ٧ آب/أغسطس تحديدا، اجتمعنا في القاعة هذه لتقييم التقدم الذي أحرزناه جميعا في تنفيذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي اتُّخذ في حزيران/يونيه من العام الماضي بشأن استخدام العنف الجنسي في الصراعات المسلحة. وخلال تلك المناقشة، قدمنا عرضا مفصلا عن تجربتنا فيما يتعلق بالاستغلال والإيذاء الجنسي، الذي استُخدم كأسلوب حرب من جانب القوات المتحاربة خلال الحرب الأهلية لدينا التي دامت عقدا. كما سلطنا الضوء

على ما اتُّخذ من تدابير تشريعية وإدارية لمواجهة تلك الآفة، فضلا عن التحديات التي واجهناها لدى تنفيذها.

وقد قدمنا اقتراحات ملموسة بشأن الكيفية التي يمكننا بها أن نعمل باتساق لمنع وقوع أعمال العنف الجنسي والتصدي لها، بما في ذلك بشأن الحاجة إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام يُعنى بالمرأة والسلام والأمن، لقيادة استجابتنا الجماعية لاستخدام العنف الجنسي في الصراعات المسلحة. ولذلك السبب، فإننا نرحب بحرارة باتخاذ القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) مؤخرا في ٣٠ أيلول/سبتمبر، تكملة للقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي كان أول قرار على الإطلاق يقر بالتهديدات التي يشكلها العنف الجنسي على صون السلم والأمن واستدامتهما. كما نجدد الإعراب عن دعمنا دعوة الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص لتعزيز التنسيق الفعال.

وعلاوة على ما صادقنا عليه من صكوك دولية لحقوق الإنسان مكرسة لتعزيز وحماية حقوق ورفاه النساء والأطفال، فإن سيراليون، باعتبارها بلدا في مرحلة ما بعد الصراع، ما فتئت تبدي التزامها القوي بتعزيز جدول الأعمال المتعلق بالنساء والفتيات من خلال تعميم شواغلهن في سياساتنا وبرامجنا وخططنا الإنمائية الوطنية – ويتجلى ذلك في إنشائنا لوزارة مكرسة لشؤون النساء والأطفال، واعتماد سياسة وطنية بشأن تعميم المنظور الجنساني والنهوض بالمرأة، وتعديل القوانين التي تعتبر تمييزية ضد النساء، فضلا عن إدراج هذه المسألة في ورقتنا الاستراتيجية للحد من الفقر.

وتماشيا مع تلك الالتزامات، وبغية كفالة استدامة السلام والديمقراطية اللذين حققناهما بشق الأنفس، واصلنا اتخاذ تدابير عملية لتلبية احتياجات النساء والفتيات، لا سيما في مجالات مثل صنع القرار والمشاركة الكاملة للنساء في عمليات بناء السلام والانتعاش، وجهود توفير الرعاية الصحية والتعليم والحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكفالة امتلاكهن للزمام في هذا الصدد.

ولقد اتخذت حكومتنا بعض التدابير العملية على غرار ذلك، مدفوعة بالإيمان بأن الضحايا الرئيسيين للحرب، أي النساء وأطفالهن، يتعين إشراكهم في عمليات صنع السلام وبناء السلام وتوطيد دعائم السلام، وكذلك في الجهود المبذولة لتحقيق لإنعاش الوطني. وفي السنوات التي انصرمت منذ التوقيع على اتفاق لومي للسلام ومؤتمر بيجين تحقق تحسن كبير في مركز المرأة في سيراليون، من حيث مشاركتها في الشؤون العامة، على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

وتحققت أيضا زيادة في نسبة تمثيل النساء في مواقع صنع القرار. فقد عينت نساء في مناصب وزارية هامة في مجالات الشؤون الخارجية والشؤون الجنسانية والإسكان. وكان تمثيلهن ملموسا منذ عام ٢٠٠٠ في وزارة التنمية والتخطيط الاقتصادي. وقد ترأست النساء مفوضيات حكومية هامة مثل المفوضية الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وترأسن مؤخرا مفوضية الانتخابات الوطنية. وجرى تعيينهن أيضا رئيسات لهيئات استراتيجية شبه حكومية وسفيرات. وفي اللحظة التي أتكلم فيها توجد لدينا نساء يترأسن دوائر البعثات الدبلوماسية أكثر من أي وقت مضى.

وإحدى الخطوات التي اتخذناها في القطاع الأمني للتدليل على التزامنا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تتمثل في استحداث مؤسسة تعرف باسم المرأة في القطاع الأمني – سيراليون، تنص ولايتها على النهوض بمسائل المرأة والسلام والأمن. وكدليل آخر على التزامنا برؤية المرأة تتقلد مناصب إدارية في القطاع الأمني تمت ترقية امرأة برتبة ضابط محارب

إلى رتبة عميد وعينت بمنصب مساعد رئيس أركان الدفاع لشؤون الأفراد والتدريب. وبالمثل، تتولى امرأة برتبة ضابط شرطة منصب مساعد مفتش الشرطة العام لشؤون المعايير المهنية.

وأصدرنا نسخة من تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة يسهل على الأطفال فهمها بقصد زيادة مشاركة الأطفال في العملية.

وقد حقق فريق ٥٠/٥٠، وهو منظمة غير حزبية تعمل على زيادة نفوذ المرأة في رسم السياسة العامة من خلال مراعاة الأمور النسائية، النجاح في تحسين التصور العام للنساء في الشؤون السياسية. فقد اجتذب اهتمام شركاء آخرين إلى حملته للمساواة الجنسانية بهدف النظر في القوانين التي تنطوي على التمييز ضد المرأة.

ونظمنا في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ سلسلة من البرامج التدريبية على صعيد الوطن للنساء الطامحات في خوض الانتخابات للبرلمان وشغل مناصب في الحكومة المحلية. والقصد من تلك البرامج التدريبية كان تزويد النساء الطامحات بالمهارات اللازمة للتغلب على بعض من الحواجز التي منعتهن على مر السنين من المشاركة النشيطة في الساحة السياسية. كما نعمل على رفع الوعي بهدف بلوغ التمثيل النسائي في مجلس الوزراء نسبة ٣٠ في المائة.

وفي عام ٢٠٠١ شكلنا فرقة عمل للنساء في الساحة السياسية ضمن وزارة الرفاه الاجتماعي والشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال سعيا منا إلى تخفيض الحواجز التي تعترض مشاركة المرأة في الساحة السياسية، ورفع نسبة تسجيل الناخبات، ومناصرة التمكين السياسي للمرأة. إلا أن فرقة العمل تلك، التي كان من شأنها أن تنجح أكثر في تشجيع ومناصرة الزيادة في مشاركة النساء في الأنشطة العامة، لم تستمر بسبب الافتقار إلى الأموال.

ويجدر التنويه بأهمية الدعم الذي تقدمه الحكومة لشبكة سلام نهر مانو النسائية، وهي منظمة مؤلفة من نساء من غينيا وليبريا وسيراليون تعمل على إكمال المبادرات الوطنية لتوطيد السلام ومنع الصراعات المستقبلية واستعادة الثقة المطلوبة لإرساء أسس سلام وأمن مستدامين، لا في منطقة حوض نهر مانو فحسب وإنما في أفريقيا برمتها.

ومن الأولويات الكبرى لحكومتي كان الالتزام بكفالة أن تتمتع نساؤنا وفتياتنا بأعلى المستويات النموذجية الممكنة في مجال الصحة، سعيا منا إلى إحراز هدف الحياة الصحية. وفي ذلك الصدد واصلنا اتخاذ زمام المبادرات المتمشية مع الهدفين الرابع والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال البدء ببرامج كثيفة لتحسين العناية الصحية للأمهات والرضع. وما فتئت حملة التوعية التي بدأناها للتحصين وتنظيم الأسرة والعناية الصحية المقترنة بالحمل والولادة وتدريب القابلات التقليديات، من بين إجراءات أخرى، تساهم في تخفيض معدلات وفيات الأمهات والرضع.

وحتى في ظل الانهيار الاقتصادي العالمي الحالي، لم تفتر همة حكومة سيراليون في اعتماد التدابير اللازمة للتخفيف من وطأة الأزمة على خدمات العناية الصحية لنسائنا وفتياتنا عن طريق اعتماد استجابة مراعية للجنس تجاه المسألة. ولقد قطعت حكومة سيراليون على نفسها التزامات بدعم حق النساء والفتيات في خدمات العناية الصحية الأولية. وعلى سبيل المثال تعهد رئيس جمهورية سيراليون ارنست باي كروما، أثناء احتفال رفيع المستوى على هامش المناقشة العامة شارك في استضافته رئيس الوزراء البريطاني ورئيس البنك الدولي تحت شعار ”الاستثمار في مستقبلنا المشترك: نساء صحيات وأطفال أصحاء – مزيد من النقود للصحة ومزيد من الصحة مقابل النقود“ – تعهد بإطلاق خطة استراتيجية جديدة للسياسة العامة في قطاع الصحة

لمواجهة تحديات من قبيل ارتفاع أسعار الأدوية وقصور المرافق وخدمات تقديم العناية الصحية، خاصة لسكان المناطق الريفية. فرئيس الجمهورية يعتبر تلك التحديات عقبات كأداء في طريق جدول أعماله للتغيير في ميدان الصحة؛ ومن هنا انبثقت الحاجة إلى استراتيجية السياسة العامة في قطاع الصحة، التي يقصد بها أن تحقق ما يلي.

أولا، تهدف الخطة إلى استحداث آلية منصفة لتمويل العناية الصحية تشمل حماية النساء والأطفال عن طريق إلغاء الرسوم المستحصلة عن الخدمات. ثانيا، يقصد بالخطة أن تنتقل بنا إلى التغطية الشاملة، خاصة فيما يتعلق بالأمومة السليمة وصحة الأطفال. ثالثا، ستسعى الخطة إلى تحسين التعاون بين الشركاء، بما في ذلك تعزيز الشفافية والخضوع للمساءلة في صرف الأموال المخصصة للصحة وتحسين الخضوع للمساءلة أمام المواطنين. ولتحقيق تلك الأولويات تعهد رئيس الجمهورية أيضا بزيادة الأموال المخصص للصرف على القطاع الصحي لتبلغ هدف ١٥ في المائة المنصوص عليه في إعلان أبوجا.

وضمن برنامج دحر الملاريا انضم رئيس جمهورية سيراليون إلى الزعماء الأفارقة الآخرين في تشكيل تحالف الزعماء الأفارقة ضد الملاريا. وفي الوقت ذاته تعهد أيضا بدحر مرض الملاريا، وهو مرض فتاك يقتل الأطفال والنساء، وخاصة النساء الحوامل.

لقد خطونا خطوات واسعة في مجال التعليم باعتماد تخصيص الحصص الإلزامية للنهوض بتعليم الفتيات – وهذا تدبير اتخذ لإلغاء الفوارق بين الجنسين في التعليم. ولترجمة ذلك إلى واقع، بدأنا بتطبيق التعليم الإلزامي المجاني في المرحلة الابتدائية وخصصنا حوافز للتشجيع على تمكين الفتيات من مواصلة دراستهن. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة تسجيل الفتيات في المدارس في السنوات الأخيرة.

وسعيا إلى تلبية حاجة الأطفال الذين حالت الحرب دون مواصلة تعليمهم أو الأطفال الذين لم تتح لهم الفرصة قط للالتحاق بالمدارس، قمنا بتعديل بعض من مناهجنا التعليمية لتتناسب مع الأطفال بين العاشرة والخامسة عشرة من العمر، من خلال تطبيق برنامج يوفر تعليما تكميليا متسارعا للمدارس الابتدائية ينطوي على تكثيف المنهج التعليمي لسنوات الدراسة الابتدائية الست وتكييفه للتدريس في ثلاث سنوات فقط، بغية إعطاء الفرصة للمستفيدين حتى يتمكنوا في نهاية المطاف من الانضمام إلى النظام التعليمي الرسمي.

وأسفرت عدة تدابير أخرى اتخذت لإلغاء الفوارق بين الجنسين والنهوض بتعليم الفتيات الصغيرات عن نتائج إيجابية أيضا. وعلى سبيل المثال، يشعر مزيد من الآباء والأمهات بالفخر بإرسال بناتهم إلى المدارس، حتى في مناطق البلد التي كانت في الماضي تعارض تعليم الفتيات.

لا أريد أن أكرر كل ما قيل في المناقشة السابقة حول استخدام العنف الجنسي في الصراع المسلح. وبدلا من ذلك، أود أن أسجل رسميا التدابير الإضافية التالية التي اتخذت للحد من تلك الظاهرة.

أولا، بمساعدة من اليونيسيف والشركاء الإنمائيين الآخرين عملنا على لم شمل الأطفال مع أسرهم وتمكنّا من إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية بنجاح.

ثانيا، أنشأنا عددا قليلا من مؤسسات التدريب التقنية والمهنية في معظم مناطق البلد للإبقاء على مشاركة الأطفال ذات العائد الربح. ثالثا، قمنا بسن قانون ضد الاتجار بالبشر لمعالجة مشكلة الاتجار بالبشر واختطافهم بوصفها مسألة شاملة.

ولا تزال المكافحة العالمية ضد فيروس نقص المناعة البشرية ووباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تحظى

بالألوية لدى حكومة سيراليون. ولهذا السبب، نرى أن التحرك نحو وضع سياسات ومبادئ توجيهية تتصل بالأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، يوفر الدعم اللازم لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وطب الأطفال، حسب الاقتضاء وفي الوقت المناسب.

وفي غضون ما لا يزيد عن عام على حلول الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ما زلنا في سيراليون نعتقد أنه بالرغم من المكاسب التي تحققت حتى الآن، لا تزال هناك ضرورة لاتخاذ مزيد من الإجراءات إذا أردنا أن ننفذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من القرارات ذات الصلة تنفيذا كاملا .

ومن جانبنا، بالنظر إلى وضعنا بعد انتهاء الصراع، تم اتخاذ الكثير من الإجراءات لتعزيز وحماية حقوق نسائنا وبناتنا. وبالرغم من ذلك، نعتقد بإخلاص أنه لا يزال من الضروري أن نتخذ المزيد من الإجراءات إذا أردنا أن تتمتع نساؤنا وبناتنا بشكل تام بحقهن غير القابل للتصرف في حياة خالية من التمييز والإيذاء والاستغلال. ولا يزال يمثل هدفا رئيسيا لحكومتنا تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل وتمثيلها على جميع المستويات الحكومية وفي البرلمان وفي النظام القضائي، الذي ترأسه بالفعل رئيسة قضاة ويوجد فيه ما لا يقل عن ثلاث قاضيات في المحكمة العليا وامرأة ترأس مكتب المدير والمسجل العام.

ومع ذلك، يُحد الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية التي تمس الحاجة إليها من قدرة آليتنا الوطنية للنهوض بالمرأة. ولا تزال المرافق الصحية والتعليمية غير كافية، ولا سيما في المناطق الريفية. كما لا تزال هناك ممارسات ثقافية تفضل الأولاد على البنات، وإن كانت لا تُذكر. و لم نُدخل بعد في مناهجنا المدرسية التثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي من المحتمل أن يزيد من جودة التعليم واحترام كل الموجودين في البيئة التعليمية. وإن العدد المتزايد من أطفال الشوارع، وبالأخص الذين يعملون بائعين جوالين، والأطفال اليتامى بسبب متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيرهم من الشبان الضعفاء، قد أصبح يشكّل مسألة حرجة، ولا سيما في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية ووباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن الضروري أيضا أن نولي الانتباه لمسألة تدريب الموظفين للتعامل مع قضايا من قبيل الاتجار بالبشر وشؤون قضاء الأحداث والاعتداء الجنسي على الأطفال.

وفي ضوء هذه القيود، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع شركائنا في التنمية على دعمهم المتواصل لجهودنا المبذولة من أجل تمكين نسائنا وتحويلهن من مجرد ضحايا لأعمال الإيذاء الجنسي والعنف والاستغلال إلى عضوات محترمات في مجتمعنا العالمي. ولن نستطيع أن ننجح في تعزيز حقوق المرأة واحتواء العنف القائم على نوع الجنس، إلا من خلال بذل الجهود التعاونية المستدامة. ولذلك السبب، سندرك دائما الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، في الجهود المبذولة لجعل المرأة والمسائل الجنسانية محور جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام.

اسمحوا لي أن أنهي بياني بالإشارة إلى أن سيراليون، بوصفها بلدا خارجا من حالة صراع، اضطلعت بالكثير فعلا في تعزيز وحماية احتياجات نسائنا وبناتنا. وبمواصلة توفر الإرادة والالتزام السياسيين، نعتقد بإخلاص أنه لا يزال باستطاعتنا أن نحقق الكثير بالموارد المتاحة، بالنظر إلى المستوى المناسب من الدعم والمساعدة والتعاون المقدم على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرجو مرة أخرى من المتكلمين أن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق، من أجل أن يتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. وأشكر الممثلين على حُسن تفهمهم وتعاونهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستارتشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، أولا، أن أشكر مجلس الأمن على إتاحته الفرصة لي لمخاطبته اليوم بشأن الموضوع المهم للغاية المتعلق بتلبية احتياجات النساء والفتيات في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع. كما أود أن أشكر رئيس المجلس السيد لي ليونغ مينه، سفير فييت نام، ووفد فييت نام على تنظيمهم هذه المناقشة المفتوحة. ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولذلك سأقتصر على إبداء بضع ملاحظات حول تلك المسألة.

إن بعض الأحداث الجانبية التي عُقدت في سياق الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، مثل الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاعتماد اتفاقيات جنيف، والاجتماعات الوزارية المعقودة بشأن تنفيذ التزامات باريس وبشأن العنف ضد البنات، وكذلك اعتماد القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن في هذه الهيئة في الأسبوع الماضي، تشير كلها بوضوح إلى ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة والحاسمة على المستويين الوطني والدولي في التعامل مع فئات السكان الأشد ضعفا في المجتمعات التي تخوض صراعات ومجتمعات ما بعد انتهاء الصراعات.

وقد انضم بلدي إلى مقدمي القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، معربا بذلك عن تصميمه على العمل مع المجتمع الدولي، وعلى الصعيد الوطني، بشأن التنفيذ الكامل للقرار الهام ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي سنحتفل بالذكرى السنوية لاعتماده في العام القادم، ولجميع القرارات اللاحقة لمجلس الأمن بشأن تلك المسألة، والتزامه بكل ذلك. وأعتقد أن القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، الذي اعتمد اليوم، سيزيد من المساهمة في تحقيق أهدافنا المشتركة المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وتحسين مشاركة المرأة في عملية التخطيط وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع، ومشاركتها الكاملة في صنع القرار.

لقد اتسم العقد الأخير من القرن العشرين بانتشار التعصب وأعمال العنف والصراعات في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وكانت الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال وكبار السن وغيرهم، أكثر الفئات تأثرا بتلك الأحداث المأساوية. وحتى اليوم، بعد انقضاء ١٠ سنوات على قيام بلدان منطقة جنوب شرق أوروبا بتحسين تعاونها بشكل كبير في التقدم صوب الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، فإن صربيا لا تزال توفر الملجأ لأكثر من ٩٠ ٠٠٠ لاجئ من البلدان المجاورة ولأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا النازحين من مقاطعتنا الجنوبية في كوسوفو، ومعظمهم من الأمهات العازبات والفتيات والنساء الأكبر سنا.

ولم تدّخر صربيا جهدا في توفير المساعدة والدعم لهؤلاء السكان خلال تشردهم الطويل الأجل. ونعتقد بقوة أن هناك حاجة إلى المزيد من المشاركة الملموسة والكبيرة من جانب المجتمع الدولي في مقاطعة كوسوفو، وكذلك التعاون الإقليمي الأقوى، للتوصل إلى حل دائم ومستدام لمشكلة اللاجئين والمشردين داخليا.

ومع طي صفحة التجربة الأليمة لهذا الصراع وبعد إجراء التغييرات الديمقراطية في جمهورية صربيا، شرعت بلادي في عملية شاملة من الإصلاحات الديمقراطية في

ميادين الاقتصاد والعدالة والأمن وحقوق الإنسان. وفي تلك العمليات، تم الإقرار بتمكين المرأة، من خلال مشاركتها الكاملة في صنع القرار، بوصفه مسألة حيوية بالنسبة للإصلاحات الجارية. وفي أثناء السنوات العشر الماضية، بذلنا جهودا كبيرة لضمان تحقيق تمثيل أكبر للمرأة في البرلمان وفي غيره من هيئات صنع القرار.

واليوم، تشغل المرأة في صربيا الكثير من المناصب العالية في كل الفروع الحكومية الثلاثة. وإن مناصب رئيس البرلمان ووزراء المالية والعدل والشباب والرياضة تشغلها نساء. كما توجد زيادة كبيرة في عدد النساء العاملات في النظام القضائي. وتشغل امرأتان منصبي رئيسي المحكمة الدستورية والمحكمة العليا. وتتعامل القاضيات مع أكثر القضايا حساسية، مثل تناول جرائم الحرب والجريمة المنظمة والفساد. كما يتزايد تعيين النساء في الشرطة والقوات المسلحة.

ومع الأخذ في الاعتبار لأهمية مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام، قامت جمهورية صربيا حتى الآن بوزع ١٤ امرأة في وحداتها المنتشرة في العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأخيرا وليس آخرا، مع إدراك أهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في معالجة المسائل المتعلقة بالنساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء الصراع، أود أن أذكر أنه توجد في صربيا شبكة نشطة جدا من المنظمات غير الحكومية ترأسها نساء يعملن بنشاط كبير على معالجة المسائل المتعلقة بجرائم الحرب والعدالة الانتقالية والمصالحة.

وفي الختام، دعوني أؤكد للمجلس أن جمهورية صربيا ستواصل دعم جهود مجلس الامن بشأن هذه المسائل الهامة، وإننا سنسعى إلى الإسهام في التنفيذ الكامل لقراراته، بما في ذلك القرار المتخذ اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد شابر (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتأييد البيان الذي أدلى به ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي، فضلا عن شكركم، السيد الرئيس، على جعل هذه المناقشة مفتوحة. إن العدد الكبير جدا من المتكلمين اليوم يوضح الأهمية التي يعلقها أعضاء الأمم المتحدة عموما على موضوع المرأة والسلام والأمن.

هناك بعدان لهذا الموضوع. البعد الأول هو المرأة والفتيات بوصفهن ضحايا العنف. ومثلما أوضحت من جديد المناقشة التي أجراها مجلس الأمن الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6195)، فإن هذا العنف غالبا ما يستعمل كسلاح في الحرب. وذلك يقتضي سبيلا آخر للعمل في إدارة الأزمة وحفظ السلام. فعلى سبيل المثال، يتعين أن تجول الدوريات العسكرية بين القرى ونقاط المياه عند الفجر لحماية النساء الساعيات إلى المياه. ونحن نحتاج أيضا إلى الإدراك بأن أشكال العنف الوحشية ضد النساء لدى اندلاع أعمال العنف المفاجئة يمكنها أن تكون دلالات على الإنذار المبكر بعدم الاستقرار.

ولكن حتى النساء اللواتي يتعرضن للانتهاكات لهن صوت. إنها ليست مجرد أصوات الضحايا، وإنما أصوات مواطنين يريدون مباشرة الإسهام في منع الصراع وصون السلام وإعادة إعمار بلدانهم بعد الصراع. هذا هو البعد الثاني: تمكين المرأة في شأني السلام والحرب.

لذلك نحن نرحب بالقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) الذي اتخذه المجلس الأسبوع الماضي، فضلا عن القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) الذي اتخذ اليوم وتود هولندا أن تشارك في تقديمه. إننا نفعل ذلك لأن هذين القرارين يعطيان المرأة صوتا أكبر في هذه المسائل، على سبيل المثال عن طريق التقارير القطرية

المرفوعة إلى مجلس الأمن. وهما يوفران لنا أيضا أدوات جديدة من قبيل مجموعة المؤشرات المطلوب أن يتقدم بها الأمين العام لمتابعة التنفيذ على الصعيد العالمي. وبإمكان تلك الأدوات أن تكون مفيدة جدا لرصد التقدم المحرز وللتخطيط الذي يتمحور حول إحراز النتائج.

ونرحب أيضا بحقيقة أنه في القرار المتخذ هذا الصباح، يجري حث لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام على إشراك النساء بصورة منهجية في جهود بناء السلام وعلى تحسين مشاركة النساء في صنع القرار السياسي والاقتصادي منذ المراحل الأولى لعملية بناء السلام. بيد أن تعزيز دور المرأة في شأني السلام والحرب لا يقتصر أثره على بلدان تجري أو جرت فيها صراعات، إنما يحقق نتائج أيضا للأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة.

أما بالنسبة إلى العمليات العسكرية، فإن دراسة أجرتها السويد والنرويج وفنلندا وهولندا بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بين أفرقة إعادة إعمار المحافظات في أفغانستان أظهرت، في جملة أمور، أن فعالية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في التعاون مع الشعب الأفغاني وكسب ثقته كانت لتتحسن لو تضمنت القوات المسلحة للدول المساهمة بقوات المزيد من النساء. فإشراك المزيد من النساء في القوات المسلحة عنصر هام لنهج شامل متماسك حيال المسألة التي نناقشها اليوم. وستعقد حلقة دراسية بتاريخ ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في مدريد تنظمها إسبانيا وهولندا، وسوف تركز على كيفية إحراز تقدم في ذلك الصدد.

إن تعزيز دور المرأة ينطوي أيضا على العمل الوثيق مع المجتمع المدني في بلداننا، مثلما نفعل في هولندا. لقد كانت لنا تجربة إيجابية جدا في العمل مع منظمات غير حكومية، سواء في وضع خطة عملنا الوطنية أو تنفيذها ورصدها.

وفي ما يتعلق بتعاوننا الثنائي مع بلدان أخرى معنية، دعوني أقدم مثالين للمجلس. إن بوروندي وهولندا تتعاونان على إدماج عناصر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في برنامج التدريب الأخلاقي للقوات النظامية البوروندية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدعم هولندا وضع ترتيبات تمويلية جماعية إزاء العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بموجب خطة الاستقرار لذلك البلد، بالتعاون مع حكومته ومانحين آخرين.

دعوني أنهي كلامي بإبراز أن مناقشتنا اليوم تشكل جزءا من مناقشة أوسع للمسائل الجنسانية، وينبغي النظر إليها أيضا في ضوء قرار الجمعية العامة بإنشاء كيان جنساني مركب للأمم المتحدة. ونتطلع إلى تلقي اقتراح مبكر بشأن تفاصيل ذلك الكيان، بما فيه تعاونه مع المعنيين من المستشارين والممثلين الخاصين. وتماسك جهود الأمم المتحدة المتعلقة بالمسائل الجنسانية ينبغي كفالتها. لذلك نتوقع تعيينا سريعا لوكيل الأمين العام الجديد. ومثلما قال السفير السويدي في وقت سابق من اليوم في بيانه بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، علينا ألا نفقد الزخم المتعلق بهذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد موريخون (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): على مدى السنوات الستين الماضية، أدت الأمم المتحدة دورا مركزيا في مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة. وهي أسهمت كذلك في مضاعفة الجهود لتعزيز المساواة بين الجنسين، ولا سيما إنشاء إطار معياري يتفق عليه دوليا يوفر الإرشاد للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في الجهود التي يبذلونها. ومتابعة لتلك الجهود، صدقت إكوادور على

كل معاهدة دولية ذات صلة. وشاركنا أيضا في تقديم شتى قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسألة.

إن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان معلما في الاعتراف بأهمية إدماج المنظور الجنساني في جميع مراحل عملية ما للسلام. وأظهر ذلك القرار أيضا اهتمام المجلس بحالة الفتيان والفتيات في الصراع المسلح، وحماية المدنيين ومنع الصراع.

وتحيط إكوادور علما على النحو الواجب بالتقرير الأول للأمين العام (S/2009/362) عن تنفيذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي يشير إلى جهود شتى بذلتها الدول للقضاء على هذه الآفة. ورغم الجهود الكبيرة التي قادها الأمين العام ومجلس الأمن، تعتقد إكوادور أن من الملح إحراز تعاون أكبر بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، مع الإبقاء في البال أن الجمعية العامة هي الهيئة العالمية الموكل إليها توفير إطار معياري لإرشاد جميع الدول في قراراتها.

وتعتقد إكوادور أن جميع الدول الأعضاء، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن تطبق على نحو أكثر تماسكا ومنهجية القانون الدولي وأن تنفذ البرامج والسياسات الرامية إلى مكافحة المشاكل الحالية المعقدة التي تعوق إعمال حقوق المرأة. ومنذ عام ٢٠٠٨، بات لدينا إطار دستوري جديد في بلدي يقيم الأسس الديمقراطية التشاركية. وديباجة دستورنا تعترف أيضا بحقوق المرأة وتوفر سبيلا للمضي من المساواة على الورق إلى المساواة الحقيقية عن طريق تحديد كيفية معاملة الذين وقعوا ضحية اللامساواة والتمييز بسبب التقاليد أو التاريخ أو الثقافة أو الدين.

في الختام، دعوني أشدد على أنه في محاولة لكفالة المساواة بين الرجال والنساء، تعمل إكوادور على تحديد أفضل سبيل لإنشاء مجلس وطني للمساواة بين الجنسين.

إن التحديات جمة. بيد أن هناك واقعا يجب أن يتغير. اسمحوا لي إذاً أن أؤكد من جديد على قرار حكومة وشعب إكوادور بمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي لكفالة حق المرأة في حياة خالية من العنف، ولضمان مشاركتها الكاملة في عمليات الوساطة والتفاوض، وجميع جوانب عمليات حفظ السلام، وإيصال المساعدة الإنسانية وعملية إعادة الإعمار بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة مدينا – كاراسكو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن. ونحن ممتنون لكم أيضا على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا بشأن مسألة جد مهمة.

إننا نود أن يكون بياننا بمثابة انعكاس لهذه المسألة. فنحن قلقون إزاء نبرة عدد من البيانات، ونود أن يفهم بيان وفدنا باسم جمهورية فنزويلا البوليفارية على النحو المناسب.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تحترم قواعد القانون الدولي والالتزامات التي تم التعهد بها في هذا السياق. وانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، نظرا لتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكثيرة، تقوض التعايش الإنساني وتشكل جرائم خطيرة تمس كرامة المرأة، كما تكرس ذلك في العديد من صكوك القانون الدولي. وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية التأكيد على التزامها الواضح والراسخ بتعزيز احترام حقوق الإنسان للمرأة ودعمها للقضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي.

وتؤمن فنزويلا بأن جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ينبغي أن تتصدى للمشاكل التي تعاني منها المرأة في حالات الصراع المسلح. إننا نوجه الاهتمام إلى

الدور الذي ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يؤديه في هذا المجال.

بيد أننا نعرب عن قلقنا لكون مجلس الأمن يواصل تناول بنود مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتقع خارج نطاق صلاحياته. وهذا لا يسهم في النظر الملائم والمتوازن في تلك البنود.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فإننا نعتقد أن مجلس الأمن لا يستطيع أن يكون قاضيا وطرفا في آن واحد. وتقلقنا إمكانية أن المجلس، بموجب المادة ١٦ من نظام روما الأساسي، قد يؤخر إلى ما لا نهاية التحقيقات أو الإجراءات التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية في هذا المجال، وخاصة في حال تورط وكلاء أو مسؤولي عضو دائم في المجلس. إننا نشير هنا بشكل خاص إلى عضو المجلس الذي ينكر اختصاص المحكمة ويطالب البلدان التي يجري فيها عمليات توغل عسكري أن تمنح حصانات دبلوماسية لوكلائه وأفراده العسكريين والأمنيين. وهذا الأمر يعزز بقوة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد النساء والأطفال. وهذا الجانب ينبغي أن يكون مدعاة للقلق لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تدعم دعما كاملا جميع الجهود المبذولة في الجمعية العامة، وصناديقها وبرامجها، لكفالة النظر الشامل في النهوض بالمرأة وتمكينها الحقيقي في سياق مجتمع المساواة والعدل الذي يحترم حقوقها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد مونتويا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أننا نشكركم على إصدار الورقة المفاهيمية (S/2009/490، المرفق) التي تشكل أساسا لمناقشة اليوم.

إن تجارب كولومبيا تبين أهمية تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بنوع الجنس، المتضمنة للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في جملة عوامل. وعليه، فإن حكومتنا الوطنية تعمل، منذ عام ٢٠٠٣، على تنفيذ سياسة إيجابية تضمن تمكين المرأة في جميع المجالات. فعلى سبيل المثال، ونظرا للاحتياجات الخاصة للمرأة على المستوى المحلي، فإننا نشجع على إنشاء وتعزيز المجالس المجتمعية للمرأة، التي تفسح مجالا للمناقشة في الإدارات والبلديات، التي أنشئت لتعزيز مشاركتها وإبراز الدور الذي تؤديه في تنمية مناطقها. وهذه الأداة تشكل رابطة بين المرأة وسياسات وبرامج الحكومة، وتعزز التنمية القائمة على المساواة بين الجنسين وتشجع على تعزيز تعميم المنظور الجنساني في العمليات على المستوى الإقليمي.

وفي هذا الصدد، فإننا نعمل على النهوض ببرنامج عمل المرأة الريفية، الذي يتضمن إجراءات لتعزيز احترام المرأة الريفية وضمان تمتعها الفعال بحقوقها. إن مكتب المستشار المعني بالمساواة للمرأة، وهو كيان حكومي، قد وضع مشروعا لإبراز دور النساء من الشعوب الأصلية والشابات والفتيات وتحسين أوضاعهن، كجزء من السياسة الموضوعة بعنوان "النساء: بناة السلام والتنمية". ولهذه الغاية، تم إنشاء ثلاثة مختبرات في المقاطعات ومنتدى مركزي لإفساح المجال للحوار ونشر الوعي حول أهمية الجهود التي تبذلها النساء في مجتمعاتهن المحلية. والمجال الذي أتاحه الحوار بين مكتب المستشار ونساء الشعوب الأصلية، والذي يشارك في المختبرات الثلاثة، يسهم في تطوير برنامج عمل مشترك يشمل الجهود التي تبذلها النساء في مناطقهن. والهدف من ذلك هو تطوير خطة عمل إيجابي للسكان الأصليين، مع التركيز على المرأة.

وفضلا عن ذلك، وبدعم من الاتحاد الأوروبي ودعم المواطنين، تم وضع برنامج مختبرات السلام في المناطق المتضررة بالعنف. ومن خلال البرنامج، ومع أجهزة سيادة القانون، نعمل على استكشاف مسارات العمل التي يجب اتخاذها من جانب المجتمع الكولومبي والمجتمعات المحلية للتصدي للعنف وتعزيز التنمية المستدامة. وتستفيد المرأة من المشاريع لتعزيز السلام في مناطقها وتشارك في تنفيذها.

وفي ما يتعلق بعملية بناء السلام، تعمل كيانات الدولة الكولومبية بشكل جماعي لضمان إدماج المنظور الجنساني، بالإضافة إلى المشاركة الكاملة للمرأة في منع التزاع.

وعلاوة على ذلك، قمنا بتطوير مبادئ توجيهية لمساعدة المشردين داخليا على أساس النهج الجنساني. وهدف المبادئ التوجيهية تلك هو المساعدة على توحيد السياسات العامة التي تستهدف المشردين داخليا من أجل توفير المساعدة الفعالة التي تلبي الاحتياجات الخاصة للمرأة وتعالج أثر التروح عليها. وقد استندت التوجيهات إلى ثلاثة مبادئ إرشادية: المشاركة، والنهج القائم على القواعد، والنهج القائم على نوع الجنس. وهي مبنية على ثلاثة مراحل: الوقاية والحماية، والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، بذلت الدولة جهودا لضمان الوصول إلى العدالة والحماية الخاصة للنساء اللاتي يقعن ضحية للتشرد والعنف الجنسي على أيدي المجموعات غير الشرعية. ويعمل المدعي العام على وضع استراتيجية عمل شاملة لدعم الحقوق الأساسية للضحايا من النساء. ويستند البرنامج إلى منهجيات محددة لمعالجة آثار هذه الظاهرة على النساء.

إن سياستنا الوطنية بشأن إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمن انسلخوا عن المجموعات المسلحة تسعى إلى ضمان أن تكون الإجراءات المؤسسية متضمنة للنهج الجنساني بشكل كامل. وبصفة خاصة، فإن مساعدة النساء والأطفال والأقليات العرقية في عملية إعادة الإدماج تؤخذ في الاعتبار من خلال تحديد خصائص المجموعات السكانية وتعزيز الدور الحيوي للأسرة في العملية. وبالمثل، فإننا نقوم بتنفيذ برنامج لمنع العنف في الأسر التي تشمل أشخاصا أعيد إدماجهم.

إن تعزيز دور وقدرة المرأة، وكذلك احترام حقوقها يمثل جانبا محوريا بالنسبة لحكومة كولومبيا. ومساعدة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تمثل عنصرا أساسيا في إطار تلك الجهود. وبوصف بلدي عضوا في فريق أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإنه سيواصل متابعة التطورات عن كثب في مجال المرأة والسلام والأمن. وتكرر كولومبيا تأكيد التزامها بتنفيذ السياسات والخطط والبرامج التي توسع نطاق دور المرأة في بناء السلام وتعززه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

السيد ليبوي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة، وهي فيجي، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، جمهورية جزر مارشال، ناورو، ساموا، جزر سليمان، توفالو، تونغا، فانواتو، وبلدي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر لرئاسة مجلس الأمن الفييتنامية على عقدها هذا الاجتماع الهام. ونعرب عن تقديرنا للتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2009/465)، وترحيبنا به.

وننوه بصفة خاصة بإحراز بعض التقدم في تطوير قدرة كل من الدول الأعضاء والهيئات التابعة للأمم المتحدة على تنفيذ القرار المذكور. ومن الأمور المهمة للغاية لنجاح التنفيذ بطبيعة الحال الوعي بمسألة المرأة والسلام والأمن، والقدرة على التعامل مع تلك المسألة على أرض الواقع، ونجد التركيز على هذه المسألة مشجعا.

غير أنه ما زال يلزم عمل الكثير ليتحقق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما يشير تقرير الأمين العام وكما أشار المتكلمون الموقرون الذين سبقوني إلى الكلام اليوم. ونلاحظ مع القلق أنه ما زال يلزم إحراز قدر هام من التقدم لكفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة وعلى نحو موضوعي في جميع مستويات صنع القرار المتعلق بالسلام والأمن، ولا سيما في المفاوضات في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ومن دواعي قلقنا البالغ استمرار انعقاد مفاوضات اتفاقات السلام والتخطيط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دون إيلاء اهتمام كبير للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي مجال التغلب على العوائق التي تعترض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تعرب الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بقوة عن تأييدها لما جاء في تقرير الأمين العام من ضرورة إنشاء آليات فعالة للرصد والمساءلة بغرض التنفيذ على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني وإقامة مجلس الأمن لهذه الآليات بشكل عاجل. وبدون هذه الآليات نرى من الصعب إحراز مزيد من التقدم الموضوعي. وينبغي أن يكون هذا في إطار جهد معزز عام لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تصاحبه زيادة في التمويل من جانب مجلس الأمن والهيئات التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء. ولإتاحة نهج أكثر تنسيقا في العمل المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، نؤيد أيضا تعيين الأمين العام ممثلا خاصا معنيا بهذا المجال.

وعند مناقشة احتياجات المرأة والفتاة في حالات ما بعد انتهاء الصراع، في إطار الموضوع العام المتمثل في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من الأهمية بمكان أن يُنظر في منع نشوب حالات الصراع، وخاصة فيما يتعلق بالآثار الأمنية التي ينطوي عليها تغير المناخ. ذلك أن استمرار تغير المناخ دون هوادة ينطوي على خطر زيادة الصراعات العنيفة في كثير من بقاع العالم، وما يترتب عليها من أثر على المرأة والفتاة، الذي يحتمل أن يتجاوز قدرة المجتمع الدولي على الرد المناسب.

وقد أثارت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ مسألة الصلة بين تغير المناخ والأمن في العام الماضي خلال المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن التي عقدها مجلس الأمن تحت رئاسة جمهورية الصين الشعبية. وشهدنا منذ ذلك الحين اعتماد الجمعية العامة بالإجماع القرار ٢٨١/٦٣ المتعلق بالآثار الأمنية الممكنة لتغير المناخ. وكانت هذه أول مرة يعترف فيها المجتمع الدولي بوجود صلة صريحة بين تغير المناخ والسلام والأمن الدوليين. وعملا بالفقرة ٢ من منطوق القرار، سيعد الأمين العام تقريرا في هذا الشأن، ونشكره بإخلاص على عمله بشأن هذه المسألة الهامة. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ حكومتي فنلندا وليبريا على تنظيمهما الاجتماع الرفيع المستوى الناجح بشأن السلام والأمن من خلال قيادة المرأة الذي عقد في نيويورك في الشهر الماضي.

ولتغير المناخ آثار ضارة على توزيع الموارد الطبيعية ونوعيتها، كالمياه العذبة والأرض الصالحة للزراعة والأراضي الساحلية والموارد البحرية. ويمكن أن تزيد هذه التغييرات التنافس على الموارد المتاحة، وأن تضعف المؤسسات الحكومية وتؤدي إلى الهجرة الداخلية والخارجية. علاوة على ذلك، يمكن أن توجد هذه الآثار الضارة عوائق تؤثر تأثيرا كبيرا في قدرة الدول على المحافظة على سلامتها الإقليمية

وسيادهما واستقلالها. وتخلق هذه الآثار الناجمة عن تغير المناخ خطرا شديدا من زيادة الصراع المسلح في كثير من بقاع العالم، وإلى جانبه الأثر الناجم على المرأة والفتاة، سواء في أثناء الصراع أو بعده. ونرى أن تغير المناخ يعرض للخطر الشديد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونفهم من الاتجاهات التي يتخذها الأمين العام في تقريره المرتقب عن الآثار الأمنية الممكنة لتغير المناخ أنه يؤكد ضرورة التركيز على طرق منع حدوث هذه المشاكل الأمنية، ونؤيد هذا النهج كل التأييد. وبالرد المناسب على أزمة المناخ، يمكن للمجتمع الدولي أن يمنع حالات الصراع المحتمل أن تنشب بفعل تغير المناخ، فيوفر بذلك الحماية لحقوق المرأة والفتاة. وهذه فرصة لا بد لنا من اغتنامها. إضافة إلى ذلك، نؤكد مجددا مطالبتنا بأن يمثل تغير المناخ والأمن بندا سنويا في جدول أعمال الأمم المتحدة؛ وأن يتم إنشاء جهة تنسيق داخل الأمم المتحدة لرصد الآثار الأمنية المتزايدة لتغير المناخ والتصدي لها. وفي حالة قيام الأمم المتحدة بالتصدي لخطر تغير المناخ، فلديها القدرة على منع نشوب الصراعات بالفعل وبالتالي للحد من العنف المرتكب ضد المرأة.

وتؤكد الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبدعم من جميع الدول الأعضاء نأمل في تحقيق مزيد من التقدم في مسيرتنا قدما صوب الذكرى السنوية العاشرة لصدور القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): باسم الاتحاد الأفريقي، أود أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأنضم إلى من سبقني من المتكلمين في الثناء عليكم لتنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة. ونعرب عن تقديرنا أيضا للسفيرة رايس للعمل الممتاز الذي قامت به خلال شهر أيلول/سبتمبر. كما نشعر بالامتنان لمختلف المتكلمين الذين أدلوا بإحاطات إعلامية للمجلس صباح اليوم.

وإذ أشارك لأول مرة في جلسة للمجلس بصفتي الجديدة مراقبا دائما بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للمجلس على الدعم والتعاون اللذين قدما لسلفي، السيدة ليلى راتسيف أندريهامانانا. ويعرب الاتحاد الأفريقي أيضا عن تقديره العميق للاهتمام الذي يواصل هذا المجلس إيلاءه للمسائل التي تعني بها أفريقيا، وأتطلع إلى التعاون مع المجلس في هذا الصدد.

ويرحب الاتحاد الأفريقي بعقد جلسات مفتوحة كالتي نعقدها اليوم، لأن هذا يمكننا من تبادل المعلومات بشأن الفرص والدروس المستقاة وللتفكير سويا في التعاضدات الجديدة اللازمة للنهوض بمضمون العمل الملموس في الميدان والقيام به. وفي هذا الصدد، وتأييدا للبيان الذي أدلت به هولندا في وقت سابق، يعرب الاتحاد الأفريقي عن ترحيبه بقرار الجمعية العامة ٦٣/٣١١، الذي يأذن بإنشاء وكالة مختلطة معنية بالمساواة بين الجنسين يرأسها وكيل أمين عام، وهو ما نعتبره خطوة كبيرة، ويحث مجلس الأمن على منح دعمه الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا المجال في الفترة المقبلة.

ومن دواعي سرورنا كذلك أن توافق الذكرى السنوية العاشرة لصدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بدء عقد المرأة الأفريقية، ٢٠١٠-٢٠٢٠، الذي أعلنته جمعية الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والذي نرجو أن يفتح أيضا منافذ جديدة لمواصلة تعزيز التعاون بين منظمتينا في العمل من أجل زيادة المساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بموضوع مناقشة اليوم على وجه التحديد، واصل الاتحاد الأفريقي إعداد السياسات العامة وبناء القدرة المؤسسية اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجهها المرأة خلال الصراع والفترة التي تعقبه. وتشمل التدابير الأساسية المتخذة تعزيز لجنة المرأة الأفريقية المعنية بالسلام والتنمية واعتماد سياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بشؤون الجنسين بواسطة جمعية الاتحاد في كانون الثاني/يناير من هذه السنة. وتشدد السياسة على ضرورة تعزيز الاحترام والمساواة والكرامة الإنسانية للرجال والنساء في جميع المجالات وإنفاذ سياسة عدم التسامح المطلق مع العنف القائم على أساس الجنس، والتحرش الجنسي، والاعتداء، والاغتصاب، والتنميط على أساس نوع الجنس، والتحيز ضد المرأة واللغة المسيئة، خاصة في حالات الصراع. وتشدد أيضا على ضرورة ضمان الجزاء والعقاب الكافي على هذه الأعمال، وتشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما تشدد على أنه يجب استخدام مبادئ باريس وموجهاتها الإرشادية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة أساسا للأنشطة البرنامجية في أفريقيا، التي يجب أن تشمل تدابير لمنع استخدام الاعتداء الجنسي سلاحا في الصراعات المسلحة.

وتدعو سياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بشؤون الجنسين أيضا إلى تعبئة النساء القائدات للمشاركة في وساطات السلام والعمليات ذات الصلة، وهذا هدف ذكره العديد من المتكلمين في هذه المناقشة المفتوحة. والاتحاد الأفريقي ملتزم أيضا بموجب هذه السياسة بالعمل على مواجهة الاتجار بالبشر والمخدرات والتأكيد على منظورات نوع الجنس المتصلة بتشغيل الأطفال والدعارة والاستغلال.

وأود الآن أن أركز على الفرص والتحديات التي تقع على الطريق إلى الأمام، وخاصة من منظور السلم والأمن. فأولا، لقد شرفتنا شرفا عظيما القيادة والإسهامات الهامة للمرأة في الدول الأعضاء مثل موزامبيق، وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد كانت شبكات عمل المرأة أيضا مشاركة في محادثات السلام بشمال أوغندا في جوبا والجهود الجارية حاليا لإحلال السلام والأمن الدائمين في السودان والصومال. ومع ذلك، أود أن أشدد على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في هذه العمليات. ويجب اتخاذ تدابير ملموسة لضمان إدماج الدروس المستفادة حتى الآن بشكل كامل في الجهود التعاونية التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لصون السلم والأمن الدوليين. ويشمل هذا مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات.

ثانيا، إننا في الاتحاد الأفريقي نواجه التحدي المتمثل في ضمان أن يكون نظامنا الناشئ للسلم والأمن - الذي يشمل قوة الاتحاد الأفريقي الاحتياطية، ونظام الإنذار المبكر القاري ومجلس الحكماء وترتيباتنا دون الإقليمية للسلم والأمن - معبرا بصورة كافية عن رؤيتنا للمرأة والسلم والأمن. ونحن مصممون على مواجهة هذا التحدي، ولا نزال نعول على دعم مجلس الأمن وشركائنا الدوليين في هذا الشأن.

وأخيرا، كجزء من الجهود الجارية لتعزيز تعبئة الموارد ودعم عمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، نود أن نشدد على أهمية ضمان أن تكون الجهود متركزة على المرأة والسلم والأمن تركيزا كافيا في الاستراتيجيات التي ستوضع. بهذه الملاحظات القليلة، أود أن أعيد التأكيد على تعاوننا مع الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين في هذا الشأن والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بالنيابة عن الوفد الفييتنامي، أود أن أعرب عن عظيم تقديرنا لجميع الممثلين، والأمانة العامة، والمترجمين الشفويين، وفريق التصوير وموظفي الأمن على صبرهم وتعاونهم في مساعدتنا على إنجاز جلسة اليوم الطويلة.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.